global witness

تأجيج مشاعر الريبة

تقرير غلوبل ويتنس | سبتمبر ٢٠٠٩

العودة لحمل السلاح أمر غير مستبعد. الجيوش تحتشد بالفعل على الأطراف الحدودية من الجهتين. وتشعل حقيقية أن حكومة الجنوب لا تستطيع التحقق من أرقام عوائد النفط التي نشرتها حكومة الخرطوم نيران الخصيمة والشك بين طرفين تنهشهما الريبة في أحدهما الآخر.

المحتويات

٤ موجز

٦ النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها

١٠ الاكتشافات العشرة الرئيسية

١٦ مقدمة

٢٥ الفصل ١ التحقق من إنتاج النفط وتصديره

٣٧ الفصل ٢ التحقق من ثمن مبيعات النفط، والحصول على

٤٢ الفصل ٣ التحقق من التكاليف والرسوم

٤٧ الفصل ٤ ضمان الرقابة على عائدات النفط

٥٢ الفصل ٥ نهاية اتفاق تقاسم الثروة

٥٤ خلاصات

٥٦ عشر توصيات رئيسية

٦٠ الملاحق

٦٦ الملاحظات والإشارات المرجعية

© Jason Stang / Corbis
Front cover © Getty Images

موجز

تـقضي اتفاقية السلام بأن يتم تقاسم عائدات آبار النفط في الجنوب بين حكومة الخرطوم* في الشمال، والحكومة التي أنشئت حديثاً في الجنوب. لكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمجتمع المدني التحقق من مصدقية هذه الأرقام.

© Yves Gellie / Corbis

إعلان الحقائق في الخرطوم. تتم مشاركة عوائد النفط الخاصة بالسودان بين الشمال والجنوب غير أن الأرقام النفطية التي تنشرها حكومة الخرطوم لا تتماشى مع تلك توردها مصادر أخرى.

خلفيــة الأوضاع

في عام ٢٠٠٥، تم إبرام اتفاقية سلام تاريخية بحيث وضعت حداً لأقدم الحروب الأهلية في أفريقيا، أي النذاع الذي دام ٢٢ سنة بين شمال السودان وجنوبه. فقد كان التوتر والخلاف بشأن توزيع ثروة البلاد النفطية الضخمة هو المحرك الأساسي للصراع، ولكن النفط ساعد أيضاً على توفير المفتاح الرئيسي للحل. إذ تـقضي اتفاقية السلام بأن يتم تقاسم عائدات آبار النفط في الجنوب بين حكومة الخرطوم في الشمال، والحكومة التي أنشئت حديثاً في الجنوب، فتقدم بذلك الأمل في توزيع أكثر إنصافاً للثروة ولعائدات السلام بعد عقود طويلة من الحرب المستعرة.

> لو كنت في مكان [حكومة الجنوب] لكنت أشك أيضا في [مقدار عوائد النفط]»
>
> هذا ما قاله دبلوماسي.[٦]

*يشير مصطلح «حكومة الخرطوم» إلى حكومة الوحدة الوطنية الكائنة في الخرطوم، أي حكومة جمهورية السودان. أما مصطلحا «حكومة جوبا» أو «حكومة الجنوب» فيشيرا إلى حكومة جنوب السودان، وهي حكومة دون وطنية كائنة في جوبا.

السودان أكبر دولة في أفريقيا.

وبعد مرور أربع سنوات على الاتفاقية، ما زال هنالك الكثير من الأمور العالقة. فالحكومة القومية في الخرطوم تـنشر أرقاماً عن إيراداتها من صناعة النفط. لكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمجتمع المدني التحقق من مصدقية هذه الأرقام. وجميع الجنوبيين الذين تحدث إليهم المحققون والباحثون من مؤسسة جلوبال ويتـنس Global Witness يشتبهون بأن هذه الأرقام غير صحيحة. حتى البنك الدولي يقول إن الشفافية في قطاع النفط في السودان "ضعيفة بصورة غير عادية" بالمقارنة مع غيره من البلدان النامية المصدّرة للنفط، والتي تكون على الأغلب غير شفافة بحدّ ذاتها.

إن الحقيقة القائلة بعدم قدرة حكومة الجنوب على التحقق من أرقام عائدات النفط التي تنشرها حكومة الخرطوم تؤجج مشاعر الريبة وعدم الثقة بين الجانبين اللذين لم يكن أي منهما يثق بالآخر في السابق. وتعتبر الدقة في احتساب حصة الجنوب من عائدات النفط أمراً بالغ الأهمية: فالنفط يشكل نسبة ٩٨٪ من دخل حكومة الجنوب، أي أكثر من نسبة دخل أي حكومة أخرى في العالم. كما أن جنوب السودان يدّعي بأنه المكان الأكثر فقراً في العالم. فإذا صمدت اتفاقية السلام وكانت الثروة النفطية تدار بشكل صحيح، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسن كبير في نمط معيشة الناس في الجنوب.

في غضون عامين، سوف ينتهي اتفاق تقاسم الثروة، وسيجري استفتاء عام حول استقلال الجنوب عن الشمال. ولا بد من إبرام اتفاق جديد حول تقاسم الإيرادات سواء كانت نتيجة الاستفتاء هي الاستقلال أو الإبقاء على الاتحاد. وإذا كانت النتيجة هي الاتحاد، فسيحتاج جنوب السودان لتخصيص حصة عادلة له من إيرادات البلاد. وإذا كانت النتيجة هي الاستقلال، فإن الدولة الجديدة ستكون محصورة براً، وستعتمد على مرافئ الشمال من أجل تصدير نفطها، الأمر الذي يمكن أن ترفضه الخرطوم أو أن تفرض تكاليف تعجيزية للقيام به. وإذا كان لا بدّ من تصدير النفط من الجنوب، ينبغي

> يحتل النفط ٩٨٪ من دخل حكومة الجنوب وهذا معدل أعلى من أية حكومة أخرى في العالم.

أن يكون هناك نوع من التعاون مع الشمال. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك شكل من أشكال التقاسم الواقعيّ للعائدات بين الشمال والجنوب، حتى ولو كان في صيغة رسوم لخطوط الأنابيب.

إن العودة إلى القتال تبدو أمراً مرجحاً وكثير الاحتمالية. فالجيوش تحتشد بالفعل على جانبيْ الحدود. ولكن خلال النذاع الذي دام ٢٢ عاماً بين شمال السودان وجنوبه، لقي ١,٥ مليون شخص مصرعهم واضطر أربعة من كل خمسة أشخاص في الجنوب للفرار من منازلهم في وقت من الأوقات.

في الحالات التي تكون فيها الموارد الطبيعية هي التي تؤجّج النذاع، من المهم لها أن تلعب أيضاً دوراً في إعادة البناء بعد انتهاء النذاع. لقد ساعدت اتفاقية السلام الشامل في السودان في التأكيد على أن عائدات النفط في البلاد سيتم تقاسمها بصورة أكثر إنصافاً بين الشمال والجنوب. إلا أن هذه الاتفاقية تبدو الآن معرّضة لخطر الانهيار. وما لم يتم تبديد الشكوك القائمة حول تقاسم النفط، فإن العنصر الذي ساعد على ضمان السلام يمكن أيضاً أن يؤدي إلى إجهاضه. وينبغي على الجهات الرئيسية الفاعلة أن تـتدخل الآن، وإلا فإن الإنجاز التاريخي الذي تحقق في اتفاقية السلام سيتعرض لخطر الانهيار، وبالتالي ستعود البلاد إلى حلبة النذاع والقتال من جديد.

الاكتشافات العشرة الرئيسية

© iStockphoto

يتم تصدير نفط السودان عن طريق بورسودان، لكن أين تذهب عوائد النفط؟ في الحاضر، لا تستطيع حكومة الجنوب من التحقق ما إذا كانت العوائد التي تحصل عليها حكومة الخرطوم صحيحة أم لا.

١ الأرقام التي نشرتها حكومة الخرطوم حول عائدات النفط لا تتطابق الأرقام التي وردت من مصادر أخرى.

هذه الأرقام هي التي تحدّد الإيرادات التي يتم سدادها إلى حكومة جنوب السودان. فإذا تبـيّـن أن النتائج المذكورة أدناه صحيحة وأن الأرقام التي نشرتها حكومة الخرطوم في عام ٢٠٠٧ أظهرت، على سبيل المثال، خفضاً عن العائدات الحقيقية بنسبة ١٠٪، فإن ذلك يعني أن حكومة جنوب السودان يحق لها مبلغ إضافي قدره ١٦٢ مليون دولار عن هذا العام وحده. وهذا يشكل مصدر قلق واضح، ويبرز الحاجة للتحقق من أرقام عائدات النفط من قبل أطراف مستقلة. وقد كشفت النتائج التي توصل إليها هذا التقرير ما يلي:

- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنـتاجها في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٧ كانت أقل بنسبة ٩٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي شركة الصين الوطنية للبترول (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٢٦).

- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنـتاجها في المربعين ٣ و ٧ في عام ٢٠٠٧ كانت أقل بنسبة ١٤٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذين المربعين، وهي شركة الصين الوطنية للبترول (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٢٧).

- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم ومصادر أخرى[١] بأنه تم إنـتاجها في المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦ في عام ٢٠٠٥ كانت أقل بنسبة ٢٦٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي شركة الصين الوطنية للبترول (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٢٩).

■ أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنـتاجها في المربع الوحيد الذي يقع كله في الشمال، والذي لا يخضع بالتالي لتـقاسم عائداته بين الشمال والجنوب، كانت شبه متساوية مع ما أعلنـته الشركة التي تعمل في ذلك المربع، وهي شركة الصين الوطنية للبترول (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٢٩).

■ أن أسعار النفط التي نشرتها وزارة المالية في الخرطوم لا تـتطابق مع الأسعار التي نشرتها الصحافة المتخصصة بصناعة النفط لنفس المبيعات (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٣٨).

٢ ليس باستطاعة حكومة الجنوب ولا باستطاعة المواطنين السودانيين التحقق من صحة عائدات النفط التي تستلمها حكومة الخرطوم كجزء من اتفاقية السلام.

فحكومة الخرطوم هي التي تجمع الأرقام عن كمية النفط المنتج والسعر الذي يباع به. ولا تشارك حكومة الجنوب في هذه العمليات. إن القدرة على التحقق من صحة عائدات النفط التي ترد من حكومة الخرطوم هي من الأهمية بمكان، لأنها تشكل ٩٨٪ من إيرادات حكومة الجنوب.

٣ يتم تسويق النفط عن طريق حكومة واحدة فقط من الحكومتين اللتين تـتشاركان في إيراداته، وهي حكومة الخرطوم.

وذلك يجعل من المستحيل على حكومة الجنوب التحقق من صحة الأسعار المعلنة من جانب حكومة الخرطوم عن مبيعات النفط. فأسعار بعض مبيعات مزيج دار، عندما تم إنتاجه التجاري لأول مرة عام ٢٠٠٧، تـثير الشكوك. وفي فبراير ٢٠٠٧، كانت هناك أربع عمليات بيع تراوحت أسعارها بين ١٥ و ٢٣ سنتاً للبرميل، على الرغم من أن مزيج دار كان قد بيع في الشهر السابق بأكثر من مائة مرة لهذا المبلغ. وفي بعض الأحيان، باعت حكومة الخرطوم النفط عبر عطاءات مغلقة كانت الشركات الصينية فقط هي التي تستطيع المشاركة فيها. ومن غير المرجح أن تؤدي عطاءات مغلقة كهذه إلى رفع أسعار النفط المباع إلى أقصى حدّ، وبالتالي فإنها ليست في صالح حكومة جنوب السودان. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٣٧.)

٤ حكومة الجنوب لا تحصل على نصف عائدات النفط من آبار النفط في الجنوب.

فحكومة الخرطوم تـقـتطع نسبة ثلاثة في المئة في صيغة "رسوم إدارية" من العائدات المشتركة مع الجنوب. ويبدو من الصعب تبرير هذا الرسم لأن حكومة الخرطوم تـتلقى أصلاً نصف العائدات من آبار الجنوب. ويتم أيضاً اقـتطاع رسوم عن خطوط الأنابيب. وفي أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٨، تراوحت هذه الأموال المقتطعة بين ثلاثة وثمانية في المئة من قيمة نفط الحكومتين. وليس واضحاً مَن يتلقى هذه الرسوم: هل هي الشركات التي تقوم بتشغيل خطوط الأنابيب، أو حكومة الخرطوم، أو كلاهما معاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة النفط المملوكة للدولة، أي شركة سودابت Sudapet، التي تمتلك حصصاً في جميع المربعات النفطية السودانية، لا تـتقاسم أرباحها مع الجنوب. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤٤.)

"إن قيادة [حكومة الجنوب] تقوم بإلقاء الاتهامات حول الغش في عوائد النفط بشكل أقل لكن لازال أفضلهم علما يشكو على أية حال" - دبلوماسي.[٤]

٥ اتحادات النفط تستخدم شركات الخدمات النفطية التي تأتي من شمال البلاد، والتي يُعتقد على نطاق واسع بأن لها صلات بالحزب الحاكم في الخرطوم.

وتطالب اتحادات النفط بتكاليف تشغيل هذه الشركات، وكلما ازدات هذه التكاليف، كلما قلّت الإيرادات المتبقية التي يتوجب تقاسمها بين الحكومتين. فإذا كان صحيحاً أن شركات الخدمات مرتبطة بالحزب الحاكم في الخرطوم، فإن حصة عائدات النفط التي تذهب إلى الشمال هي أكبر مما هو محدّد في اتفاقية السلام. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤٣.)

٦ لا توجد رقابة كافية على عائدات النفط من قبل الحكومة المركزية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات.

ففي جنوب السودان، لا يوجد مراجع عام، رغم أن هذه الوظيفة مطلوبة بموجب الدستور. كما لا توجد رقابة كافية على ملايين الدولارات من أموال النفط التي يتم نقلها إلى الولايات المنتجة للنفط، وهناك القليل من الأدلة المرئية على كيفية إنفاق هذه الأموال. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤٧.)

٧ شركة النفط التابعة للحكومة القومية سودابت Sudapet، وشركة النفط التابعة لحكومة الجنوب نايلبت Nilepet، تم إنشاؤهما لكي يتولى نفس الأشخاص مسؤولية بيع النفط وتـنظيم مبيعات النفط: وهذا تضارب واضح في المصالح.

(للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤٦.)

٨ تدين حكومة الخرطوم لحكومة الجنوب بعائدات نفط متأخرة تُقدر بملايين الدولارات.

وبلغ مجموع المتأخرات التي لحكومة الجنوب حتى مارس/ آذار ٢٠٠٩ ١٨٠ مليون دولار أمريكي، عدا المبالغ المستحقة من «أبيي». (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤١.)

© Redux / Eyevine

إمرأة سودانية في بنتيو تجد استخداما نافعا لبرميل نفط قديم. من الممكن أن تكون عوائد النفط أكثر منفعة لها لو تم إنفاقها بحكمة.

٩

حكومة الخرطوم لا تنشر كل الأرقام التي يتوقف عليها تقاسم الإيرادات، كما أن الأرقام التي تنشرها غالباً ما تُـنشر في وقت متأخر.

وفي بعض الأحيان، فإن أحدث البيانات المتاحة تكون قد مضت عليها سنتان اثـنـتان. ولا تُـنشر تكاليف الاستثمار لشركات النفط، على الرغم من أن لهذه تأثيراً كبيراً على إيرادات الحكومات من النفط. والإيرادات المتوفرة للتقاسم بين الشمال والجنوب هي فقط ما يتبقى بعد اقتطاع تكاليف شركات النفط. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة ٤٢.)

١٠

إن العائدات النفطية من «أبيي» تلك المنطقة المتنازع عليها والواقعة في وسط السودان يتم تقاسمها استناداً إلى معادلة مختلفة نسبياً عن العائدات النفطية لحقول الجنوب.

وكانت مسألة تعيين حدود منطقة «أبيي» مثيرة للجدل والخلاف، غير أن حكومتي شمال السودان وجنوبه رحبتا في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ بحكم قضاة «المحكمة الدائمة للتحكيم

وفي هذا التقرير، تُنشر الخرائط التي تبين مواقع حقول النفط بمنطقة «أبيي» فيما يتصل بالتعاريف المختلفة لحدود «أبيي» لأول مرة. (لمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة صفحة ٣٥)

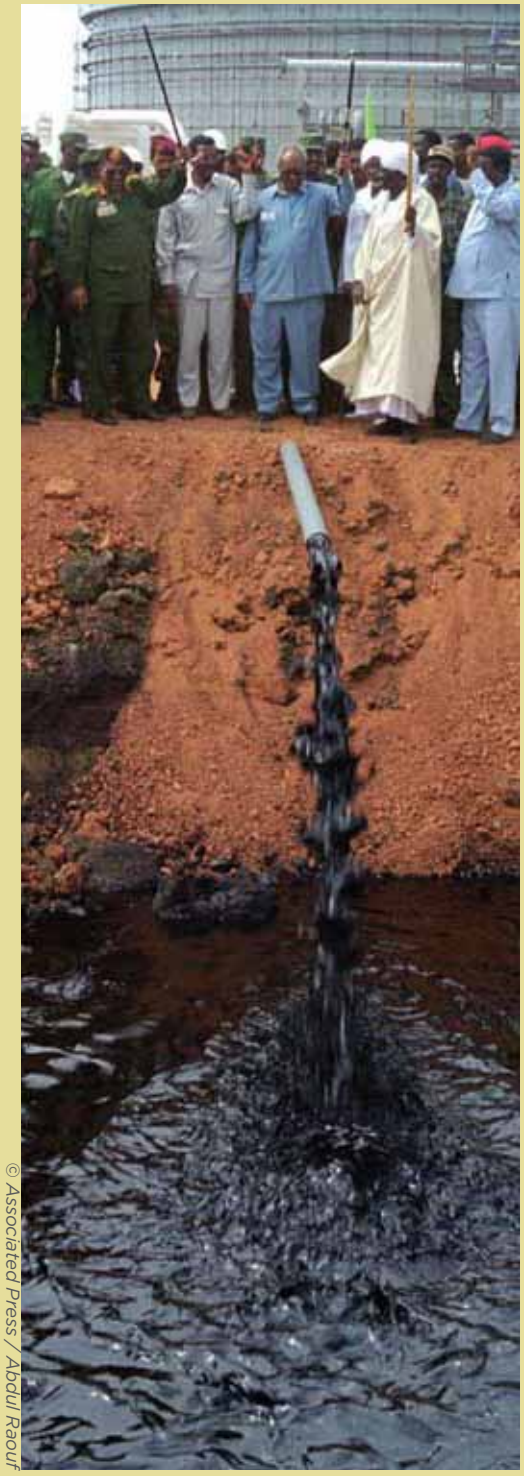

© Associated Press / Abdul Raouf

بشائر النفط السوداني تتبدى في ١٩٩٩. لا تتماشى الأرقام التي نشرتها حكومة الخرطوم حول كمية النفط المنتوجة من مربعات النفط المختلفة مع تلك التي تذكرها مصادر أخرى.

التوصيات الرئيسية

© Marco di Lauro / Getty Images News / Getty Images

القصر الرئاسي في الخرطوم. تحتاج حكومة الخرطوم –بما في ذلك الرئاسة- وحكومة الجنوب للإتفاق على ما سيحدث لعوائد النفط الخاصة بالدولة عندما ينتهي إتفاق تقاسم الثروة الحالي في ٢٠١١.

- أرقام إنتاج النفط وأرقام مبيعاته التي تتوقف عليها عملية تقاسم الإيرادات، ينبغي التحقق منها بواسطة طرف ثالث مستقل يقوم بتدقيق الحسابات، وعن طريق سنّ تشريع يفرض على شركات النفط الكشف عن مدفوعاتها.

ويجب أن تعود مراجعة الحسابات إلى عام ٢٠٠٥، أي إلى بداية تنفيذ اتفاق تقاسم الثروة، وينبغي أن تكون النتائج متاحة للجمهور. والتشريع المقترح سينشئ مجموعتين من الأرقام: ما تقول الشركات إنها تدفعه، وما تقول الحكومة إنها تستلمه، بحيث يصبح بالإمكان مقارنة مجموعة من الأرقام بالمجموعة الأخرى. ومن شأن ذلك أن يسمح لكلا الطرفين في اتفاقية السلام، وللمواطنين السودانيين، أن يثقوا أكثر بأن التحويلات المالية التي تجري في إطار اتفاق تقاسم الثروة صحيحة، وهذا هو أمر أساسي وجوهري لبناء الثقة بين الشمال والجنوب.

"الاحتمال الأرجح أنه يجري غش [حكومة الجنوب]" – دبلوماسي كبير[٩]

"شركة الصين الوطنية للنفط لا تجلب لنا النفط فقط بل السلام أيضا" –

الرئيس السوداني عمر البشير.[٥٥]

■ ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن ما يحدث لعائدات النفط المقتسمة والترتيبات التعاقدية المتعلقة بالنفط، عندما تنتهي اتفاقية السلام في عام ٢٠١١.

فالأموال التي تشكل حالياً ٩٨٪ من إيرادات حكومة جنوب السودان سوف يتوقف تدفقها في غضون سنتين، سواء اتجهت أصوات الجنوب نحو إبقاء الوحدة أو نحو الاستقلال. وإذا صوّت الجنوبيون لصالح الاستقلال، فسيتعيّن عليهم الاعتماد على خطوط أنابيب النفط التي تمرّ في شمال السودان من أجل تصدير نفطهم. والاحتمالات معدومة في المدى القصير لبناء خط أنابيب لتصدير النفط عبر مسار مختلف. لذلك لا بدّ من التوصل إلى اتفاق الآن على كيفية تعاون الشمال والجنوب لتصدير النفط بعد عام ٢٠١١، وسواء استمرت الوحدة أو نشأ الاستقلال. وأي تقاسم مقترح للعائدات بعد عام ٢٠١١ ينبغي أن يتضمن مراقبة من قبل طرف ثالث مستقل، تقوم بتمويله الجهات المانحة للسودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع في سلم أولوياته إقناع الحكومة القومية وحكومة الجنوب بالتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل قبل الاستفتاء العام.

■ كل من الطرفين في اتفاقية السلام ينبغي أن يشارك في الإشراف على تسويق نفط البلاد والموافقة على تكاليف شركات النفط.

في الوقت الحاضر، تتولى حكومة الخرطوم هاتين المهمتين على الرغم من أن عائدات النفط هي ملك لكل من حكومة الخرطوم، وحكومة الجنوب وحكومات الولايات.

التوصيات تهدف كل من

إن التوصيات الواردة في هذا التقرير تستهدف في المقام الأول الحكومتين السودانيتين، أي الحكومة القومية في الخرطوم وحكومة الجنوب في جوبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات هي أيضاً في صالح عدد من المؤسسات والبلدان الأخرى. فهذه المجموعات، وأهمها التي يرد ذكرها أدناه، ينبغي أن تساعد في إقناع السودان بالحاجة إلى مزيد من الشفافية.

■ الصين. تحصل الصين على خمسة في المئة من احتياجاتها من النفط الخام من السودان[٢]. والشركة الصينية المملوكة للدولة، وهي الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC، هي أكبر شريك في رأس المال في كل الحقول النفطية المنتجة حالياً في السودان باستثناء حقل واحد، وقد قدمت استثمارات ضخمة في التنقيب عن النفط وفي عمليات الحفر وخطوط الأنابيب ومرافق التصدير. لكن تجدد النذاع في جنوب السودان يهدد أمن الطاقة في الصين واستثماراتها. لذلك، من مصلحة الصين أن تستخدم نفوذها في السودان للمساعدة على الحدّ من مخاطر النذاع، بما في ذلك المساعدة على تشجيع وتنفيذ التوصيات المبينة في هذا التقرير

© Global Witness

صورة رئيس الصين هو جنتاو داخل رسم لحدود دولة السودان تباع في شوارع الخرطوم. تتمتع الصين بنفوذ كبير في السودان.

تحتاج الأطراف الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل – بما في ذلك الأمم المتحدة- لعمل المزيد لضمان عدم إنهيار الإتفاقية.

© Silvia Morora / Corbis

■ **اليابان.** تعدّ اليابان من المشترين الرئيسيين للنفط السوداني[٣] الذي تستخدمه في معامل التكرير لديها كما تستخدمه أيضاً كوقود لمحطات توليد الكهرباء. ويوجد في اليابان عدد كبير من معامل التكرير العالمية التي تستطيع معالجة النفط الخام لمزيج دار السوداني ذي الحموضة المرتفعة. (يوجد أيضاً عدد كبير من هذه المصافي في الولايات المتحدة، ولكنها لا تستطيع شراء النفط السوداني بسبب العقوبات السودان على المفروضة الاقتصادية.) لذلك ينبغي أن تستخدم اليابان هذا الوضع الذي يكاد يكون احتكارياً في القدرة على تكرير أكثر موارد السودان وفرة من النفط، وذلك للمساعدة على إقناع السودان باعتماد التوصيات الواردة في هذا التقرير.

■ **النرويج.** تقدم النرويج مساعدة فنية تتعلق بالنفط إلى السودان من خلال برنامجها "النفط مقابل التنمية"، وهي تشمل مبعوثاً نفطياً متفرغاً يتيح المشورة للشمال والجنوب. وعلى النرويج أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تنشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضياع الفرصة التي يتيحها ما تقدمه من مساعدة إنمائية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد.

■ **الولايات المتحدة الأمريكية.** ساعدت الولايات المتحدة في التوصل لإتفاقية السلام الشامل. وقد استضافت مؤخرا المحادثات بين الأطراف الموقعة على إتفاقية السلام وتقوم بمراجعة سياساتها الخاصة بالسودان. ويجب أن تستخدم ثقلها في هذا المجال للترويج لمسألة شفافية عوائد النفط.

■ **الجهات الدولية الضامنة التي وردت تسميتها في اتفاقية السلام الشامل في السودان، بما فيها** المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكذلك النرويج. هذه الدول والمنظمات وعدت بالمساعدة على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام، هذه الاتفاقية التي تـتعثر في الوقت الحاضر. وإذا نشب القتال مرة أخرى بين الشمال والجنوب، فسيكون من المنتظر أن تقوم هذه الدول والمؤسسات بالمساعدة على لملمة الوضع وتسويته.

■ **صندوق النقد الدولي.** قام صندوق النقد الدولي بإعداد وتأليف "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد"، وهو كتـيّب يقدم النصح والمشورة حول أفضل الممارسات لإدارة تلك الإيرادات بشفافية. وينبغي ترويج وتطبيق هذا الكتيب في السودان.

"المشاركة في العوائد ليس عدلا – هذا أكيد". – عضو كبير بجيش الجنوب.[٨]

هيكلية التقرير

© iStockphoto

ينقسم هذا التقرير إلى فصول تبحث في مختلف مواضيع النفط المتعلقة بالشفافية. فالفصلان الأول والثاني ينظران في الحاجة للتحقق من كميات النفط المنتجة والمصدّرة والتحقق من الأسعار التي تباع بها. وفي الوقت الحالي لا يمكن التحقق منها، مما يوجد حالة من عدم الثقة يمكن أن تنمو وتتفاعل. وقد أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس Global Witness تحليلاً لكميات إنتاج النفط وصادراته وللبيانات الخاصة بأسعاره، لتعرف ما إذا كانت الأرقام التي نشرتها الحكومة القومية ستصمد أمام التدقيق والمراجعة. وقد تبيّن من نتائج التحليل أن الكميات المنتجة من النفط تثير تساؤلات خطيرة حول دقة الأرقام التي نشرت.

الفصل الثالث ينظر في مسألة التحقق من التكاليف التي تطالب بها شركات النفط عن استثماراتها، وهذه التكاليف تؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الإيرادات المتبقية التي يتم تقاسمها. والفصل الرابع ينظر في ضرورة الرقابة على الإيرادات لدى الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. أما الفصل الأخير فإنه يناقش الحاجة إلى وضع إطار لتقاسم البترول والثروة بعد استفتاء عام ٢٠١١، عندما تنتهي اتفاقية السلام، وبالتالي ينتهي الاتفاق الحالي لتقاسم العائدات والإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك، ينظر التقرير أيضاً في مسألة تقاسم الإيرادات في منطقة أبيي، وهي المنطقة الغنية بالنفط والمتنازع عليها في وسط البلاد، والتي تتميز باتفاق مختلف قليلاً لتقاسم العائدات والإيرادات. لقد ثار نزاع على حدود هذه المنطقة. وفي هذا التقرير، تُنشر لأول مرة الخرائط التي تبين مواقع حقول النفط بمنطقة «أبيي» فيما يتصل بالتعاريف الثلاثة للحدود - تعاريف «لجنة حدود أبيي»، و«خارطة طريق أبيي»، ونتائج هيئة قضاة «المحكمة الدائمة للتحكيم».

مربعات النفط في السودان [١٠]

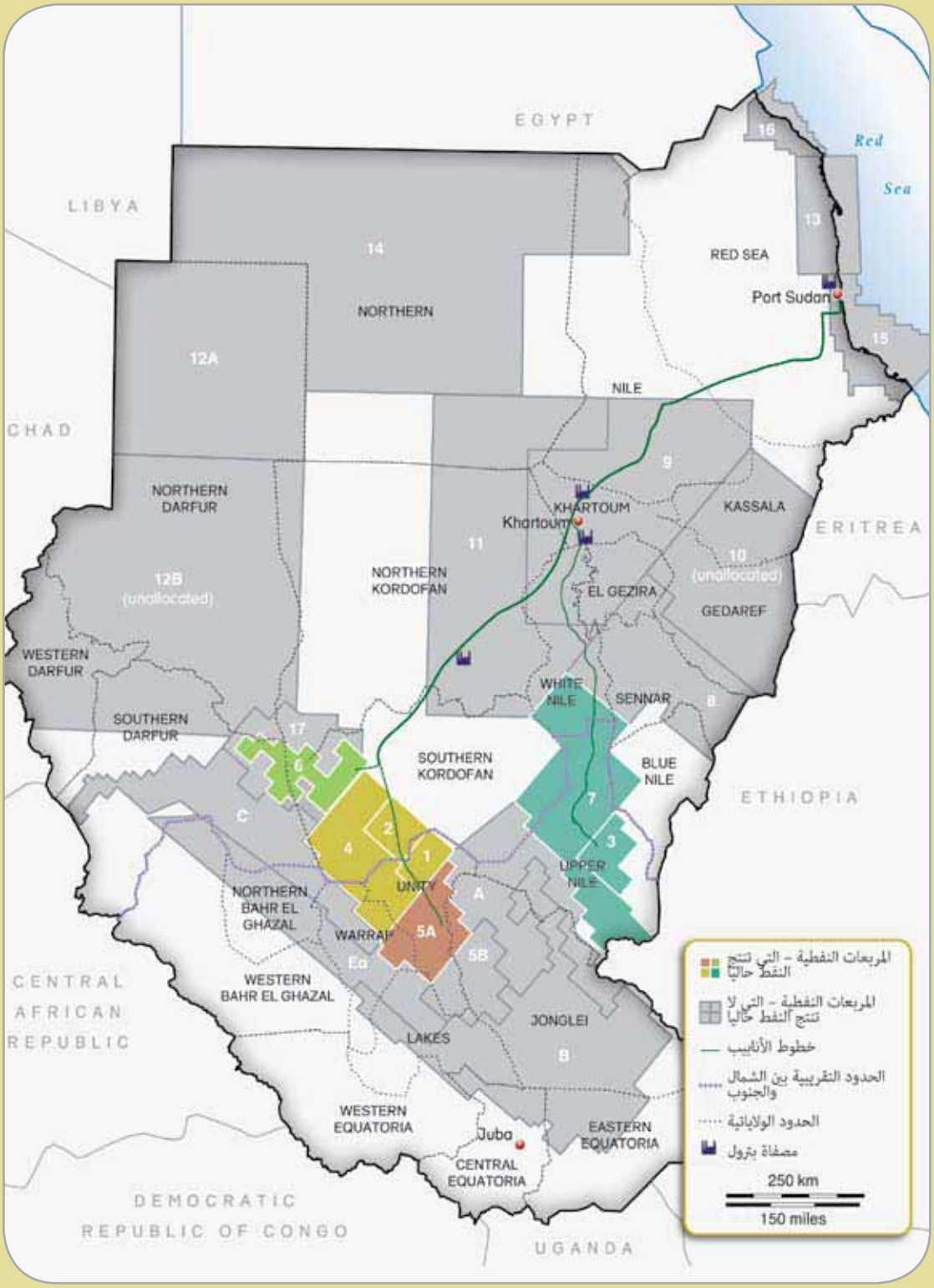

أعطى السودان تراخيص لأكثر من ١,١ مليون كيلومتر مربع للتنقيب عن النفط، أي أكثر من أي بلد أفريقي آخر.[٥٠] والخريطة على الصفحة ١٤ تظهر مواقع المربعات النفطية السودانية. ولا تقوم بإنتاج النفط حالياً إلا أربعة اتحادات لشركات النفط:[٥١]

■ المربعات ١ و ٢ و ٤ تقوم بتشغيلها **شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC**، ومجموعة من الشركات الصينية والهندية والماليزية المملوكة لدولها، والشركة المملوكة للدولة السودانية سودابت[٥٢]. وأول كميات نفط تم تصديرها من السودان في عام ١٩٩٩ جاءت من هذه المربعات النفطية، وكانت من مزيج النيل ذي الجودة المرتفعة نسبياً. ووفقاً للتقارير الصادرة عن حكومة الخرطوم، تنتج هذه المربعات النفطية حالياً نحو ١٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم[٥٣]، على الرغم من هبوط الإنتاج في حقل الوحدة وحقل هجليج[٥٤]. وتمتد المربعات عبر كل من شمال وجنوب السودان، وهي تغطي جزءاً من منطقة أبيي المتنازع عليها (انظر الصفحات٣٤-٣٦ للمزيد من التفاصيل)، مما يعني أن جزءاً من النفط من هذه المربعات يخضع لعملية تقاسم الإيرادات مع الجنوب، وهناك جزء ثان يتبع منطقة أبيي، والجزء الثالث يحتفظ به الشمال بالكامل.

/http://www.gnpoc.com

■ المربع 5A تقوم بتشغيله **شركة النيل الأبيض لعمليات البترول ١ (WNPOC - 1)**، ومجموعة شركات هندية وماليزية مملوكة لدولها، وشركة سودابت السودانية[٥٦]. ويتشكل مزيج النيل من ٩٠٪ على الأقل من النفط الخام من المربعات ١ و ٢ و ٤ بالإضافة إلى نسبة أقصاها ١١٪ من النفط الخام من المربع 5A. وهذا يعني أن الإنتاج في المربع 5A يقتصر على ١١٪ من إنتاج المربعات ١ و ٢ و ٤، وبعبارة أخرى، حوالي ٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم. ويقع كل المربع داخل جنوب السودان، وبالتالي فإنه يخضع لتقاسم الإيرادات.

/http://www.wnpoc-sudan.com

■ المربع ٦ تقوم بتشغيله شركة **بترو إنرجي Petro Energy**،[٥٧] وهي اتحاد يكاد يكون كله مملوكاً للشركة الصينية المملوكة للدولة، وهي شركة الصين الوطنية للبترول CNPC، بالإضافة إلى شركة سودابت السودانية. وهو ينتج نحو ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم من مزيج خام فولا Fula الرديء للغاية[٥٨]. وخط الأنابيب من المربع ٦ لا يصل حالياً إلا إلى الخرطوم، ولذلك فإن النفط من المربع ٦ يتم تكريره حالياً داخل البلاد للاستخدام المحلي. ويقع المربع بكامله في الشمال، وبالتالي فإنه لا يخضع لتقاسم العائدات بين الشمال والجنوب.

/http://www.petroenergy-ep.com

■ المربعان ٣ و ٧ تقوم بتشغيلهما **شركة بتردار (PDOC)**، وهي مجموعة من شركات النفط الصينية والماليزية المملوكة لدولها، مع شركة يقع مقرها في الكويت، وشركة سودابت السودانية[٥٩]. وهما ينتجان معظم النفط من حيث الحجم في جميع المربعات، حالياً حوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً حسبما تقوله حكومة الخرطوم[٦٠]، مع أن النفط الخام من مزيج دار رديء الجودة: فهو ثقيل وحامضي ويحتوي على نسبة عالية من الزرنيخ[٦١]. وجميع حقول النفط داخل هذين المربعين تقع في جنوب السودان، وبالتالي فإن كل النفط الخام منهما يخضع لتقاسم الإيرادات.

/http://www.petrodar.com

إن الغالبية العظمى لبقية أنحاء البلاد مقسمة أيضاً إلى مربعات نفطية. ويجري التنقيب في معظم هذه المربعات، مع أن فرص العثور على كميات مجدية تجارياً من النفط أو الغاز تعتبر متدنية في معظم المربعات. وشركات النفط الأوروبية الوحيدة التي تملك حصصاً في السودان هي الشركة الفرنسية الكبرى **"توتال"**[٦٢]، وشركة مولدوفية اسمها أسكوم جروب **Ascom Group**.[٦٣] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة السويدية، **لوندين Lundin**، تمتلك حصصاً في المربع 5B، ولكنها أعلنت مؤخراً أنها انسحبت من البلاد بسبب نتائج التنقيب الهزيلة[٦٤]. وهناك شركات أوروبية أخرى تعمل في قطاع الخدمات النفطية.

مقدمة

© Thomas Mukoya / Reuters / Corbis

كان توقيع إتفاقية السلام الشامل سببا للإحتفال. نرى هنا نائب رئيس السودان علي أسلمان طه (على اليسار) والذي سيصبح رئيسا للسودان بعد فترة وجيزة، وجون جارانج (على اليمين)، ورئيس السودان عمر البشير (في المنتصف).

السودان بلد غنيّ بالنفط. ويوجد الجزء الأكبر من النفط في جنوب البلاد، ولكن جنوب السودان يقول إنه أفقر مكان في العالم: ٩٠٪ من سكانه يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهي نسبة أعلى من أي بلد آخر قام بإبلاغ الأمم المتحدة للعمل على تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة»[١١]. كما أن نسبة الأمهات اللواتي يمُتن أثناء ولادة أطفالهن في جنوب السودان أعلى مما هي في أي بلد من العالم[١٢]، وهناك واحد من كل ثمانية أطفال لا يعيش حتى يبلغ سن الخامسة[١٣]، أما أولئك الذين يعيشون، فإن إمكانياتهم بالوصول إلى مدارس ابتدائية أقل منها في أي بلد آخر في العالم.[١٤]

في بعض المجالات، لا ينعم شمال السودان بنتائج أفضل بكثير. إذ يموت تقريباً نفس المعدل من الأطفال وهم صغار[١٥]، وخُمسهم فقط يستكملون دراستهم الابتدائية.[١٦]

كما أن نصف سكان الشمال يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهذه نسبة أفضل بكثير مما هي في جنوب السودان، ولكنها تبقى من بين أكثر النسب فقراً في العالم.[١٧]

كيف يمكن لبلد ما أن يكون غنياً بالنفط، ومع ذلك يعاني كثير من سكانه من الفقر؟ إن جزءاً من الإجابة على هذا السؤال تأتي من مسألة عدم المساواة في توزيع ثروات البلاد، التي تكاد تنصبّ في الخرطوم ووادي النيل على حساب الأطراف الأخرى للبلاد. وقد كانت هذه الفوارق أحد الأسباب الجوهرية للصراع والقتال بين شمال السودان وجنوبه (فضلاً عن المساهمة في النزاعات الدائرة في دارفور وشرق البلاد). وقد بدأت أولى عمليات تصدير النفط إبان الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب؛ وساعدت عائدات النفط حكومة الخرطوم على تمويل جهودها الحربية، وسرعان ما أصبحت السيطرة العسكرية على حقول النفط

أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمجهود الحربي لدى الجانبين (انظر الإطار على الصفحة ١٨).

بيد أن اتفاقية سلام في عام ٢٠٠٥ وضعت حداً للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وهي إحدى أطول وأعنف الحروب في أفريقيا. وتقضي اتفاقية السلام الشامل بتقاسم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، بحيث يتشارك الخصمان السابقان في حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم. والثروة التي يتقاسمها الطرفان هي الثروة النفطية للبلاد: فهناك حكومة تتمتع بشبه حكم ذاتي في جنوب السودان مفوضة بالحصول على نصف صافي عائدات جميع آبار النفط في الجنوب. وهكذا، فإن اتفاقية السلام تحمل آمال الملايين في توزيع أكثر إنصافاً للثروة، والتنعم بمكاسب السلام بعد عقود طويلة من الحرب. على أن المخاطر كبيرة: ففي حال انهيار الاتفاقية والعودة المحتملة إلى القتال، قد تشهد أكبر دولة في أفريقيا الانهيار والدمار بكل ما يترتب على ذلك من بؤس وخسائر في الأرواح.

ونظراً لأن معظم آبار النفط التي يتم تشغيلها حالياً موجودة في جنوب البلاد، فإن اتفاق تقاسم الثروة يضيف الكثير من المال: إذ تلقت حكومة جنوب السودان ما يزيد على ٦,٥ مليار دولار كعائدات للنفط منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.[٣١] وتشكل هذه العائدات ٩٨٪ من إيرادات

"يجب المشاركة في موارد السودان وثروتها المشتركة مشاركة عادلة" – الدستور الوطني المؤقت لجمهورية السودان.

حكومة الجنوب،[٣٢] مما يجعلها الحكومة الأكثر اعتماداً على النفط في العالم.[٣٣] وفي الواقع، فإن دخل حكومة الجنوب من النفط ربما يضيف مالاً أكثر للفرد الواحد مما هو عليه في كينيا المجاورة، والتي هي القوة الاقتصادية في المنطقة[٣٤]. ومن الصعب على المرء أن يبالغ في وصف التغيير الذي يمكن أن تحدثه هذه الأموال. فعلى سبيل المثال، يوجد في جنوب السودان أقل من ٥٠ كيلومتراً من الطرق المعبدة على الرغم من أن مساحته أكبر بقليل من مساحة فرنسا وبلجيكا معاً.[٣٥]

عائدات النفط ضخمة أيضاً في شمال السودان. بل إنها تدرّ أموالاً أكثر بكثير من المعونة المقدمة من الدول المانحة. وفي السنوات الخمس الماضية، تلقى السودان ككل مبلغ ٢,٢ مليار دولار من الدول المانحة[٣٦]، أي نحو ثلث المبلغ الذي تلقاه البلد من عائدات النفط في عام ٢٠٠٨ وحده[٣٧].

© Sven Torfinn / Panos Pictures

يعتقد بأن جنوب السودان هو أفقر مكان في العالم، يحيا ٩٠٪ من سكانه على ما يقل عن دولار واحد في اليوم وتموت المزيد من الأمهات أثناء الولادة بمعدل أكبر من أية دولة أخرى في العالم.

النفط والصراع في السودان

© Sven Torfinn / Panos Pictures

جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجمجمة شخص من المليشا المتحالفة مع الحكومة. أهدر الصراع بين شمال وجنوب السودان حياة ما يقارب على مليوني شخص.

كثر من أربعة عقود، كان السودان مسرحاً لحرب أهلية بين الشمال والجنوب نشبت على خلافات إيديولوجية وثقافية ودينية. فشمال البلاد منطقة ذات غالبية مسلمة، في حين أن معظم سكان الجنوب مسيحيون أو أرواحيون (يؤمنون بأن للمادة أرواحا). وقد أودت الحرب بحياة حوالي مليونيْ نسمة، وأدت إلى فرار ما يقرب من ٨٠٪ من الجنوبيين من منازلهم في وقت من الأوقات، لكن هذه الحرب لم تحظ بتغطية كافية في وسائل الإعلام الغربية. وارتبطت أسباب النذاع بالتوزيع غير العادل للموارد في السودان: فالخرطوم التي تقع في شمال البلاد، هي مدينة متوسطة الدخل، تعلوها أبراج برّاقة من الزجاج والصلب وتسكنها جالية كبيرة من الطبقة المتوسطة المتعلمة؛ بينما جوبا، التي هي اليوم عاصمة جنوب السودان، مختلفة جداً. فلا يوجد فيها إلا شارعان اثنان معبّدان، وينقطع التيار الكهربائي فيها بانتظام، وفنادقها الجديدة التي تظهر في كل مكان تفتقد العمالة الماهرة من سكان جنوب السودان، ولذلك فإنها كثيراً ما تستخدم أشخاصاً من أوغندا المجاورة كنوادل وموظفي استقبال.

وقد أصبح النفط مرتبطاً بصورة معقدة بالصراع بين الشمال والجنوب. وعندما نشبت الحرب من جديد عام ١٩٨٣، كان من المعروف مسبقاً أن هناك كميات كبيرة من النفط في الجنوب، على الرغم من أن أول تصدير للنفط من هذا البلد لم يتم حتى عام ١٩٩٩. وقد أدت عائدات هذا النفط إلى تحوّل في قدرات الحكومة على القتال والصمود في هذا النذاع. وفي الحقيقة، فقد صرّح وزير سابق للمالية بأن أكثر من ٧٠٪ من حصة الحكومة من عائدات النفط يتم إنفاقها على "الدفاع"[١٩].

وقد أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان أن خط الأنابيب الجديد وحقول النفط ومجموعة الموظفين والعاملين لدى شركة النفط سوف تعتبر كلها أهدافاً عسكرية مشروعة.[٢٠] كما أن مئات الآلاف من المدنيين قتلوا أو أجبروا على النزوح من جميع المناطق المحيطة بحقول النفط من قبل القوات المتحالفة مع الحكومة، وتم استخدام البنية التحتية لشركة النفط، كمهابط الطائرات على سبيل المثال، من قبل القوات المسلحة السودانية.[٢١]

لمزيد من المعلومات، انظر على سبيل المثال، التقارير التي أعدتها منظمة المعونة المسيحية[٢٢]، ومنظمة هيومان رايتس ووتش[٢٣] وتقرير هاركر Harker الذي تم إعداده للحكومة الكندية.[٢٤]

توقيع بروتوكول تقاسم الثروة في اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في كينيا بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٤. وتقضي تفاصيل الاتفاق بإنشاء حساب للمساعدة على تثبيت الإيرادات، وتحويل عائدات النفط إلى حكومة جنوب السودان وإلى الولايات المنتجة للنفط. وهناك اتفاق منفصل لمنطقة أبيي يحدد معادلة مختلفة قليلاً لتقاسم الإيرادات (انظر الصفحة ٣٤).

إن الإيرادات التي يتم تقاسمها تأتي من مبيعات مجمل إنتاج النفط، إذا تم تصديره. وفي الواقع، فإن بعض النفط الخام يباع إلى مصافي التكرير المحلية بأسعار مدعومة، ولكن معادلة تقاسم الإيرادات تفترض أن هذا النفط قد تم تصديره لكي لا تدفع حكومة الجنوب شيئاً عن هذا الدعم. وهناك الكثير من سوء الفهم حول هذه النقطة. ففي الجنوب، سمع موظفو مؤسسة جلوبال ويتنس كلاماً كثيراً بأن حكومة الجنوب تفقد حصة من عائدات النفط بسبب هذا الدعم، وهذا ليس صحيحاً.

يـنظر القسم التالي في ما تقوله اتفاقية السلام حول الطريقة التي ينبغي أن يتم بها تقسيم عائدات النفط.

كيف ينبغي تـقاسم عائدات النفط

تـتضمن اتفاقية السلام تعليمات مفصلة حول ما ينبغي أن يحدث بحصص الحكومات من عائدات النفط (انظر الرسم البياني).

وما يخضع للتقاسم هو فقط "صافي عائدات النفط" للحكومات. أما حصص شركات النفط من العائدات، وحسبما تحدّده عقود تقاسم الإنتاج، فإنها ليست مدرجة ضمن هذا الصافي (انظر الصفحة ٤٣ لمزيد من التفاصيل). وبالإضافة إلى ذلك، يتم اقـتطاع الرسوم الإدارية ورسوم النقل من حصص الحكومات من عائدات النفط (انظر الصفحة ٤٤ لمزيد من التفاصيل حول هذه الرسوم). وبعد خصم حصص الشركات وخصم الرسوم، فإن الرصيد المتـبقي هو "صافي عائدات النفط" للحكومات.

كيف يجب أن يتم تقاسم عائدات النفط بين الحكومات، وفقاً لاتفاقية السلام الشامل

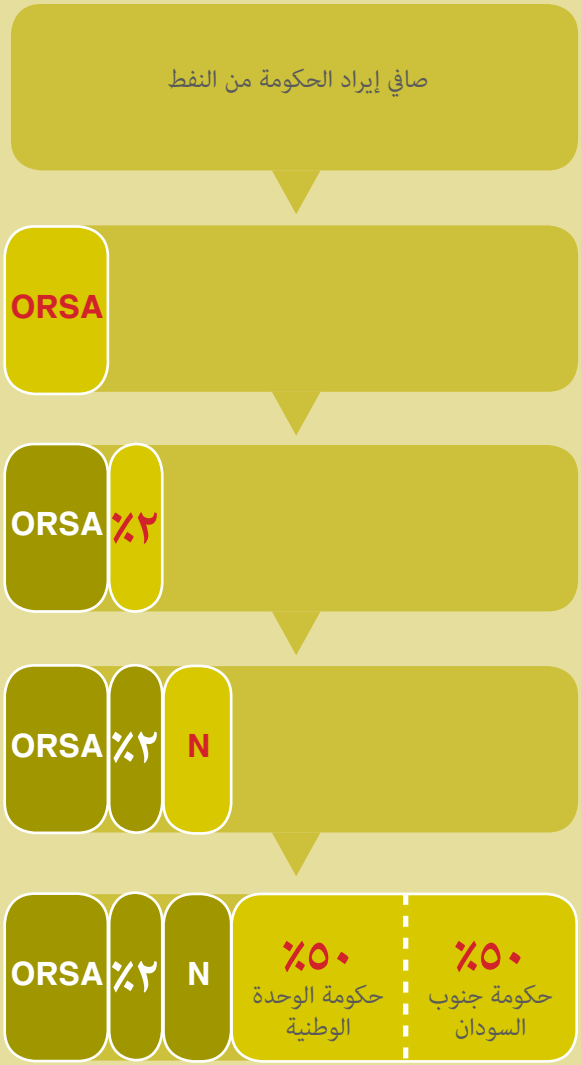

صافي إيراد الحكومة من النفط
يتكون "صافي العائدات النفطية" من صادرات النفط والمبيعات النفطية للمصافي المحلية،[أ] بعد خصم رسوم الإدارة ورسوم خطوط الأنابيب (الرجاء مراجعة الصفحة ٤٤ للاطلاع على المزيد).

حساب مشترك للعائدات النفطية
توضع الأموال التي تدرها مبيعات التصدير فوق سعر متفق عليه (حالياً ٦٥ دولار أمريكي للبرميل) في حساب مشترك للعائدات النفطية (الرجاء مراجعة الصفحة ٥١)[ب]

٢ في المائة من المبلغ المتبقي للولايات والمناطق المنتجة للبترول
سوف يتم تخصيص ٢ في المائة على الأقل من المبلغ المتبقي للولايات والمناطق المنتجة للبترول، بالتناسب مع معدلات الإنتاج في هذه المناطق.

الآبار المنتجة للنفط الواقعة خارج جنوب السودان
مع استبعاد إيرادات الآبار المنتجة للنفط الواقعة خارج جنوب السودان[ج]

يتم تقاسم المبلغ المتبقي بين حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم وحكومة جنوب السودان

أ ينص الدستور الوطني المؤقت على أنه «يتم تقييم النفط المورد إلى مصفاة التكرير المحلية بمتوسط أسعار الصادرات على أساس تسليم سطح السفينة (فوب) خلال الشهر الأخير بالتقويم الذي جرى فيه بيع صادرات...» الرجاء مراجعة الصفحة ١٨ للاطلاع على تفسير لماذا يعني هذا أن الجنوب لا يساعد في الدعم المالي لعمليات بيع النفط إلى المصافي المحلية

ب الأموال التي تتجه إلى الحساب المشترك للعائدات النفطية هي من إيرادات الصادرات فقط، وليس من الإيرادات التي كانت ستنتج إذا ما كان النفط الخام المباع إلى المصافي سيتم تصديره. وهذا مختلف عند تدقيق النظر عما يظهر بالرسم التوضيحي أعلاه

ج يشمل هذا في الوقت الحاضر القطاع ٦ (مزيج فولا) فقط

تـنصّ اتفاقية السلام على أن بعض الأموال من "صافي عائدات النفط" للحكومات ينبغي أن توضع في حساب توفير مشترك بين الشمال والجنوب، يسمّى "صندوق حساب تـثبـيت إيرادات البترول ORSA". ومن أجل تحديد حجم الاموال التي توضع في هذا الحساب، توافق حكومة الخرطوم كل سنة على سعر مرجعي كجزء من الميزانية القومية. والإيرادات الإضافية التي تأتي من أي نفط مُصدَّر يباع بأعلى من هذا السعر توضع في الحساب المشترك. على سبيل المثال، إذا كان السعر المرجعي ٦٥ دولاراً للبرميل، وتمت مبيعات لـ ١ مليون برميل بسعر ٧٥ دولاراً للبرميل، فإن ١٠ ملايين دولار يجب أن توضع في صندوق حساب تـثبـيت إيرادات البترول ORSA. (انظر الصفحة ٥١ لمزيد من التفاصيل عن صندوق حساب ORSA وكيفية إدارته.)

وبعد ذلك، فإن اثنين في المئة "على الأقل" مما تبقى يجب توزيعه على حكومات الولايات التي خرج النفط منها.[٣٨] وأخيراً، وبعد سداد المدفوعات إلى صندوق حساب تـثبـيت إيرادات البترول ORSA وإلى الولايات المنتجة للنفط، فإن اتفاقية السلام تـنصّ على أن نصف صافي العائدات من آبار النفط في جنوب السودان ينبغي إعطاؤها لحكومة جنوب السودان. وتحتفظ الحكومة القومية بالنصف المتبقي وبجميع العائدات المتبقية من آبار النفط في شمال السودان.

ثمة معادلة مختلفة قليلاً لتقاسم عائدات النفط من أبيي، وهي منطقة في وسط السودان. انظر الصفحة ٣٤ لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن. تسبّب الهبوط الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط بمصاعب مالية شديدة لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب. إذ تم إعداد ميزانية كل من الحكومتين لعام ٢٠٠٩ على أساس سعر ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد من النفط[٣٩]، ومع ذلك فإن نفط السودان كان أرخص بكثير من هذا السعر في أوائل عام ٢٠٠٩[٤٠]. ونتيجة لذلك، فقد بلغ إجمالي عائدات الحكومتين من النفط، في فبراير ٢٠٠٩ على سبيل المثال، نحو عُـشر (١٠/١) ما كان عليه قبل بضعة أشهر[٤١]. وقد صرّح وكيل وزارة المالية في الحكومة القومية في الخرطوم، الدكتور الطيب أبو قناية، قائلاً "لقد كنا بالكاد نغطي [نفقاتنا] عن الربع الأول للسنة في الميزانية. وما زلنا بحاجة للاقتراض من البنوك."[٤٢]

بيد أن حكومة الجنوب أكثر اعتماداً على عائدات النفط، وكان عليها أن تخفض ميزانيتها بنحو الثلث عن العام السابق.[٤٣] ورغم ذلك، ما زالت الجهات المانحة تقدّر أن دخل حكومة الجنوب يُرجح أن يكون ٤٠٪ أقل من الميزانية،[٤٤] علماً أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط سيساعد على الحدّ من ذلك نوعاً ما. إن هبوط الدخل يجعل بروز فائدة للسلام أكثر صعوبة من ذي قبل، مع أنها الوسيلة الأكثر وضوحاً لجعل الاتحاد مرغوباً بالنسبة للجنوبيين.[٤٥]

> "يوجد مجال لتحسين [تطبيق بروتوكول تقاسم الثروة] من حيث زيادة الشفافية وبناء عليه الثقة في كلا الطرفين"
>
> لجنة التقييم والتقدير – الجهاز الدولي التي تم تشكيله لمراقبة تنفيذ إتفاقية السلام، في يوليو ٢٠٠٨.

وقد صرّح نائب الممثل الخاص لبعثة الامم المتحدة في السودان قائلاً إن الانخفاض في الدخل له عواقب وخيمة على صعيد الاستقرار، ويجعل عمليات الانتخابات والاستفتاء أكثر عرضة للتقلبات.[٤٦] وكل ذلك يأتي في وقت تبدو فيه اتفاقية السلام أكثر هشاشة من أي وقت مضى: فقد قال أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، في مايو ٢٠٠٩، إن عدد الذين قتلوا في القتال العنيف في جنوب السودان فاق عدد الذين قتلوا في دارفور في الأشهر القليلة الماضية.[٤٧]

الحاجة إلى الشفافية بعد عام ٢٠١١

ينتهي الاتفاق الحالي لتقاسم الثروة في عام ٢٠١١، حين يصوّت الجنوب حول ما إذا كان سيظل جزءاً من السودان أو يصبح دولة مستقلة. وستكون هناك حاجة إلى اتفاق جديد لتقاسم الثروة مهما كانت نتيجة الاستفتاء.

وإذا بقي البلد موحداً، فسيحتاج جنوب السودان لتخصيص حصة عادلة له من موارد البلاد. وإذا صوّت الجنوب لصالح الانفصال، فإنه سيصبح دولة محصورة براً ومن غير سواحل، وسيعتمد على خطوط الأنابيب في شمال السودان من أجل تصدير نفطه. وفي مطلق الأحوال، يجب أن يكون هناك شكل من أشكال تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب إذا كان لا بدّ من تصدير النفط، حتى ولو كان ذلك من خلال فرض رسوم عن خطوط الأنابيب. وستكون هناك حاجة للشفافية من أجل تنفيذ أي اتفاق لتقاسم العائدات بعيداً عن أي إمكانية لسوء الفهم أو عدم الثقة لدى أي من الجانبين.

تحصل حكومة جنوب السودان في الوقت الراهن على ٩٨٪ من مجمل إيراداتها عن طريق العائدات النفطية، وهي نسبة تفوق أي حكومة أخرى في العالم، وربما تكون نسبة أعلى من أي حكومة أخرى في العالم على الإطلاق. فإذا أصبح

ما الذي تقول اتفاقية السلام الشامل

جرى توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٩ يناير ٢٠٠٥ بحيث أنهت ٢٥ عاماً من الحرب بين شمال السودان وجنوبه.[٢٥] وهي خلاصة للاتفاقات الستة التي تم توقيعها من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ نتيجة للمفاوضات التي توسطت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التنمية الإقليمية لشرق أفريقيا. وهي اتفاقية بين طرفين فقط: حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السودان، المجموعة الرئيسية للمتمردين في الجنوب. ولم يكن أي من أحزاب المعارضة السياسية أو غيرها من الجماعات المسلحة طرفاً في هذه الاتفاقية. وهي تحدّد جدولاً زمنياً للانتخابات العامة في يوليو عام ٢٠٠٩[٢٦]،ولاستفتاء حول استقلال الجنوب في عام ٢٠١١.

تنصّ الاتفاقية على تقاسم السلطة السياسية والمالية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتم إنشاء حكومة جنوب السودان التي تـتمتع بحكم ذاتي،[٢٧] مع حكومة وحدة وطنية لاقتسام السلطة في الخرطوم، بحيث تمنح تمثيلاً للحركة الشعبية لتحرير السودان ولجماعات أخرى[٢٨]. ويكون النائب الأول لرئيس البلاد هو أيضاً رئيس حكومة الجنوب. وقد تم تقاسم السيطرة على الوزارات القومية بين الطرفين اللذين وقّعا الاتفاقية.

هناك ثلاث مناطق في شمال السودان توجد فيها نسبة كبيرة من السكان الذين وقفوا مع الجنوب خلال النذاع: أبيي وجبال النوبة وولاية النيل الأزرق. وقد تضمنت اتفاقية السلام بروتوكولات خاصة فيما يتعلق بهذه "المناطق الثلاث". فهي تعطي سكان منطقة أبيي حق التصويت حول ما إذا كانت ستحتفظ بوضعها الإداري الخاص في الشمال، أو تصبح جزءاً من الجنوب

تشترط اتفاقية السلام أن يتم انسحاب القوات العسكرية للجيشين القومي والجنوبي من الأراضي الجنوبية والشمالية على التوالي، وأن يتم تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة. كما تضع أيضاً أهدافاً محددة لعدد الجنوبـيين الذين سيتم تعيينهم في المناصب المتوسطة والمناصب العليا للخدمة المدنية القومية.[٢٩] وهذه الأهداف لا تزال بعيدة عن الوفاء بها. إن هذه ليست مجرد مسألة توفير فرص العمل لشريحة من المجتمع كانت بعيدة عن الوظائف والمناصب لفترة طويلة، ولكنها ضرورية أيضاً للمساعدة على بناء الثقة بين الشمال والجنوب حول اقتسام عائدات النفط.

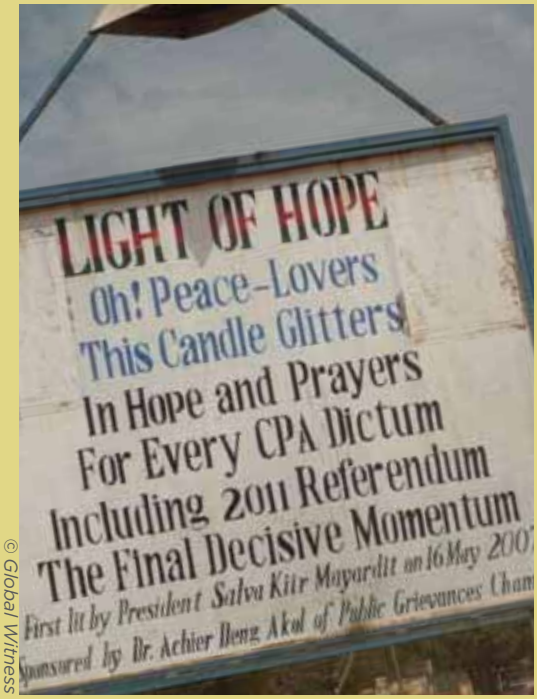

© Global Witness

لقد أثبتت اتفاقية السلام مرونـتها وقدرتها على الصمود أمام التحديات الكثيرة التي برزت في طريقها، بما فيها انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة اقتسام السلطة في أكتوبر ٢٠٠٧، والصراع الذي نشب في عدة أجزاء من البلاد. وبالرغم من ذلك، فإنها لا تزال هشة: فهناك طعن بنتائج التعداد السكاني الذي تعتمد عليه الانتخابات، ولم يتم ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، كما أن العنف أدى إلى مقتل عدد كبير من الناس في أبيي وجنوب السودان، ولا تزال الانتخابات تعتبر بؤرا محتملة للتوتر والعنف، ويُضاف إلى ذلك أن قيام المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير تبعتها مظاهر إضافية من عدم الاستقرار. ووراء كل هذا، يبقى السؤال الكبير دون إجابة حول كيفية منع العودة إلى القتال إذا قام الجنوب، ذو الغالبية الكبرى لموارد النفط في البلاد، بالتصويت لصالح الانفصال في غضون سنتين. إن كل ذلك يحدث في وقت يقوم فيه الجانبان بإعادة التسلح، ومن المحتمل أنهما ينفقان نصف إيراداتهما على القوات العسكرية.[٣٠]

الجنوب دولة مستقلة وقرّر الاستمرار في تصدير نفطه، سيكون ثمة خطر واضح تماماً بأن تسقط الدولة الجديدة في نفس الفخ الذي أصاب العديد من البلدان النامية الأخرى التي يعيش مواطنوها في فقر مدقع بالرغم من كونها غنية بالنفط. إن إلقاء المزيد من الضوء على الإيرادات النفطية للبلاد هو الخطوة الأولى اللازمة لتمكين المواطنين من مساءلة حكومتهم حول إدارة إيراداتها.

الحاجة إلى الشفافية الآن

تنشر الحكومة القومية أرقاماً عن أرباحها من صناعة النفط، ولكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب ولا للمجتمع المدني التحقق من هذه الأرقام.

ويعتقد الكثير من الجنوبيين أن حكومتهم لا تحصل على المبلغ الكامل لأموال النفط المحددة في اتفاقية السلام. "نحن نحصل على ٥٠٪، ولكن ٥٠ في المئة من ماذا؟". هذه عبارة سمعتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مراراً وتكراراً في جوبا، مما يعكس حقيقة أن القيمة الإجمالية لعائدات النفط التي يتم احتساب حصة الجنوب على أساسها، لا تعتبر ذات مصداقية. لقد اشـتـكت حكومة جنوب السودان كثيراً من أن عملية تحديد الحصص من عائدات النفط ليست شفافة. وصرّح سالفا كير، رئيس جنوب السودان، في نوفمبر ٢٠٠٧ بأن حكومته لا تتلقى المبالغ الصحيحة من عائدات النفط.[٦٥]

يشير البنك الدولي إلى أن الشفافية في قطاع النفط في السودان "ضعيفة بصورة غير عادية بالمقارنة مع غيره من البلدان النامية المصدّرة للنفط"، وهذا تعبير مفاجئ علماً بأن البلدان النامية المصدرة للنفط معروفة بعدم شفافيتها بشكل عام. وعلى وجه الخصوص، يشير البنك الدولي إلى أن "وزارة الطاقة والتعدين لا تنتج إحصاءات أو تقارير مفصلة عن القطاع أو عن تطورات المشاريع، وأن شركة النفط التابعة للدولة لا تبـيّـن حسابات عامة، وليس هناك سوى القليل جداً من المعلومات عن تطورات الأعمال التجارية من الشركات التي تعمل في السودان".[٦٦]

وحين قامت الجهة الجنوبية التي وقعت على اتفاقية السلام، أي الحركة الشعبية لتحرير السودان، بالانسحاب (مؤقتا) من حكومة اقتسام السلطة في أكتوبر ٢٠٠٧، كان أحد الأسباب الرئيسية التي ذكرتها للقيام بذلك هو انعدام الشفافية حول عائدات النفط[٦٧]. وقد تحدثت مؤسسة جلوبال ويتـنس مع نواب في المجلس التشريعي لجنوب السودان حيث عبّروا عن شعورهم بأن ذلك هو السبب الرئيسي للأزمة.[٦٨]

لقد سمع محققو مؤسسة جلوبال ويتـنس الكثير من المعلومات الخاطئة حول تقاسم عائدات النفط، في كل من الخرطوم وجوبا. ومن المعتقد بشكل شائع بين الناس، بمن فيهم أولئك الذين ترتبط أعمالهم ووظائفهم بقطاع النفط، بأنه ليست هناك أرقام منشورة عن كميات النفط المستخرجة أو المصدّرة، أو أن ما يُنشر ليس إلا النسبة المئوية، وليس القيمة المطلقة. وربما لا يكون هذا مفاجئاً نظراً إلى أن الأرقام التي تـُنشر تكون قديمة جداً. إن مثل هذه التصورات على قدر من الأهمية: فالأفكار المبنية على فهم خاطئ تغذي الريبة، وانعدام الثقة يمهد الطريق للصراع والقتال. ينبغي على الحكومات السودانية أن تبذل مزيداً من الجهد لتوضح للناس كيف تجري عملية اقتسام عائدات النفط. ولا يكفي أن تـنشر الحكومة القومية أرقاماً؛ بل يجب أن يعلم الناس بأنه يتم نشرها.

من بين الدول التي تقدم إعانات للسودان، تعتبر النرويج الدولة الأكثر مشاركة في قطاع النفط السوداني. ومن بين الأعمال التي تؤديها النرويج تمويل مبعوث نفطي يقوم بتعزيز القدرات وتوفير المساعدة التقنية من خلال مذكرة التفاهم الموقّعة عام ٢٠٠٨[٦٩]، وهي واحدة من "دول التعاون الأساسية" في برنامج "النفط من أجل التنمية" (انظر الإطار للاطلاع على المشاكل المتعلقة بهذا الأمر). ويقدم المبعوث النفطي النصح والمشورة إلى كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وبإمكانه الاطلاع على الأرقام الأخيرة للنفط، كما يساهم في الإشراف على إنـتاج الأرقام النفطية من جانب حكومة الخرطوم. غير أن دبلوماسياً واحداً لا يستطيع بمفرده التحقق من هذه الأرقام: كما أن انعدام الثقة بين الشمال والجنوب يزيد من أهمية تمكين المواطنين السودانيين من التحقق من صحة هذه الأرقام.

تدعي النرويج بأنها "استطاعت مساعدة [حكومة الجنوب] على التحقق من أن اقتسام عائدات النفط يتم وفقاً لـ [اتفاقية السلام]"[٧٠]. ولكن ليس من الواضح كيف أصبح من الممكن التحقق من الأرقام النفطية المستـترة، ولا يكفي أن يقوم عدد قليل من الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين بالتحقق من الأرقام؛ إن ثبوتها يجب أن يكون واضحاً للجميع.

"نحن نريد أن يصبح النفط نعمة على الدول النامية – غير أنه في أغلب الحالات ما كان نقمة" – وزير التنمية الدولية هيلد إف جونسون.

السودان: مشكلة للبرنامج النرويجي "النفط من أجل التنمية"

كان للنرويج دور قيادي في قضايا الشفافية. وقد قامت في عام ٢٠٠٥ بإطلاق برنامج "النفط من اجل التنمية"، وهو مبادرة رئيسية جديدة لتحسين مستويات الشفافية والمساءلة في عملية إدارة عائدات النفط والغاز والتعدين. وقال السيد/ هيلد ف جونسون، وزير التنمية الدولية آنذاك: "نريد أن نشجع على استخدام عائدات النفط في تخفيض أعداد الفقراء في أفريقيا والبقاع الأخرى من العالم. نريد للنفط أن يكون نعمةً في البلدان النامية، لا أن يكون كما كان حاله ولا يزال غالباً - نقمة من النقم".

إن السودان هو أحد "بلدان التعاون الأساسية" في برنامج "النفط من اجل التنمية"، حيث تبلغ موازنته ٣,٦ مليون دولار أمريكي. ومن المرجح أن تفوق قيمة برنامجه ذلك كثيراً للحكومة السودانية، إذ يشمل مساعدة فنية حول كيفية استخراج كمية نفط من حقول البترول تزيد على الإنتاج الحالي.

لكن برنامج "النفط من اجل التنمية" قال على موقعه على الإنترنت وفي تقريره السنوى لعام ٢٠٠٧ إن على البلد كي يصبح بلد تعاون أساسي طويل الأجل أن يكون لديه "التزام سياسي موثق جيداً بالحوكمة الجيدة، بما في ذلك الشفافية". كما قال البرنامج أيضاً إن من المتطلبات وجوب احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، أو أن يكونا على مسار موثق توثيقاً جيداً تجاه الارتقاء بهما. ولكن هذه الشروط لا تنطبق على السودان، الذي يصف البنك الدولي شفافية قطاعه النفطي بأنها "ضعيفة بقدر غير معتاد"، كما أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أمر اعتقال بحق رئيسه بناءاً على اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لم يعد موقع ويب برنامج "النفط من اجل التنمية" يقول بهذه الشروط. وقد كتبت منظمة "جلوبال ويتنيس" إلى المسؤولين في برنامج "النفط مقابل التنمية" تسألهم عما إذا كان قد طرأ تغيير على سياساتهم المعنية بمن يعملون معهم. فأجابوا بأن "برنامج النفط مقابل التنمية يترجح أن يُحْدث فارقاً فقط عندما يكون هناك حد أدنى من الحوكمة أو حيثما يمكن للبرنامج أن يعزز مستوى الحوكمة" وأن هذه "كانت المرتكزات الأساسية للبرنامج منذ انطلاقته، وهي لا تزال المبادئ التوجيهية التي يسير البرنامج على وفقها". ولا يتضح من ردهم ما إذا كانت الحوكمة الجيدة هي مطلب للتعاون مع برنامج النفط مقابل التنمية أو أنها شيء من شأنه أن

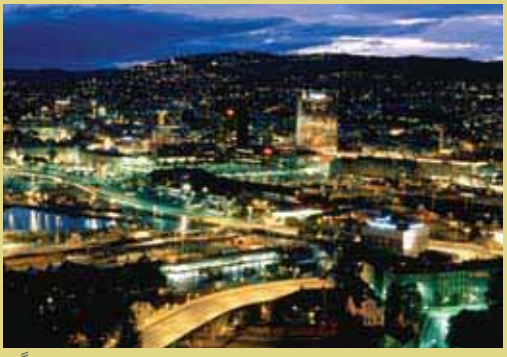

© Fridmar Damm / Corbis

أوسلو. السودان واحدة من دول «التعاون المحوري» الخاصة ببرنامج النفط مقابل التنمية الخاص بالنرويج.

يساعد على إحداث فارق. ولا يتضح من ردهم أيضاً ما إذا كان شرط الاستمرار في العمل لا يزال هو وجود احترام موثق توثيقاً جيداً لحقوق الإنسان.

إن المساعدة الفنية التي تقدمها النرويج في مجال تنمية الموارد النفطية تمنح قيمة حقيقية لحكومتي الخرطوم وجوبا في السودان. وهكذا تمتلك الحكومة النرويجية تأثيراً فريداً تستطيع من خلاله النهوض بأعمال جيدة وأن تشجع على الالتزام بالشفافية والمساءلة في قطاع يشتهر بافتقاره لهما جميعاً.

وإن كانت سياسات النرويج قد اعتراها التغيير ولم تعد تسعى إلى ربط مساعدتها بإصلاحات الحوكمة الجيدة فحينئذ يفقد هذا التأثير ما له من قوة، بل والأسوأ من ذلك أن هناك خطراً واضحاً أن تفاقم هذه السياسات من المشاكل القائمة بالفعل. وإن لم تكن هذه السياسات قد تغيرت فيبدو أن مهمتها في السودان تتعارض مع أهدافها الحالية. وفي أي حال منهما، على النرويج الآن أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان حتى يتسنى إيضاح شروط مشاركتها. وينبغي أن تنشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضياع الفرصة التي يتيحها ما تقدمه من مساعدة فنية وإمائية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد من أجل المواطن العادي في بلدان مثل السودان الذي نادراً ما يحس بمنافع الاستكشافات النفطية.

هذه ليست هي المرة الأولى التي تخالف فيها منظمة "جلوبال ويتنيس" النرويج الرأي حول برنامجها "النفط مقابل التنمية"، رغم حقيقة أن المنظمة قد تلقت تمويلاً من هذا البرنامج. فقد تساءلت المنظمة تحديداً عن الطريقة التي قُدمت بها معونة برنامج "النفط مقابل التنمية" لبلدان معروفة بمستويات عالية من الفساد مثل كمبوديا، كما أنها سبق وطالبت بأن يكون معيارا الحوكمة والشفافية المرجعيان معياراً أساسياً للاستمرار في تقديم المساعدات.

التحرك العالمي نحو مزيد من الشفافية

تهدف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتقوية الحكم عن طريق تحسين الشفافية والمسئولية في قطاعات النفط والغاز والتعدين.

على مدى العقد الماضي، كان هناك عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين إدارة إيرادات الموارد الطبيعية من خلال تعزيز الشفافية. ومثل هذه المبادرات تحظى بأهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تكون العائدات من الموارد الطبيعية في معظم الحالات الوسيلة الأكثر وضوحاً لإخراج البلاد من آفة الفقر. والواقع أن هناك نحو ٦٠ بلداً من البلدان النامية تعتمد على عائدات قطاعات النفط والغاز والتعدين[٧١]، ناهيك عن تلك التي تعتمد على موارد مثل الغابات وصيد السمك. والمشكلة هي أن عائدات الموارد الطبيعية، وبخلاف العائدات التي تجمع من ضريبة الدخل على المواطنين مثلاً، لا تساعد على تقديم مساءلة للحكومة أمام مواطنيها، وكثيراً ما يتم إهدارها على مشاريع فخمة أو تتم سرقتها من قبل المسؤولين الفاسدين.

وفي محاولة للتصدي لهذه المسألة، قامت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠٢ بإطلاق "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI)"، وهي ائتلاف من الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تعزيز أسلوب الحكم الجيد (أو الحوكمة) عن طريق تحسين الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية. وقد وقّع سبعة وعشرون بلداً على هذه المبادرة، بما فيها بلدان دمرها النذاع والاقتتال مثل ليبيريا ونيجيريا. ولمؤسسة جلوبال ويتنس مقعد في هيئتها الإدارية.

© Reuters / STR News

قامت سبعة وعشرون دولة بالتوقيع على مبادرة شفافية الصناعات التنقيبية بما في ذلك الدول التي دمرتها الصراعات مثل ليبيريا.

لقد أظهر السودان قدراً من الاهتمام بهذه المبادرة، فحضر كبار مسؤولي وزارة الطاقة في حكومة الخرطوم مؤتمر المبادرة في تونس عام ٢٠٠٨ بناءً على دعوة من شركة توتال، العضو في هيئة المبادرة[٧٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجلسة الأولى للميثاق العالمي للأمم المتحدة في السودان في ديسمبر ٢٠٠٨ أفضت إلى اقتراح بنشاطات متابعة، بما فيها تبادل الخبرات بشأن مبادرة الشفافية[٧٣]. ومع ذلك، فإذا قدم السودان طلباً للترشيح للانضمام إلى هذه المبادرة، فمن غير المرجح قبول طلبه لأن جميع المراحل للامتثال تتطلب المشاركة الكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني. والحكومة السودانية لا تسمح في الوقت الحاضر بحرية الرأي لمؤسسات المجتمع المدني أو للإعلام المستقل[٧٤].

من المبادرات الأخرى المتصلة بالشفافية ما يسمّى "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد" الذي طرحه صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥. ويقدم هذا المرشد النصح والمشورة بشأن أفضل الممارسات لإدارة إيرادات الموارد بصورة واضحة وشفافة[٧٥]. وفي حين أن "مبادرة الشفافية" تركز في المقام الأول على الشفافية في المدفوعات والمقبوضات المتصلة بالإيرادات، فإن مرشد صندوق النقد الدولي يبحث أيضاً على نطاق أوسع في قضايا مثل التعامل مع تدفقات الإيرادات المتقلبة.

وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة بارزة من الاقتصاديين والمحامين وعلماء السياسة أطلقت في الآونة الأخيرة ما يسمّى "ميثاق الموارد الطبيعية"، وهو مجموعة من المبادئ التي تستهدف صانعي السياسات في البلدان الغنية بالموارد، لإرشادهم حول أفضل الطرق لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، بما في ذلك ضمان الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها والخضوع للرقابة العامة من الجمهور[٧٦].

"يشابه الموقف النفطي في السودان إعارة بقرتك لشخص وهي مليئة بالحليب ثم إعادتها لك لتفاجأ بأن كل حليبها قد استهلك"

مسئول كبير في جيش الجنوب مدعيا أن الشمال يضخ نفط الجنوب بأقصى سرعة ممكنة قبلما يحصل الجنوب على استقلاله.[٤٩]

١ التحقق من إنتاج النفط وتصديره

ما هو مقدار النفط الموجود في صهريج التخزين هذا والموجود في هجليج في المربع ٢ وفي صهاريج التخزين الأخرى في السودان؟

© Michael Freeman / Corbis

من أجل تقسيم عائدات النفط وفقاً لاتفاقية السلام، من الضروري أن نعرف، بالإضافة إلى أشياء أخرى، كمية النفط التي يتم إنتاجها في آبار النفط في الجنوب. إن وزارة المالية القومية[٧٧] وبنك السودان[٧٨] ينشران أرقاماً في موقعيهما على الإنترنت عن كميات النفط المنتجة والمُصدّرة[٧٩]. كما أن لجنة شكلتها اتفاقية السلام من موظفي الخدمة المدنية في الخرطوم وجوبا تسمّى "اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط"، تجتمع شهرياً لمراجعة واعتماد هذه الأرقام. والمعلومات التي تتلقاها هذه اللجنة تتضمن رسالة موقعة من مكتب المدير العام لوزارة الطاقة والتعدين، تبيّن أرقام الإنتاج.

بيد أن هناك عدداً من المشاكل فيما يتعلق بهذه الأرقام. فلا حكومة الجنوب ولا ممثلو الجنوب في "اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط" ولا المواطنون السودانيون، يستطيعون التحقق من أن الأرقام المنشورة عن إنتاج النفط صحيحة، إذ يجب أن يأخذوها على محمل الثقة. وإذا كانت الأرقام مغلوطة، فإن مبلغ المال الذي تتلقاه حكومة الجنوب سوف يكون مغلوطاً أيضاً. والجنوبيون لا يثقون بصحة هذه الأرقام؛ إن انعدام القدرة على التحقق منها هو أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الثقة بين الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأرقام يتم نشرها في وقتٍ متأخر، وفي معظم الحالات يتم نشرها في وقت متأخر جداً. إن معظم بيانات العام ٢٠٠٧ وجميع بيانات العام ٢٠٠٨ لم يتم نشرها حتى أبريل ٢٠٠٩.

أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس تحليلاً لكميات النفط المنتجة والمصدّرة، حسب الأرقام الصادرة عن وزارة المالية وبنك السودان، لتوفير مؤشر على احتمال صحتها ودقتها، وبالتالي التثبت مما إذا كان تقاسم عائدات النفط يجري بناءً على البيانات الصحيحة.

© Global Witness

ينشر بنك السودان أرقاما حول مقدار النفط المنتوج والمصدر لكن في الوقت الحالي ليس من الممكن التحقق مما إذا كانت هذه الأرقام صحيحة.

تحليـل أرقام إنتـاج النـفط

تمت مقارنة الأرقام المنشورة من قبل حكومة الخرطوم مع الأرقام المنشورة من قبل شركات النفط بالذات. وقد أخذت أرقام الحكومة من البيانات التي أعدتها وزارة المالية في الخرطوم لصندوق النقد الدولي ونشرتها في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت. كما أخذت معظم أرقام شركات النفط من التقارير السنوية الرسمية للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، وهي التي تقوم بتشغيل ثلاثة من أصل أربعة مربعات منتجة للنفط في السودان. وكان من الممكن إجراء مقارنات للمربعات التي تديرها شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترودار Petrodar، وشركة بترو إنرجي Petro Energy، ولكن ليس تلك التي تديرها شركة النيل الابيض لعمليات البترول WNPOC.

شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC، ٢٠٠٧
(المربعات ١ و ٢ و ٤ التي تخضع لتقاسم الإيرادات)

تمت مقارنة أرقام إنتاج النفط المنشورة عام ٢٠٠٧ في التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC،[٨٠] التي تقوم بتشغيل المربعات ١ و ٢ و ٤،[٨١] مع الأرقام التي نشرتها وزارة المالية القومية عن المربعات ١ و ٢ و ٤. ويقول التقرير السنوي "إن الإنتاج اليومي للنفط بقي عند مستوى ٢٧٠,٠٠٠ برميل" [٨٢]. أما وزارة المالية فإنها تبـيّن أرقام إنتاج النفط في صيغة عدد البراميل شهرياً. وعند تحويلها إلى عدد البراميل يومياً، فإن الحد الأدنى للإنتاج في عام ٢٠٠٧ هو ٢٣٠,١٣٠ برميلاً يومياً (في نوفمبر) والحد الأقصى هو ٢٥٦,٢٧٣ برميلاً يومياً (في مارس). وبعبارة أخرى، حتى الشهر الأكثر إنتاجية وفقاً لبيانات الحكومة كان أقل إنتاجية من الرقم الذي نشرته شركة الصين الوطنية للبترول CNPC.

وفي المتوسط طوال العام ٢٠٠٧، فإن وزارة المالية في الخرطوم تقول إن إنتاج النفط كان بمعدل ٢٤٥,٦١٤ برميلاً في اليوم. وهذا الرقم أقل بنسبة ٩٪ من الرقم الذي قدمته الشركة التي قامت بتشغيل المربعات النفطية.

غير أن هناك بيانات أخرى ترسم صورة مختلفة. وهذه البيانات تأتي من عرض توضيحي لشرائح أعدتها شركة النيل الكبرى GNPOC.[٨٣] ومع ذلك، ينبغي الانـتباه إلى أن هذه ليست نشرة رسمية للشركة وأن هناك عدداً من المسائل العالقة في ذلك العرض التوضيحي. إذ لم ترد بيانات الإنتاج عن واحد من عشرة حقول نفطية (وهو حقل El Harr)، وكان لا بدّ من استحصال نسختين من العرض التوضيحي للعثور على الشرائح المفقودة. وعلاوة على ذلك، فإن التواريخ التي تـنطبق بيانات إنتاج النفط عليها لم تكن مذكورة، وتم نشر بعض المعلومات في مكان آخر من نفس العرض، وهناك مزاعم بأنها معلومات مغلوطة.[٨٤] ومع ذلك، وتوخياً لإنجاز العمل بالكامل، فإن البيانات قد عُرضت هنا. وحسب العرض التوضيحي لشركة النيل الكبرى GNPOC، كان إنتاج النفط ٤,٨٢ مليون برميل شهرياً.[٨٥-٨٦] ولكن وفقاً لما نشرته وزارة المالية القومية عن نفس المربعات، فقد بلغ الإنتاج فيها أكثر من ٦ ملايين برميل شهرياً. وكما ذكر أعلاه، فإن المعلومات عن الإنتاج في واحد من حقول النفط كانت مفقودة في بيان الإنتاج من الكونسورتيوم النفطي. ولكن لكي نجعل مجموعتيْ الأرقام تـتطابقان، سيكون علينا أن نزيد أرقام إنتاج الحقل المفقود بنسبة ٥٠٪ فوق نسبة الحقل الأكثر إنتاجية بين الحقول المذكورة في القائمة، وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال[٨٧]. ومن الغريب أن كمية إنتاج النفط المذكورة في عرض الشرائح هي أقل من الكمية

المذكورة في بيانات الحكومة، في حين أن إنتاج النفط في التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC هو أكبر مما ذكر في البيانات الحكومية. وهذا أمر يصعب تفسيره، وخصوصاً أن شركة الصين الوطنية للبترول CNPC هي الشركة المالكة لأغلبية الأسهم في الشركة التي أعدت عرض الشرائح. بيد أن المصدرين ليسا على نفس القدر من الموثوقية، لأن أحدهما هو تقرير سنوي رسمي، بينما الآخر هو مجرد عرض توضيحي غير رسمي.

لذلك، فإن خلاصة القول هو أن الرقم الذي نشرته حكومة الخرطوم عن كمية النفط المنتجة في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٧ هو أقل بنسبة ٩٪ مما نشرته الشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي العاملة الشركة الصين الوطنية للبترول CNPC. وسنناقش هذا الفرق وآثاره على الصفحة *.

شركة بترودار Petrodar ٢٠٠٧
(المربعان ٣ و ٧ اللذان يخضعان لتقاسم الإيرادات)

تم الحصول على المعلومات عن كمية النفط المنتجة في مربعات شركة بترودار من التقرير السنوي عام ٢٠٠٧ للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، التي تقوم بتشغيل هذه المربعات[٨٨]. وقد جرت مقارنة هذه المعلومات بالأرقام التي نشرتها وزارة المالية القومية عن المربعين ٣ و ٧. [٨٩] إذ يقول التقرير السنوي إن إنتاج النفط "وصل إلى ١٠ ملايين طن متري"[٩٠]. ونفس الكلام يتكرر على صفحة السودان في الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، ولكن دون أن يذكر السنة التي تنطبق عليه.[٩١] وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "لإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الامريكية، فإن إنتاج النفط المذكور يعادل ٧٤,٥ مليون برميل[٩٢]. ويُفترض أن هذا الرقم ينطبق على عام ٢٠٠٧ علماً أنه ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧. إن القول بأن "إمكانية الإنتاج اليومية" للمربعين ٣ و ٧ ارتفعت إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم[٩٣] لا يتفق مع البيانات الحكومية حول الإنتاج، لأن هذا القول يبدو أنه يشير إلى الحد الأقصى للإنتاج بدلاً من رقم الإنتاج الفعلي.

تقول وزارة المالية في الخرطوم إن الإنتاج في عام ٢٠٠٧ من المربعين ٣ و ٧ بلغ ٦٤,٠ مليون برميل[٩٤]. وهذا رقم أقل بنسبة ١٤٪ مما ذكرته شركة النفط. وبعبارة أخرى، فبالإضافة إلى وجود تفاوت كبير بين أرقام الحكومة وأرقام الشركة عن مربعات النفط التابعة لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC، هنالك أيضاً تفاوت كبير عن مربع شركة بترودار Petrodar. وهذا يثير تساؤلات أيضاً عن أي من الرقمين هو الرقم الصحيح، وبالتالي قيمة أموال النفط التي كان يجب تحويلها إلى حكومة جنوب السودان وإلى حكومات الولايات المنتجة للنفط. للمزيد من النقاش حول الآثار المترتبة على هذا الاستنتاج، انظر الصفحة ٣٠.

شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، الخرطوم. تختلف البيانات التي أدلت بها الحكومة وهذا المشغل حول مقادير النفط المنتوجة.

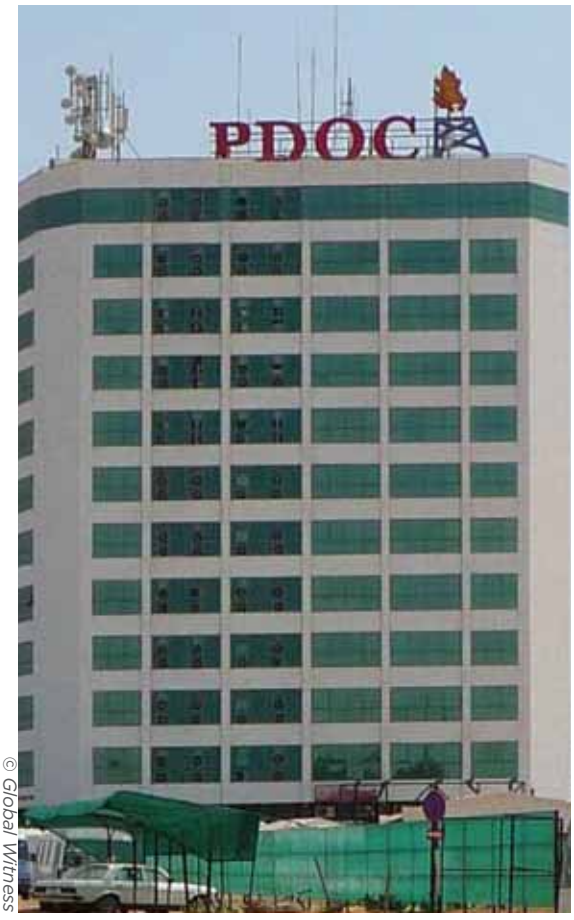

مقر بترودار في الخرطوم. يقول مشغل هذه الشركة أنه ينتج نفطا أكثر مما تدعي حكومة الخرطوم أنها أنتجته.

التفاوتات في البيانات حول مقادير النفط المنتوجة: ما تدعي بحكومة الخرطوم وما يدعي بمشغل ولايات الموجود بها مربعات حقول النفط.

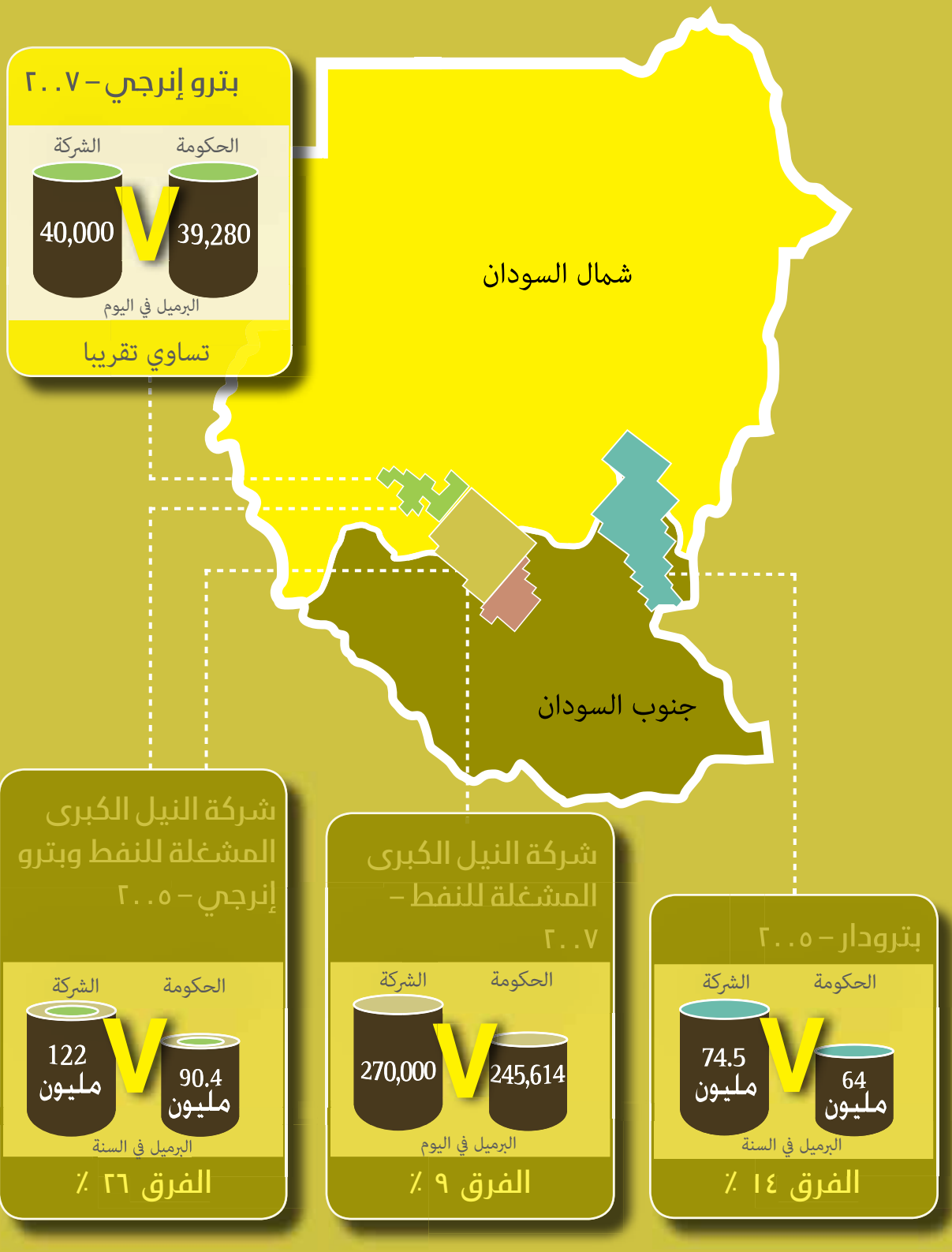

يوضح هذا الرسم البياني المعلومات الموجودة في النص. للمزيد من التفاصيل حول مصادر هذه الأرقام وأية حسابات تم استخدامها، أنظر النص الرئيسي.

شركة بترو إنرجي Petro Energy، ٢٠٠٧
(المربع ٦، الذي لا يخضع لتقاسم الإيرادات)

يذكر التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC عن عام ٢٠٠٧، كما يذكر الموقع الإلكتروني للشركة ذاتها، أن إنتاج النفط بقي عند مستوى "أكثر من" ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم في المربع ٦.[٩٥] أما وزارة المالية في الخرطوم فهي تـقول إن الإنتاج في اليوم الواحد خلال عام ٢٠٠٧ تغيّر من ٣٦,٠٢٧ برميلاً يومياً (في يناير) إلى ٤٢,٤٥٤ برميلاً يومياً (في أغسطس). وفي المتوسط طوال عام ٢٠٠٧، كان الإنتاج ٣٩,٢٨٠ برميلاً في اليوم، وهذا لا يختلف كثيراً عن رقم الـ ٤٠,٠٠٠ برميل يومياً الذي ذكرته شركة النفط، حتى ولو لم يكن في الواقع "أكثر من" ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم، كما ذكرت شركة الصين الوطنية للبترول CNPC. تجدر الإشارة إلى أن المربع ٦ هو المربع الوحيد المنتج للنفط الذي يقع بكامله في شمال البلاد، وبالتالي فإنه لا يخضع لعملية تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب.

يذكر الموقع الإلكتروني لشركة CNPC أيضاً أنه تم تحقيق "إنتاجية سنوية قدرها ٢ مليون طن في يونيو ٢٠٠٦" في المربع ٦.[٩٦] وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "لإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الامريكية، فإن هذه الإنتاجية تعادل ١٤,٩ مليون برميل أو معدل ٤١,٠٠٠ برميل في اليوم. ولكن لا وزارة المالية في الخرطوم ولا بنك السودان أصدرا أرقاماً لإنتاج النفط الخام عن المربع ٦ في عاميْ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ولذلك فإن هذا الرقم لا يمكن مقارنـته مع البيانات الحكومية.

شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترو إنرجي Petro Energy، ٢٠٠٥
(المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦)

علاوة على أن التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC لعام ٢٠٠٧ تضمن أرقاماً عن كميات النفط المنتجة في مربعات السودان، فإن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ تضمن أيضاً هذه الأرقام. ويذكر هذا التقرير أنه "[في] مشاريعنا في السودان [...] وصل إنتاج النفط الخام إلى ١٦,٣٨ مليون طن متري"[٩٧]. وفي عام ٢٠٠٥، كانت شركة الصين الوطنية للبترول CNPC هي المشغّل لمربعات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترو إنرجي Petro Energy. أما مربعات شركة بترودار Petrodar فإنها لم تكن بعد قد بدأت الإنـتاج[٩٨]. وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "لإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الامريكية، فإن هذا الإنتاج يعادل ١٢٢ مليون برميل[٩٩].

نشرت حكومة الخرطوم أرقاماً عن كمية النفط المنتج في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٥، لكنها لم تنشر أرقام الإنتاج في المربع ٦. وأرقام الموقع الإلكتروني لوزارة المالية تقول إن الإنتاج في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٥ كان ٧٥,٨ مليون برميل[١٠٠-١٠١]. وكمية النفط المنتج في المربع ٦ خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨ كانت بمعدل ٣٤,٠٠٠ برميل يومياً[١٠٢] أو ١٢,٦ مليون برميل في السنة. لكن الموقع الإلكتروني للشركة الصينية CNPC يضع الإنتاج

© Yan Ping Bi / Imagine China

قامت شركة الصين الوطنية للنفط بنشر معلومات حول كمية النفط الذي تستخرجه في السودان على مدار بعض الأعوام التي قامت بالعمل فيها في السودان. ويتطلب الأمر من جميع شركات النفط العاملة في الدولة أن تنشر مثل تلك المعلومات.

في المربع ٦ بين يوليو ٢٠٠٥ ويونيو ٢٠٠٦ عند مستوىً أعلى قليلاً من هذا (١٤,٩ مليون برميل، انظر كيفية إجراء الاحتساب أعلاه)[١٠٣]، في حين أن دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية تقول إن الإنتاج في عام ٢٠٠٥ كان حوالي ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم أو ٣,٧ مليون برميل في السنة[١٠٤]. ولأغراض هذا التحليل، فقد تم استخدام الرقم الأكبر بين هذه التقديرات الثلاثة لإنتاجية المربع ٦.

بذلك، تقول حكومة الخرطوم إن كمية ٧٥,٨ مليون برميل من النفط تم إنتاجها في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٥، والحد الأقصى للكمية التقديرية للنفط المنتج في المربع ٦ هو ١٤,٩ مليون برميل. وهذا يجعل الحد الأقصى لإجمالي الإنتاج في المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦، وفقاً لحكومة الخرطوم والشركة الصينية CNPC، ٩٠,٧ مليون برميل. إن هذا الرقم أقل بنسبة ٢٦٪ من الرقم الوارد في التقرير السنوي للشركة الصينية CNPC.

شركات النفط الرئيسية الأخرى لا تنشر بيانات مفيدة عن إنتاج النفط في السودان. فالشركة الهندية المملوكة للدولة ONGC Videsh تذكر كمية النفط المنتجة في كل من المربعات السودانية التي تملك حصة فيها، لكنها تنشر كمية النفط المستحقة لشركة ONGC، وليس إجمالي كمية النفط المنتجة في كل من المربعات[١٠٥]. أما شركة بتروناس Petronas الماليزية المملوكة للدولة فإنها تذكر كمية النفط التي تنتجها في كل عملياتها في الخارج، لكنها لا تكسر هذا الرقم لتبيّن

© Sven Torfinn / Panos Pictures

بئر بترول في ولاية النيل العليا في جنوب السودان. أغلب حقول النفط في السودان موجودة في الجنوب غير أن حكومة الخرطوم في الشمال هي التي تتولى السيطرة على المعلومات المتعلقة بصناعة النفط.

يعتقد مشغل حقول النفط السودانية الرئيسية أن النفط المنتج من الحقول السودانية الجنوبية أكبر بكثير مما تدعيه الخرطوم.

الكمية التي تنتجها في كل بلد على حدة. وأما شركة النيل الكبرى GNPOC، وهي الائتلاف الذي يقف وراء المربعات ١ و ٢ و ٤، فإنها تذكر كمية إنتاجها النفطي، لكنها لا تشير إلى التاريخ الذي تنطبق عليه هذه الكمية[١٠٧].

لقد بعثت مؤسسة جلوبال ويتنس رسائل إلى وزراء المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الطاقة والتعدين في الخرطوم وإلى شركة الصين الوطنية للبترول CNPC تسأل فيها عن كيفية تجميع الأرقام الخاصة بإنتاج النفط وكيف يمكن تفسير أي تفاوت بين أرقام الحكومة وأرقام الشركة. كما بعثت نسخاً عن تلك الرسائل إلى كل من وزير الدولة بوزارة المالية ووزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين، اللذين تعيّنهما حكومة الجنوب، وإلى وزيريْ المالية والطاقة في حكومة جنوب السودان. ولم تتلق مؤسسة جلوبال ويتنس حتى الآن أي ردود على الرسائل المذكورة.

لذلك، يبدو أن الشركة التي تشغّل معظم مربعات النفط في السودان تعتبر أنه تم إنتاج كميات من النفط في مربعاتها في جنوب السودان أكثر من تلك التي تذكرها حكومة الخرطوم. ويأتي هذا الاستنتاج من معلومات منشورة رسمياً: من البيانات التي أعدتها وزارة المالية لصندوق النقد الدولي، ومن التقارير السنوية للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، وهي شركة تبلغ قيمة أصولها عدة مليارات من الدولارات. وعند الرجوع إلى البيانات ذات الطابع الرسمي لشركة CNPC، أي تقاريرها السنوية، فإن الفروقات تظهر كلها في نفس الاتجاه. فأرقام الحكومة أقل من الأرقام في بيانات الشركة بنسبة ٩٪ (في المربعات ١ و ٢ و ٤ لعام ٢٠٠٧)، وبنسبة ١٤٪ (في المربعين ٣ و ٧ لعام ٢٠٠٧) وبنسبة ٢٦٪ (في المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦ لعام ٢٠٠٥). وهذه الفروقات تطرح سؤالاً: أي من الأرقام المذكورةهي الصحيحة؟

هنالك عدة إجابات ممكنة على هذا السؤال، من بينها ما يلي:

- تعتبر التفاوتات فروقات عرَضية تماماً. على سبيل المثال، ربما كانت هناك أخطاء نسخية من جانب الكتبة أو أخطاء في تقريب الأعداد أو تدويرها في واحدة أو أكثر من المنشورات، مع أن هذا التفسير يصعب تصديقه نظراً لأن منشورات الحكومة والشركة هي منشورات رسمية، ولأن الأرقام الحكومية تكرّرت في الكثير من المنشورات.

© iStockphoto

تبعا لما ذكرته حكومة الخرطوم، أنتجت السودان ١٧٧ مليون برميل نفط في ٢٠٠٧. ولا تتفق الأرقام التي نشرتها الشركة المشغلة لثلاث من أربع مربعات نفطية ذلك.

■ من الممكن أن تكون حكومة الخرطوم قد قللت أرقام إنتاج النفط في منشوراتها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وأحد الاحتمالات هو أن حكومة الخرطوم ربما كانت تعلم كمية إنتاج النفط ولكنها أعلنت كمية أصغر منها. وللحكومة دافع واضح للقيام بذلك، لأنه يؤدي إلى تقليل الإيرادات التي ينبغي اقتسامها مع حكومة جنوب السودان. والاحتمال الآخر هو أن حكومة الخرطوم ربما لم تكن تعرف كمية إنتاج النفط إذا كانت، على سبيل المثال، تعتمد على الأرقام التي قدمتها شركات النفط، والتي كانت غير صحيحة. وقد سألت مؤسسة جلوبال ويتنس وزارتيْ المال والطاقة في الخرطوم عن كيفية جمع وتدقيق أرقام الكميات النفطية، ولكنها لم تتلق أي جواب حتى تاريخ طباعة هذا التقرير.

■ ربما كانت شركة النفط الصينية تبالغ أو تغالي في تقاريرها السنوية حول عمليات إنتاج النفط. ويمكن لأي شركة نفط أن يكون لها دافع وراء المبالغة في قيمة أصولها وموجوداتها المالية. لقد سألت مؤسسة جلوبال ويتنس الشركة الصينية عن كيفية جمع وتدقيق بياناتها وأرقامها النفطية، ولكنها لم تتلق أي جواب حتى تاريخ طباعة هذا التقرير.

من غير الممكن أن نتبيّن التفسير الصحيح من بين هذه التفسيرات، إذا كان موجوداً، وبالتالي فإن من غير الممكن الاستنتاج من المعلومات الواردة هنا أن حكومة الخرطوم "خدعت" حكومة الجنوب فيما يختص بعائدات النفط. ولكن من الممكن أن نستنتج أن الفروقات تستوجب إجراء مزيد من الاستقصاء. ونحن نسأل: أي أرقام لإنتاج النفط هي الأرقام الصحيحة؟ لا يمكن أن تكون كلها صحيحة في آن معاً. إن أرقام إنتاج النفط في السودان ينبغي تحليلها بشكل تام من قبل مُراجع/ مدقق حسابات مستقل، ويجب أن تُنشر النتائج على الملأ للاطلاع عليها. ومثل هذا التدقيق يجب أن يبحث في إنتاج النفط في جميع المربعات، في الشمال والجنوب، وأن يعود إلى عام ٢٠٠٥، عندما بدأت عملية تقاسم الإيرادات. وينبغي أن يتمتع مُراجع الحسابات بإمكانية الاطلاع على دفاتر شركات النفط وسجلات الحكومة وسجلات محطات قياس النفط في الحقول. واذا ثبت أن أرقام إنتاج النفط كانت أكبر من تلك التي نشرتها حكومة الخرطوم، فإنه يتوجب عليها سداد المتأخرات عن فروقات عائدات النفط المستحقة لحكومة جنوب السودان ولحكومات الولايات المنتجة للنفط. فإذا تبيّن مثلاً أن الفرق كان ١٠٪، فإن ذلك يعني أن حكومة جنوب السودان يحق لها مبلغ إضافي قدره ١٦٢ مليون دولار عن عام ٢٠٠٧ وحده[١٠٨].

تحليل أرقام صادرات النفط

تم أيضاً تحليل أرقام الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية لمعرفة ما إذا كانت ستصمد أمام الفحص والتدقيق. وهذا أمر مهم للبدء في معرفة ما إذا كان اتفاق تقاسم الثروة النفطية يتم تنفيذه بشكل عادل ومنصف. وقد جرى التحليل بطريقتين: من خلال مقارنة كميات النفط التي تعلن الحكومة القومية في السودان أنه تم تصديرها من السودان، مع (أ) الكميات التي تعلن المؤسسات الجمركية للبلدان المستوردة أنها استلمتها من السودان، و (ب) إجمالي الكميات لجميع ناقلات النفط التي ترسو في ميناء بور سودان، المنفذ الوحيد لتصدير النفط من البلاد. علماً أنه لإجراء هذا التحليل، كان من الضروري النظر في مجموع صادرات النفط من السودان؛ وبعبارة أخرى، الصادرات من جانب كل من الحكومة والشركات. والسبب في ذلك هو أن الأرقام التي تمت مقارنة الأرقام الحكومية بها، أي أرقام واردات البلدان الأخرى وأرقام الكميات في الناقلات، تتعلق بإجمالي صادرات النفط، وليس فقط صادرات النفط من الحكومة. ومعظم المعلومات التي نشرتها حكومة الخرطوم تشير إلى الصادرات

© Michael Freeman / Alamy

مصافي النفط خارج الخرطوم. تحتاج كمية النفط المصفى في السودان للتحقق منها.

من جانب الحكومة، لأن هذه الصادرات فقط هي التي تتعلق بتقاسم الثروة، ولكن ثمة بعض الأرقام المتوفرة عن إجمالي الصادرات. وفي بعض الحالات، كان من الضروري التحويل من كمية وزن النفط المصدّر إلى كمية حجمه، من أجل المقارنة بين كمّيتين متجانستين بوحدات القياس. ولتحقيق ذلك، تم استخدام كثافة النفط السوداني التي ذكرتها إدارة معلومات الطاقة التابعة لحكومة الولايات المتحدة. انظر الملحق (١) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الطريقة التي تم بها إجراء هذا البحث.

إن البيانات الجمركية للبلدان المستوردة تتطابق تقريباً (ولا تتطابق تماماً) مع البيانات التي تنشرها الحكومة القومية. ولكن ينبغي الانتباه إلى أن البيانات، عن كميات الواردات من بعض البلدان المعروفة بأنها تستورد النفط الخام من السودان، لم تكن متوفرة. ومن المقدّر، استناداً إلى معلومات من بنك السودان منذ عام ٢٠٠٦، أن هذه البلدان تمثل زيادة تبلغ نحو أربعة في المئة على كميات الواردات (انظر الملحق لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن). وهناك تطابق جيد بين أرقام صادرات النفط التي أعلنتها الحكومة القومية والأرقام التي أعلنتها البلدان المستوردة.

كما أن بيانات ناقلات النفط تتطابق تقريباً (ولا تتطابق تماماً) مع البيانات التي تنشرها الحكومة القومية. ومجموع القدرات الاستيعابية لجميع الناقلات التي ترسو في ميناء بور سودان كل عام هو أكبر بنسبة ١٢٪ إلى ١٩٪ من كميات صادرات النفط في ذلك العام، وفقاً لما تقوله الحكومة القومية. ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أنه تم تصدير كميات من النفط أكبر مما أعلنته حكومة الخرطوم. وذلك لأنه ليس غريباً أن يتم ملء ناقلات النفط جزئياً فقط[١٠٩] لأن النفط من السودان يُباع عادة بأحجام ٦٠٠,٠٠٠ أو ١,٠٠٠,٠٠٠ برميل في حين أن ناقلات النفط التي ترسو في ميناء بور سودان تكون في معظم الأحيان أكبر من ذلك قليلاً. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن عدداً من ناقلات النفط لا تأخذ على متنها إلا حمولة جزئية لأن النفط الخام السوداني، ولا سيما مزيج دار الحامضي، يمكن أن يختلط أحياناً مع مزيج آخر (أو مزائج أخرى) من النفط الخام.

أرقام إنتاج النفط وصادراته لا بدّ من التحقق منها

تثير التحليلات المذكورة أعلاه تساؤلات خطيرة بشأن دقة الأرقام النفطية التي تنشرها حكومة الخرطوم، والتي تستند إليها عملية تقاسم الإيرادات. وعلى وجه الخصوص، فإن أرقام إنتاج النفط التي نشرتها شركة الصين الوطنية للبترول CNPC، أي الشركة التي تقوم بتشغيل ثلاثة من أصل أربعة مربعات منتجة للنفط في السودان، لا تتطابق مع تلك التي نشرتها حكومة الخرطوم عن مربعات الجنوب النفطية. إن هذه النتيجة تشير الى إلحاحة للتحقق من الأرقام النفطية التي نشرتها حكومة الخرطوم، من أجل أن يتمكن الجانبان من الوثوق بأن تقاسم الإيرادات يتم تنفيذه بشكل عادل.

ينبغي القيام بمراجعة كاملة للأرقام النفطية من قبل شركة مستقلة لمراجعة الحسابات. ويجب أن تعود مراجعة الحسابات إلى عام ٢٠٠٥، عندما بدأ العمل في تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب، وينبغي أن تكون النتائج متاحة بشكل كامل أمام الجميع. إن مثل هذه المراجعة سوف تكون أكثر تفصيلاً من التحليلات التي أجريناها هنا.

إذ يمكنها التمييز بين كميات النفط التي تصدّرها الشركات وتلك التي تصدّرها الحكومة. كما يمكنها التمييز بين كميات النفط القادمة من آبار الجنوب، أي التي تخضع لعملية تقاسم العائدات، وكميات النفط القادمة من آبار الشمال. وبإمكانها التدقيق في أرقام الاستهلاك المحلي من النفط، وكذلك أرقام الصادرات النفطية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تخضع كميات النفط للرقابة من قبل شركة تحقق مستقلة تقوم بالتدقيق في كميات الإنتاج الفعلي للنفط عن طريق فحص محطات قياس النفط في الحقول[١١٠]. وللقيام بذلك، سيكون من الضروري مراقبة تدفقات النفط في حقول الإنتاج، في الأماكن التي تتفرّع فيها خطوط الأنابيب للذهاب إلى معامل التكرير، وعند نقطة التصدير في ميناء بور سودان. هنالك عدة شركات متخصصة بهذا النوع من التحقق والمراقبة. والجهات المانحة للسودان يمكن أن تدفع ثمن هذا التحقق. كما يمكن أن تقوم شركة التحقق بتدريب مسؤولين من حكومة جنوب السودان على عمليات مراقبة النفط. وينبغي إعلان نتائج المراقبة وكشفها أمام الجميع. كما يجب أن تخضع شركة المراقبة للمساءلة أمام مفوضية التقدير والتقويم، التي يترأسها مبعوث أجنبي، والتي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام.

لقد طُرحت فكرة هذه المراقبة (أو التحقق) في اقتراحات عديدة من قبل. ففي مايو ٢٠٠٦، في مؤتمر القيادة المشتركة بين الطرفين الموقـّعين على اتفاقية السلام، كان هناك اتفاق على إنشاء "فرق المراقبة المشتركة" للتحقق من كميات الإنتاج الفعلية في حقول النفط[١١١]. وفي اتفاق ديسمبر ٢٠٠٧ الذي أسفر عن استئناف عمل حكومة الوحدة الوطنية، قام حزب المؤتمر الوطني الحاكم بمنح حكومة الجنوب دوراً في إدارة عمليات استخراج النفط، ومحطات وغرف التحكم، وكذلك في مركز الإدارة وفي هيئة التسويق[١١٢]. ووفقاً لمقابلة أجرتها "المجموعة الدولية لمعالجة الازمات"، وافقت الرئاسة على تنفيذ هذه التغييرات، وكانت عملية التوظيف جارية في مارس ٢٠٠٨. [١١٣]

وفي الآونة الأخيرة، في ديسمبر ٢٠٠٨، علمت مؤسسة جلوبال ويتـنس مرة أخرى أن هناك اتفاقاً على تنفيذ أجزاء من اتفاق ديسمبر ٢٠٠٧، من خلال إرسال خمسة موظفين معيّـنين من قبل حكومة الجنوب إلى هجليج(Heglig) (وحدة المعالجة المركزية للمربعات ١ و ٢ و ٤)،[١١٤] وثلاثة موظفين إلى شركة النيل الأبيض WNPOC (المربع ٥A)[١١٥]، وثلاثة موظفين إلى شركة بترودار Petrodar (المربع ٣ والمربع ٧)[١١٦]. ولكن لم يستلم أحد منهم منصبه حتى الآن.

© Associated Press / Abdul Raouf

تحتاج كمية النفط المنتوجة في السودان من آبار البترول مثل تلك الموجودة في هجليج في المربع ٢ للتحقق منها

تعريف حدود المناطق النفطية في السودان هي إحدى أكبر المسائل الشائكة في اتفاقية السلام

تـتطلب اتفاقية السلام الشامل القيام بتعريف حدود منطقـتين تؤثران تأثيراً مباشراً على عملية تقاسم الثروة النفطية: الحدود بين الشمال والجنوب، وحدود منطقة أبيي التي تقع في وسط البلاد والتي تـتميز باتفاقية مختلفة لتقاسم عائدات النفط[١١٧]. وهناك الكثير من حقول النفط القريبة من هذه الحدود، وبالتالي فإن تغييرات طفيفة على تعريف مواقعها يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على توزيع عائدات النفط. ولم يتم الاتفاق بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاق إلا على حدود "أبيي" فقط، ولكن ليس على الحدود بين الشمال والجنوب[١١٨]. وتصف وثيقة أمنية رسمية من حكومة جنوب السودان أي فشل في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بأنه أكثر التحديات إلحاحاً في اتفاقية السلام[١١٩].

تبقى مسألة الحدود بين الشمال والجنوب، ومسألة الحدود في منطقة أبيي، مسألتين تثيران الخلاف والتوتر والعنف، وهما تسلطان الضوء على عدم الثقة بين الطرفين اللذين وقّعا على اتفاقية السلام. وفي مايو اندلع القتال بين الجيش القومي وجيش الجنوب في أبيي، ولقي عشرات الأشخاص مصرعهم ونزح أكثر من ٥٠,٠٠٠ من منازلهم، وفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة[١٢٠]. وقد انـتشرت قوات الجيشين على طول الحدود بين الشمال والجنوب، وتوجد الآن حشود عسكرية ضخمة هناك[١٢١].

إن عدم وجود اتفاق على حدود أبيي سيكون له تأثير كبير على أهالي المنطقة. ولم يقتصر الأمر على انقطاع عائدات النفط من أبيي التي تتلقاها حكومة الجنوب أو حكومات الولايات أو المجموعتان العرقيتان الرئيسيتان للمنطقة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى مايو ٢٠٠٨، ولم يتم الاتفاق كذلك على موازنة إدارة منطقة "أبيي"، وهذا ما يعني أنها لا تملك أية موارد مالية تشغيلية، وأنها مازالت تعاني من أجل تقديم حتى الخدمات الأساسية[١٢٣]. كما أن هذا الوضع يزداد سوءاً بسبب قيام حكومة الخرطوم بطرد المنظمات الإنسانية غير الحكومية من المنطقة بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير. وقد صرّح كول دينغ، أكبر زعماء قبائل الدنكا من أبيي، قائلاً: "لا أعرف ماذا سيكون عليه الوضع إذا غادرت هذه المنظمات المنطقة. إن ذلك يعني أن تخلو المنطقة من أي خدمات ممكنة[١٢٤]."

© Petterik Wiggers / Panos Pictures

فر أكثر من ٥٠ ألف شخصا من بيوتهم في آبيي كنتيجة للنزاع المسلح في مايو ٢٠٠٨.

خرائط لمنطقة أبيي، تبيّن حقول النفط والمربعات النفطية

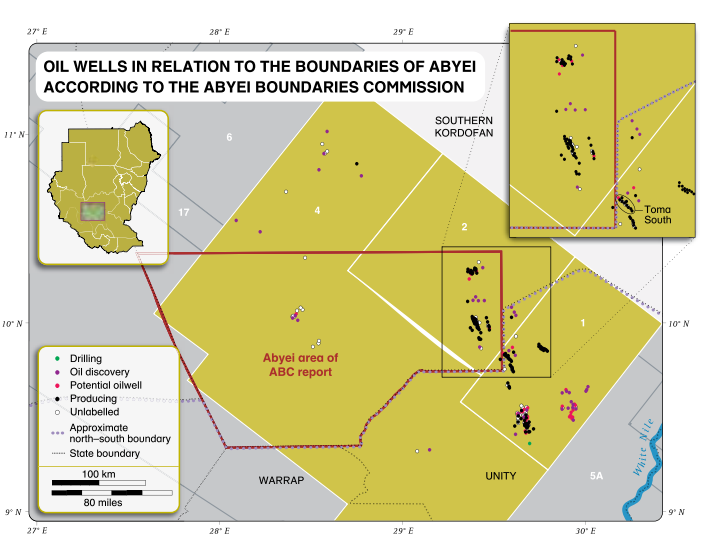

الخريطة في أعلى الصفحة :
تعريف لجنة ترسيم حدود أبيي تشمل حقول النفط هجليج وبامبو[١٢٥]

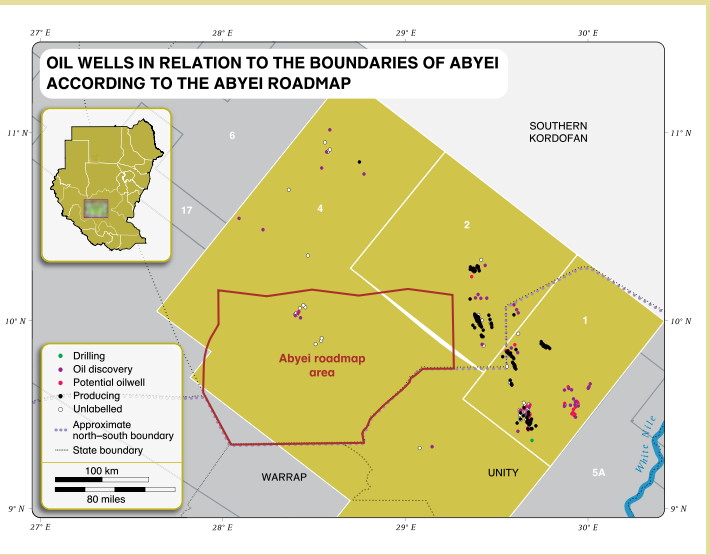

الخريطة في وسط الصفحة:
الحدود المؤقتة لأبيي وفقا لتعريف خارطة طريق أبيي[١٢٦] لا تشمل حقول النفط هجليج وبامبوولكن تشمل حقل دفرا

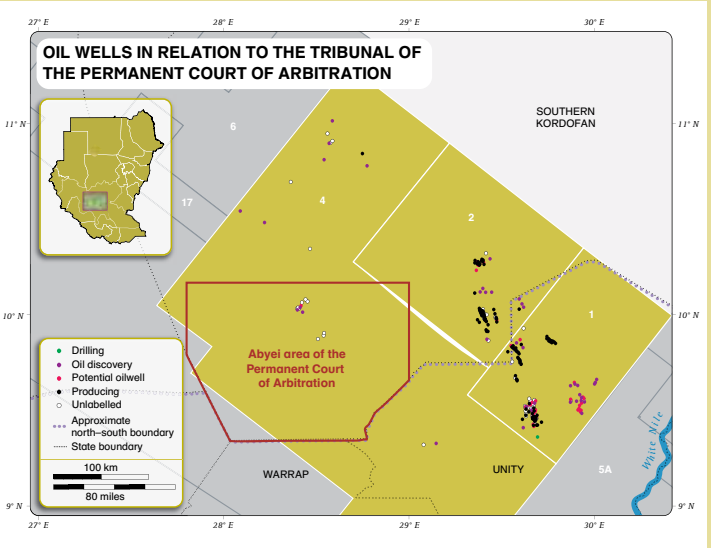

الخريطة في أسفل الصفحة :
المحكمة الدائمة للتحكيم استبعادت حقول النفط هجليج وبامبو من منطقة أبيي. هذا التعريف تم الاتفاق عليه الشمال والجنوب في يوليو٢٠٠٩

كان عدم تطبيق بروتوكول آبيي من الأسباب الاساسية وراء التوتر بين الشمال والجنوب.

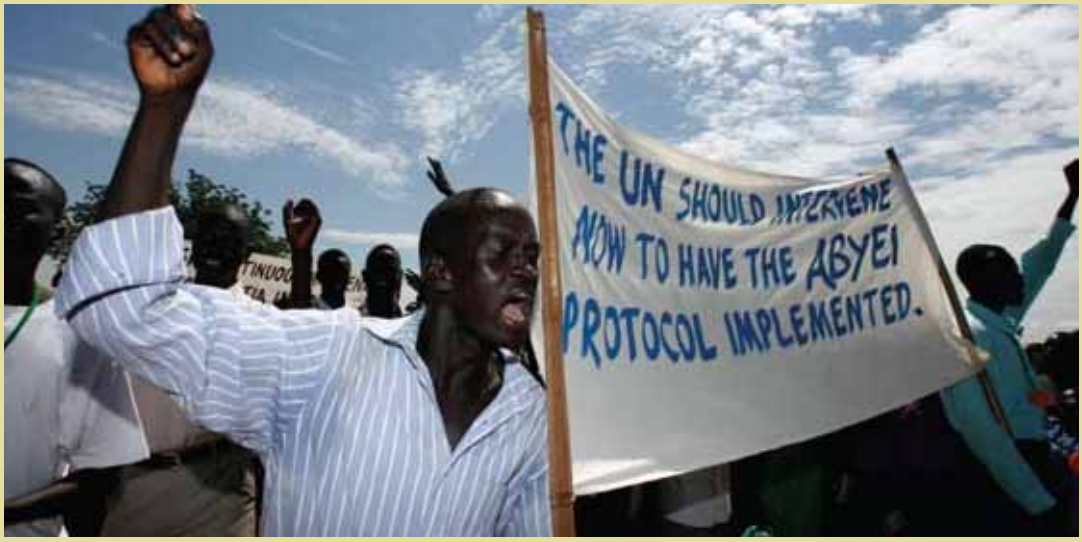

© Associated Press / Abdul Raouf

اعترض حزب المؤتمر الوطني على النتائج التي توصلت إليها "لجنة حدود أبيي" المنبثقة عن اتفاق السلام لتحديد مكونات منطقة "أبيي". وعقب الصراع الذي دار في "أبيي" في مايو/ أيار ٢٠٠٨، اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في "خارطة أبيي ١٠٧" على حدود مؤقتة؛ على أن يتم تطبيق هذا التعريف حتى إصدار حكم قضاة "المحكمة الدائمة للتحكيم" الذين أعلنوه في يوليو/ تموز ٢٠٠٩. ووضعت النتيجة التي قبلها كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان حقل "دفرا" داخل منطقة "أبيي"، ولكنها أخرجت منها حقلي "هيجليج" و"بامبو" الواقعين في ولاية جنوب كردفان (الرجاء مراجعة الخرائط). وتجدر الإشارة إلى أنه على حين يعتبر هذان الحقلان حالياً في شمال السودان ما زال على لجنة تعيين الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب تقرير أين تقع هذه الحدود.

كما يتضح من الخرائط، ووفقاً لما ذكرته لجنة ترسيم حدود أبيي، فإن حقول النفط كلها تقع داخل المربع ٢، وآبار النفط المتجهة أكثر نحو الجنوب في المربع ٤. وقد توصلت مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) أيضاً إلى استنتاجات بشأن ماهية حقول النفط التي تقع في ضمن الحدود التي رسمتها لجنة ترسيم حدود أبيي في تقريرها عام ٢٠٠٧، "كسر الجمود في أبيي."[١٢٧] وبالإضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها هنا، استنتجت أيضاً أن ما يقرب من عشرة في المئة من حقل النفط "توما ساوث" يندرج ضمن تعريف أبيي الذي أقرته لجنة ترسيم حدود أبيي. وقد استندت استنتاجاتها إلى خريطة متوفرة تجارياً تبين مواقع حقول النفط لكنها لا تقدم إحداثيات دقيقة. وعلى افتراض أن مواقع آبار النفط التي تستخدم في الخرائط أعلاه دقيقة، فإن صورة مقربة للحدود الشرقية تبيّن أن كل آبار النفط "توما ساوث" تقع خارج الحدود. وهذا لا يؤثر تأثيراً كبيراً على النتائج التي توصلت إليها مجموعة الازمات الدولية، فيما يتعلق بتقديرات عائدات النفط من أبيي لأنه، وفقاً للأرقام التي حصلت عليها مجموعة الأزمات الدولية من مسؤول يعمل في قطاع البترول الأجنبي، لم يتجاوز إسهام حقل "توما ساوث" في إنتاج النفط في منطقة أبيي نسبة ثلاثة إلى أربعة في المئة بين عاميْ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.[١٢٨]

والتعريف المؤقت لأبيي في خارطة الطريق يتضمن عدداً أقل بكثير من آبار النفط مما أوصت به لجنة ترسيم حدود أبيي. والحقلان الوحيدان اللذان يندرجان فيه هما حقل دفرة Diffra وحقل بالوم Balome. ويتم استخراج النفط حالياً من حقل دفرة، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا يحصل أيضاً في حقل بالوم Balome. والغالبية العظمى من حقول النفط المندرجة ضمن تعريف لجنة ترسيم حدود أبيي ليست مدرجة هنا، بما فيها حقل هجليج(Heglig) وحقل بامبو (Bamboo).

منذ أن تم التوقيع على خارطة الطريق، بدأت حكومة الجنوب في تلقي التحويلات المالية عن النفط في منطقة أبيي، على الرغم من استمرار وجود متأخرات ضخمة لتحويلات مالية عن الفترة من ٢٠٠٥ إلى مايو ٢٠٠٨. والتقارير الشهرية للجنة تقاسم الثروة تبيّن أن تعريفاً يتم استخدامه لأبيي يختلف عن ذلك المقترح في خطة خارطة الطريق: أن أبيي هي كل منطقة المربع ٢ (وليس في أي مكان آخر).[١٢٩] وهذا التعريف لا يتناسب مع تعريف لجنة ترسيم حدود أبيي ولا مع تعريف خارطة طريق أبيي، ولكنه يقع في مكان ما بين الاثنين.

٢

التحقق من ثمن مبيعات النفط

والحصول على أفضل سعر لهذ المبيعات

حتى يمكن التحقق من قدرة حكومة الجنوب على الحصول على المبالغ الصحيحة من عوائد النفط، ليس من الضروري فقط أن يتم التحقق من كميات النفط بل وأيضا الأسعار التي تم بيع هذا النفط بها.

© iStockphoto

يتم التعبير عن المخاوف في أوساط أبناء جنوب السودان حول اقتسام عائدات النفط ، عادة لجهة الغش المحتمل في كميات المصدّرة من النفط. غير أن حكومة جنوب السودان لا تحصل على نسبة من حصة الحكومة المركزية من النفط الخام، فهي تحصل على نسبة مئوية من إيرادات الحكومة من بيع حصتها من النفط الخام. ووزارة الطاقة والتعدين في الخرطوم هي التي تقوم بتسويق نفط الحكومة.

وكما هو الحال في البيانات المتعلقة بكميات النفط، تقوم وزارة المالية القومية وبنك السودان بنشر بيانات على موقعيهما الإلكترونيين عن سعر كل عملية بيع لمزيجيْ النفط الخام السودانيين اللذين يتم تصديرهما، وهما مزيج النيل ومزيج دار. وقد تأخر نشر هذه الأرقام مثلما تأخر نشر أرقام كميات النفط. وبصورة مماثلة، فإن هناك مخاوف لدى أبناء جنوب السودان من أن الحكومة القومية قد تعلن أسعاراً أقل من الأسعار الحقيقية لتفادي تقاسم جزء من عائدات النفط مع حكومة جنوب السودان.

إن سعر مزيج خام دار، وهو النفط الذي تنتجه شركة بترودار في المربعين ٣ و ٧، أثار الشكوك عندما تم إنتاجه لأول مرة في عام ٢٠٠٧ بسبب الاشتباه بأن الأسعار التي نُشرت لم تكن هي الأسعار الفعلية. وقال البنك الدولي أن أسعار مزيج دار[١٣٠] "كانت منخفضة بشكل غير متوقع" عندما تم إنتاجه لأول مرة[١٣١]. وقد بيعت أول شحنة منه بـ ١٤,٣٨ دولاراً للبرميل، في الوقت الذي كان مزيج النيل يباع مقابل ٤٩,١٦ دولاراً للبرميل[١٣٢]، وحدثت أربع عمليات بيع لمزيج دار في فبراير ٢٠٠٧ بحيث تراوحت أسعارها بين ١٥ و ٢٣ سنتاً للبرميل[١٣٣]، على الرغم من أن مزيج دار كان

قد بيع في الشهر السابق بأكثر من مائة مرة لهذا المبلغ[١٣٤]. إن سعر النفط يثير المخاوف لأنه يؤثر مباشرة على الأموال المتوفرة لتقاسم الإيرادات بموجب اتفاقية السلام.

تم اقتراح عدد من التفسيرات لهذه الأسعار المنخفضة: لم يكن هناك العديد من المصافي التي تستطيع تكرير مزائج حامضية مثل مزيج دار[١٣٥] (القليل من هذه المصافي موجود في الولايات المتحدة، وبالتالي فهي مستبعدة من شراء هذا المزيج بسبب العقوبات الأمريكية[١٣٦])، لأنه كانت هناك مشاكل في النقل أولاً بسبب اللزوجة العالية للمزيج[١٣٧]، وثانياً بسبب "الاعتبارات السياسية"، وبعبارة أخرى، لأن بعض الشركات أو البلدان كانت تفضل عدم شراء النفط من السودان[١٣٨].

كانت الصين هي المشتري في عمليات بيع مزيج دار الرخيصة[١٣٩]. وبعد السعر الأولي الرخيص، يبدو أن الحكومة السودانية أرسلت وفداً إلى الصين للتفاوض على سعر أفضل[١٤٠].

تحليـــل أسعار النفـــط

أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس تحليلاً لأرقام مبيعات النفط السوداني بهدف التأكد من موثوقيتها، وذلك من خلال مقارنة المعلومات التي نشرتها الحكومة القومية مع الأرقام المذكورة في تقارير الصحيفة المتخصصة بصناعة النفط، وهي صحيفة RIM Crude Intelligence Daily، عن كل من عمليات البيع التي أجرتها الحكومة السودانية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتم تحليل الأرقام المتعلقة بمزيجي النفط الخام اللذين تم تصديرهما، أي مزيج النيل ومزيج دار. لمزيد من التفاصيل حول كيفية القيام بالتحليل، وحول النتائج التفصيلية، انظر الملحق ٢.

وقد تمت ملاحظة عدد من المفارقات بين مجموعتي البيانات. فبالنسبة لبيع مزيج النيل، كان هناك ما إجماليه 23 مقارنة ممكنة بين البيانات الحكومية والبيانات الصحفية. ومن بين هذه المقارنات كانت هناك 20 مقارنة بسعر أكبر لدى البيانات الصحفية للصناعة من الأرقام التي أوردتها الحكومة، بينما كان هناك 3 مقارنات بسعر أقل لدى البيانات الصحفية من الأرقام التي أوردتها الحكومة. وإجمالاً فإن الأسعار الواردة في البيانات الصحفية لصناعة النفط، وبالتحديد في RIM Crude Intelligence Daily، كانت في المتوسط أكبر بـ 1.14 دولار أمريكي للبرميل عن تلك الأسعار التي أوردتها الحكومة. وقد لا يبدو ذلك الرقم كبيراً، إلا أنه بالنظر إلى بيع 57 مليون برميل خلال هذه الشهور، فإن الفارق المحتمل سيكون عشرات الملايين من الدولارات. وقد كان هناك عملية بيع في أغسطس 2008 أشارت الصحف إليها، حيث بيع البرميل بمبلغ 119.05 دولار أمريكي، بينما كان أعلى سعر بيع في هذا الشهر حسب وزارة المالية الوطنية 114.08 دولار أمريكي، وهو ما يمثل فارقاً قدره 5 دولارات تقريباً. ولم يرد في RIM Crude Intelligence Daily ذكر أو إفصاح عن هوية من اشترى هذا النفط."

وفي اثنتين من الحالات، كشفت صحيفة RIM Crude Intelligence Daily المتوسط الشهري لكل مبيعات مزيج النيل التي أجرتها الحكومة. وفي كلا الشهرين أبريل ويونيو عام ٢٠٠٨، كان السعر المذكور في الصحيفة أعلى من السعر الذي أبلغت عنه الحكومة: في أبريل كان أعلى بـ ٤٥ سنتاً وفي يونيو كان أعلى بـ ٩٥ سنتاً.[١٤٥]

وكانت المعلومات المتوفرة في الصحيفة أقل فيما يتعلق

الشفافية والتعتيم في مسائل النفط في السودان: حالة تاليسمان

كانت إحدى شركات النفط العاملة في السودان قد نشرت معلومات عن أسعار صادرات النفط. إنها شركة تاليسمان Talisman، وهي شركة نفط كندية كانت عضواً في كونسورتيوم (اتحاد) النيل الكبرى GNPOC قبل أن تنسحب من البلاد. وقد نشرت هذه الشركة حسابات الكونسورتيوم (اتحاد) لكمية النفط الخام التي تم استخراجها وبيعها للمصافي وتصديرها في عام ٢٠٠١، قبل أن يبدأ اتفاق تقاسم عائدات النفط بين الشمال والجنوب[١٤١]. ووفقاً للأسعار التي قدمتها حكومة السودان، احتسبت شركة تاليسمان أن مجموع صادرات النفط من الحكومة بلغ ١٥١ مليون دولار[١٤٢]. ولكن وفقاً لمتوسط سعر النفط السنوي لكونسورتيوم (اتحاد) مالي النيل الكبرى GNPOC، احتسبت تاليسمان أن مجموع صادرات النفط من الحكومة بلغ ١٦٣ مليون دولار. وبعبارة أخرى، كان هناك تفاوت بنسبة ثمانية في المئة بين أسعار النفط التي أعلنتها الحكومة وأسعار النفط التي حققها الكونسورتيوم (اتحاد)النفطي. وأحد التفسيرات المحتملة لهذا هو أن الكونسورتيوم (اتحاد) النفطي تمكن من الحصول على سعر أعلى للنفط مما حصلت عليه الحكومة السودانية.

في عام ٢٠٠١، كان كونسورتيوم(اتحاد) النيل الكبرى GNPOC هو الوحيد الذي يقوم باستخراج النفط في السودان، ولذلك فإن قيام شركة واحدة فقط بنشر الأرقام كان أكثر بروزاً ودلالة في ذلك الحين مما هو الآن. تم نشر الأرقام بعد الحصول على إذن من حكومة السودان[١٤٣]، ولكن لعام ٢٠٠١ فقط. وفي السنة التالية، توقفت شركة تاليسمان عن نشر مثل هذه الأرقام[١٤٤].

بأسعار مبيعات مزيج خام دار. ومن المعلومات التي توفرت، كانت هناك ما مجموعه ١٢ عملية مقارنة ممكنة بين بيانات الحكومة وبيانات الصحيفة. وفي حين لوحظ وجود نمط ثابت لمزيج النيل بفروقات صغيرة بين مجموعتيْ البيانات، وبصورة شبه دائمة في نفس الاتجاه، أي أن أسعار الصحيفة كانت أعلى قليلاً من أسعار الحكومة، فإن تحليل مزيج دار كشف نمطاً مختلفاً يصعب تفسيره. فقد لوحظ وجود فروقات أكبر بكثير، ولكن بصورة أقل نمطية: فأسعار الصحيفة كانت في بعض الأحيان أعلى من أسعار الحكومة، ولكن كانت أسعار الحكومة أحياناً هي الأعلى.

بطبيعة الحال، من الممكن أن تعود أسباب كل هذه الفروقات ببساطة إلى أن المعلومات الواردة في مقالات الصحيفة مغلوطة، ولا سيما لأن هذه المعلومات تأتي من تسريبات تكون غالباً مجهولة المصدر. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تكون الفروقات ناجمة عن الاختلافات المحتملة في الإبلاغ عن مواعيد المبيعات بين المصدرين. بيد أن الفروقات الكبيرة تبرز الحاجة إلى إجراء عملية تدقيق ومراجعة مستقلة لا تتأثر بأي قيود أو محدوديات كهذه. ويجب أن تكون لهذه المراجعة صلاحية الاطلاع على بيانات عقود البيع والحسابات المصرفية، مما يسمح بالوصول إلى استنتاجات أكثر ثبوتاً مما هي عليه هنا. وينبغي أن تكون النتائج متاحة للاطلاع عليها من قبل الجمهور. ويجب ألا تقوم مراجعة الحسابات فقط بمقارنة أسعار البيع في العطاءات الحكومية، بل أن تنظر أيضاً في عمليات البيع التي تجريها شركات النفط العاملة في السودان، للتحقق من احتمالات وجود أسعار تحويلية. إذ تحدث الأسعار التحويلية لدى الشركات التي تشتري وتبيع إحدى السلع عندما يقوم نفس الأشخاص بالتحكم بها وتحديد سعر البيع لأسباب تتعلق مثلاً بالتهرب من الضرائب. إن ذلك يثير القلق والمخاوف في السودان لأن اثنتين من الشركات الثلاث الرئيسية، أي شركة الصين الوطنية للبترول CNPC وشركة ONGC، هما مملوكتان لدولتيهما الصين والهند، ولأن هاتين الدولتين تشتريان كميات كبيرة من النفط السوداني[١٤٦].

السيطرة على وزارة الطاقة

خلال المفاوضات بشأن اتفاقية السلام الشامل، نُـقل عن حزب المؤتمر الوطني أنه قال إنه سيمنح الجنوبيين سيطرة كاملة إما على وزارة الطاقة أو على وزارة المالية[١٥٤]. ولكن هذا لم يحدث قط. إذ احتفظ حزب المؤتمر الوطني بالسيطرة على وزارة الطاقة مع إعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان منصب وزير الدولة في تلك الوزارة. ومنذ ذلك الحين، اشتكت وزيرة الدولة، أنجلينا تيني، من تهميش دورها داخل الوزارة[١٥٥].

العطاءات المغلقة

إن انعدام الشفافية حول أسعار مبيعات النفط ليس هو المشكلة الوحيدة في مبيعات النفط. فالحكومة القومية هي التي تتولى مسؤولية بيع النفط الذي يكون ملكاً لجميع الحكومات، أي الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. وقد باعت الحكومة القومية النفط، في بعض الأحيان، عن طريق عروض بيع مغلقة لا يُسمح فيها إلا للشركات الصينية فقط بتقديم عروض الشراء. والأموال التي تتحقق في مثل هذه العروض هي التي تخضع لتقاسم الإيرادات، مما يجعل من الأهمية بمكان الحصول على أعلى الأسعار فيها. أما العطاء المغلق، فمن المرجح أن يحقق سعراً

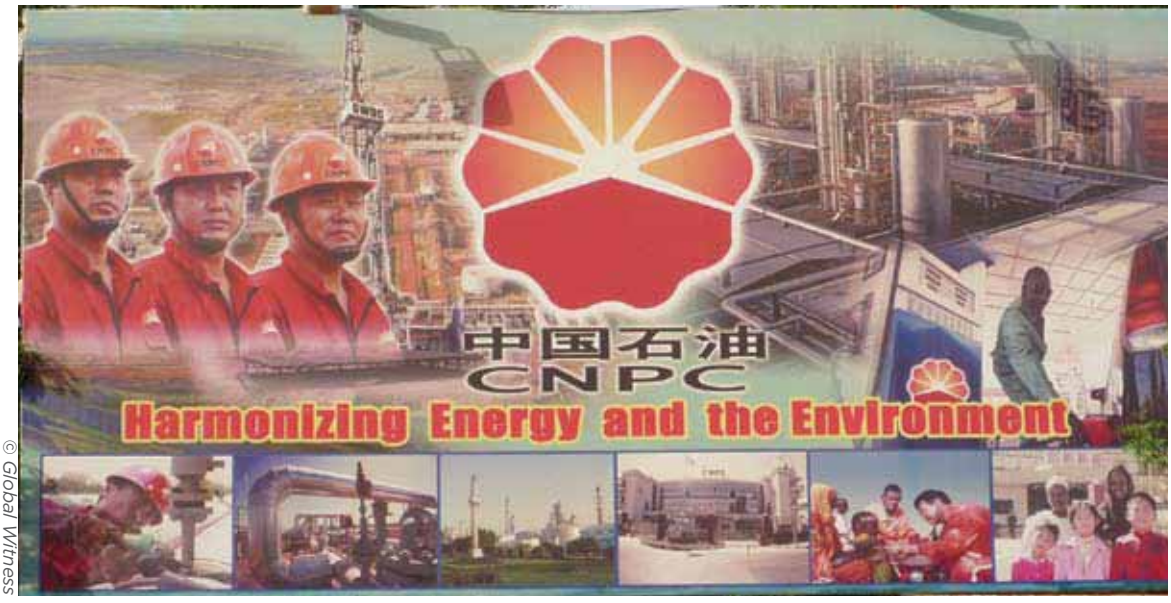

© Global Witness

لافتات الدعاية في الخرطوم. تعمل شركة الصين الوطنية للنفط في السودان وقامت شركة فرعية تابعة لها بشراء النفط من الحكومة السودانية في مناقصة محدودة.

أدنى مما يحققه عطاء يحق فيه لأي شركة تقديم عرضها للشراء، وبالتالي فمن المرجح أن يكون العطاء المغلق لمصلحة الشركات التي دعيت لتقديم عروضها الشرائية فقط.

وتمت العطاءات المغلقة المعروفة، التي نظمتها شركة سودابت Sudapet السودانية المملوكة للدولة، في عام ٢٠٠٧. ففي ٢٦ يوليو ٢٠٠٧، جرى تنظيم عطاء لم تشترك فيه إلا شركات سينوكيم Sinochem ويونيبك Unipec وتشاينا أويل Chinaoil.[١٤٧] وجميع هذه الشركات مرتبطة بالحكومة الصينية: فشركة سينوكيم مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪،[١٤٨] وشركة يونيبك مملوكة للدولة بنسبة ٧٥٪،[١٤٩] أما تشاينا أويل فهي تابعة لشركة بتروتشاينا PetroChina، الشركة العامة التي تعدّ ذراع شركة الصين الوطنية للبترول CNPC المملوكة للدولة.[١٥٠] وقد فازت بالعطاء شركة تشاينا أويل واشترت ١,٥ مليون برميل شهرياً لمدة أربعة أشهر. وجرى عطاء مغلق آخر في نهاية عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن عدداً قليلاً فقط من الشركات الصينية تمت دعوتها لتقديم عروض فيه.[١٥١]

الحاجــة للتحقق من أسعار النفــط

تشير الأدلة المذكورة أعلاه إلى عدد من المشاكل عند بيع حصص الحكومات من النفط الخام. إذ لا يقوم بتسويق النفط إلا واحدة فقط من الحكومات، أي حكومة الخرطوم، وهي تشارك في تقاسم إيراداتها. وهذا يجعل من المستحيل على الحكومات الأخرى التي تشارك في الإيرادات، أي حكومة الجنوب وحكومات الولايات، أن تتحقق من صحة وصوابية الأسعار التي تقول حكومة الخرطوم إنها باعت النفط بموجبها. وهناك فروقات بين سعر النفط الذي تعلنه الحكومة والسعر الذي تنشره الصحافة النفطية، كما أن هناك مناسبات قامت فيها حكومة الخرطوم ببيع النفط عن طريق عطاءات مغلقة من المرجح ألا تكون في مصلحة حكومة الجنوب أو حكومات الولايات.

في ضوء هذه المشاكل، توصي مؤسسة جلوبال ويتنس بأن تباع حصص الحكومات من النفط من قبل مؤسسة للمبيعات، مثل شركة النفط المملوكة للدولة، سودابت، مع إنشاء هيئة مشتركة بين الشمال والجنوب للإشراف على عمليات بيع النفط. وينبغي أن تتألف الهيئة الإشرافية من مندوبين عن كل من حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب، وأن تكون لها صلاحية الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالمبيعات، وصلاحية إملاء الطريقة التي تنظم بها المبيعات. إن هذا لن يساعد فقط على بناء الثقة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بعدالة الأسعار المستلمة عن النفط، ولكن من شأنه أيضاً أن يساعد على تدريب المسؤولين الجنوبيين على مهارات تجارة النفط. لقد تم الاتفاق على شيء من هذا القبيل في الماضي، ولكنه لم ينفذ: ففي ديسمبر ٢٠٠٧، وافق حزب المؤتمر الوطني الحاكم على أن يمنح حكومة الجنوب دوراً في الهيئة التسويقية التابعة لوزارة الطاقة القومية[١٥٢]، مع العلم أن ذلك لم يحدث[١٥٣]. ويجب أن تباع كافة حصص الحكومات من النفط الخام عن طريق عطاء عام مفتوح للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التحقق من أسعار النفط بواسطة مُراجع حسابات مستقل. ويجب أن تكون لمُراجع الحسابات صلاحية الاطلاع على عقود بيع النفط وعلى الحسابات المصرفية التي تودع فيها الإيرادات، ويتوجب أن تكون نتائج عملية المراجعة في متناول الجمهور.

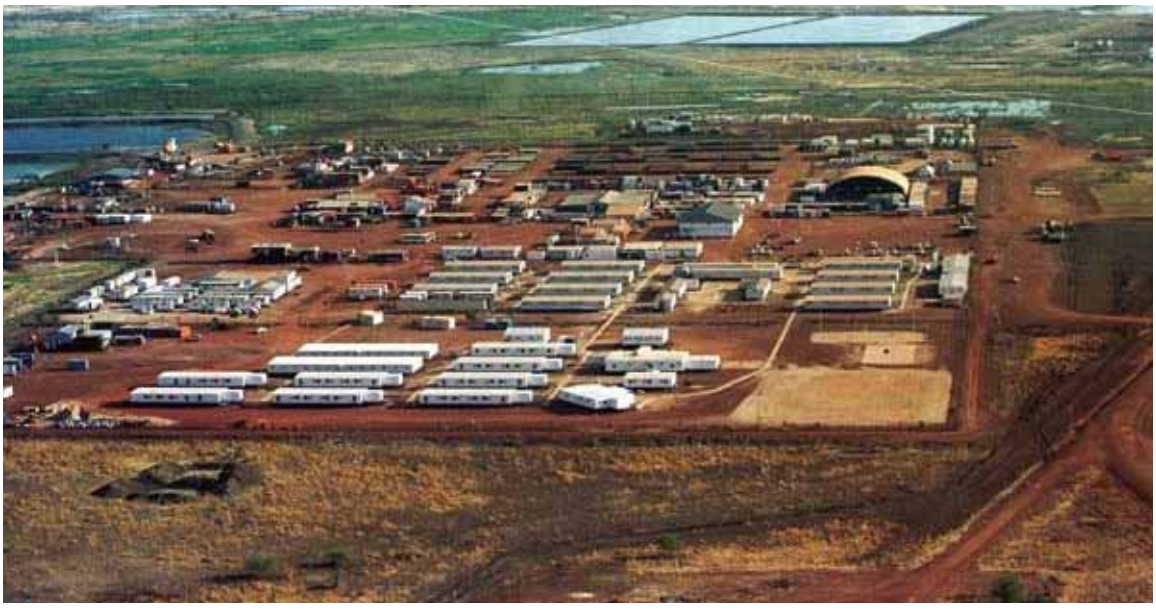

© Associated Press / Abdul Raouf

يجب أن يتم التحقق من سعر النفط المنتوج من حقول النفط كما هو الحال مع هذا الموجود في هجليج – المربع ٢- وذلك بواسطة تدقيق من جانب طرف ثالث.

لا يزال الشمال مديناً للجنوب بملايين الدولارات من أموال النفط

يمكن أن تساعد المدفوعات بأثر رجعي لعوائد النفط والمستحقة على حكومة الخرطوم في تخفيف وطأة الفقر إذا ما انتهت في الأيدي الصحيحة.

إن الحكومة المركزية تدين لحكومة جنوب السودان بملايين الدولارات من عائدات النفط غير المدفوعة[١٥٦]. وفي شهر مارس ٢٠٠٩، بلغت المتأخرات ١٨٠ مليون دولار[١٥٧]، أي ما يناهز الميزانية المجمّعة للتربية والصحة في جنوب السودان لعام ٢٠٠٩. [١٥٨] وتبذل حكومة الجنوب قصارى جهودها لتحصيل هذه الأموال.[١٥٩] كما ادعت حكومة الجنوب أن الحكومة القومية قررت اقتطاع ٦,٦ ملايين دولار من حصة حكومة الجنوب من النفط لتمويل الانتخابات القومية المقبلة.[١٦٠] وفي يونيو ٢٠٠٩، قال كل من وزير الطاقة والتعدين، ووزير الدولة بوزارة المالية في حكومة الخرطوم، إن جميع المتأخرات المستحقة لحكومة الجنوب قد تم سدادها،[١٦١] بالرغم من عدم ظهور أي وثائق تؤيد هذه الخطوة، لأن الأوراق التي قدمت إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط لم تُنشر بعد.

وتوجد متأخرات أخرى من عائدات حقول النفط في "أبيي" تدين بها الحكومة الوطنية إضافة إلى ذلك. فقد احتفظت الحكومة الوطنية بجميع عائدات حقول "أبيي" من ٢٠٠٥ إلى يونيو/ حزيران ٢٠٠٨. وأما وقد تقررت حدود "أبيي" فلا عذر لها الآن في التملص من دفع هذه المتأخرات. وتعهد الرئيس البشير بأن تتسلم حكومة الجنوب جميع العائدات بمجرد إنهاء إجراءات ترسيم الحدود وملكية حقول النفط[١٦٢].

تلقى حكومة الجنوب العائدات النفطية لحقول "أبيي" منذ توقيع "خارطة طريق أبيي" في ٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨، باستخدام تعريف "أبيي" في هذه الخارطة (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة صفحة ٣٦). وأوردت التقارير الشهرية "للجنة الفنية المشتركة" المبالغ المستحقة لولاية الوحدة، وولاية جنوب كردفان، وجماعتي المسيرية ودينكا نقوك، ولكنها لا توضح إذا كانت المسيرية ودينكا نقوك قد تسلمتا عائداتهما. ونفى زعماء الجنوب لوكالة رويترز تسلم أي جماعة من الجماعتين لحصتها. وأفادت وزارة المالية الوطنية أنها تلقت تعليمات في فبراير/ شباط ٢٠٠٩ بتحويل هذه الأموال، وتذكر

© Crispin Hughes / Panos Pictures

تقارير "اللجنة الفنية المشتركة" حول توزيع عائدات النفط أنه قد تم تحويل الأموال، ولكن لم تستطع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام تأكيد تسلمها.

تسلمت الولايات جزءاً من عائداتها على الأقل: وتفيد تقارير الأمم المتحدة إلى تسلم ولايتي واراب وجنوب كردفان ١٠,٧٧ مليون دولار لكل منهما.[١٦٣]

٣ التحقق من التكاليف والرسوم

© UN Photo / Tim McKulka

في الوقت الحالي لا يمكن لحكومة الجنوب ولا المواطن السوداني أن يتحقق ما إذا كانت التكاليف التي تدعيها شركات النفط لبناء البنية التحتية مثل هذه الموجودة في حقل نفط الوحدة – المربع ١- تكاليفا صحيحة وحقيقية.

ليست فقط كميات إنتاج النفط وأسعار بيعه هي التي تحتاج إلى التحقق لمعرفة كيفية تقاسم عائدات النفط في السودان، ولكن هنالك أيضاً مجموعة متنوعة من التكاليف والرسوم. هذا الفصل يبحث في التكاليف التي تطالب بها شركات النفط، ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها وزارة الطاقة والتعدين القومية، وغيرها من التكاليف التي يقتطعها الشمال من إيرادات الجنوب.

تكاليف شركات النفط

تؤثر تكاليف شركات النفط تأثيراً مباشراً على الأموال المتوفرة لتقاسم الإيرادات. وذلك لأن الأموال الخاضعة لتقاسم عائدات النفط هي فقط ما يتبقى بعدما تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان. وعند ارتفاع تكاليف شركات النفط، ستنخفض مبالغ النفط المتوفرة للحكومات (للاطلاع على التفاصيل، انظر الإطار).

كيفية العمل على عقود النفط السودانية

على غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، يستخدم السودان اتفاقات لاقتسام الإنتاج بحيث يتم تقسيم النفط الخام بين الشركات والحكومة. وتسترد الشركات التكاليف التي تكبدتها في تطوير حقول النفط، وذلك ما يسمى " النفط استخراج تكاليف استعادة cost oil". ويحدّد العقد نسبة مئوية قصوى لكمية النفط التي يمكن أن تطالب بها الشركات مقابل التكاليف التي تكبدتها، ويُشار إليها بـ "بدل التكاليف cost stop". ولا تحصل الشركات تلقائياً على هذه النسبة القصوى، ولكن يمكنها استعادة نفقات محددة تكون قيمتها القصوى هي هذه الكمية[١٦٤]. وما يتبقى من كمية النفط، بعد اقتطاع نفط التكاليف، يُشار إليه بـ "النفط الربحي profit oil". ويحدّد كل عقد كيفية تقسيم هذا النفط الربحيّ بين الشركات والحكومة، وفي حالة السودان، كلما ازدادت كمية النفط المنتجة يومياً، ترتفع نسبة "النفط الربحي" التي تذهب إلى الحكومة. وحصة الحكومات هذه من "النفط الربحي" هي التي تخضع لتقاسم الإيرادات.

بالإضافة إلى هذا النفط الربحيّ، تحصل الحكومة أيضاً على ما يُعرف بـ "النفط الفائض excess oil". وهو الفرق بين "بدل التكاليف" والتكاليف الفعلية التي تتم المطالبة بها، وترتفع كميته مع زيادة سعر النفط[١٦٥]. في الوقت الحاضر، يشتبه بعض سكان الجنوب بأن عائدات هذا "النفط الفائض" تحتفظ بها حكومة الخرطوم. ينبغي على الحكومة القومية أن توضح كيفية التعامل بهذه الإيرادات، وأن تقدم أرقاماً لحجم الإيرادات الواردة من النفط الفائض، وأن تقوم بسداد المتأخرات عنه إذا لم تكن قد دفعتها من قبل[١٦٦].

لمعرفة كمية الأموال التي ينبغي أن تحصل عليها حكومة جنوب السودان، من الضروري أن نعرف (من بين أمور أخرى) شروط كل عقد والكميات الفعلية "لنفط التكاليف" التي تطالب بها شركات النفط. وهذه كميات ضخمة، تصل في معظم الأحيان إلى ٤٥٪ من مجموع عائدات النفط[١٦٧]. في الوقت الحاضر، لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمواطنين السودانيين التحقق من هذه التكاليف. فالحكومة القومية لا تقدم أي أرقام عن هذه التكاليف، سواء على موقعها الإلكتروني الذي تنشر عليه بيانات النفط، أو لدى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

بالإضافة إلى عدم القدرة على التحقق من تكاليف شركات النفط، هنالك أيضاً مسألة حول ما تنفق شركات النفط أموالها عليه، أي السلع والخدمات التي يتم تعويضها عنها من خلال "نفط التكاليف". وعلى وجه الخصوص، أثيرت مسألة شركات الخدمات النفطية التي تستعين بها كمسألة مثيرة للقلق من جانب وزراء في حكومة جنوب السودان[١٦٨]. وبعض شركات الخدمات النفطية هذه هي شركات سودانية يُعتقد على نطاق واسع أنها ترتبط بالحزب الحاكم، أي حزب المؤتمر الوطني[١٦٩].

إن ينبغي ألا يكون التحقق من كميات " النفط استخراج تكاليف ةداستعا " التي تطالب بها الشركات النفطية صعباً. فدفاتر وسجلات شركات النفط وشركات الخدمات النفطية ووزارة الطاقة والتعدين يجب أن تكون مفتوحة ومتاحة أمام مُراجع حسابات مستقل. ويتعيّن على مُراجع الحسابات التحقق من أن الإيصالات تتطابق مع كمية النفط التي تطالب بها شركات النفط "كنفط تكاليف".

ويجب إيلاء اهتمام خاص للمدفوعات التي تسدّدها شركات النفط إلى شركات الخدمات النفطية السودانية، لمعرفة ما إذا كانت تلك الخدمات تستحق المدفوعات المذكورة. والنتائج التي يتم التوصل إليها يجب أن تنشر ليطلع عليها الجميع. إن هذا يصبّ في مصلحة كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، ففي بلدان أخرى تبيّن أن شركات النفط تبالغ في كميات " النفط استخراج تكاليف ة داستعا " التي تطالب بها، مما يؤدي إلى تخفيض عائدات الحكومة.

وفضلاً عن التحقق من التكاليف السابقة، فإن الطلبات التي يتم تقديمها في المستقبل من شركات النفط لاسترداد تكاليفها ينبغي أن تطلع عليها هيئة تضم موظفين أو مندوبين معيّنين بصفة مشتركة من قبل الشمال والجنوب. ومثل هذه الهيئة يمكن أن تكون هي نفسها الهيئة المشتركة المقترحة في هذا التقرير للإشراف على بيع النفط السوداني. والهيئة المشتركة ضرورية إذا كانت تكاليف شركات النفط تؤثر بشكل كبير على الأموال المتبقية لتقاسم الإيرادات، وبدونها فإن المخاوف ستستمر لدى الجنوبيين من احتمال حصول عمليات غش.

بالإضافة إلى التدقيق في كمية "نفط التكاليف"، من الضروري أيضاً أن تكون عقود النفط متاحة أمام الجميع. وبدون معرفة ما تنصّ عليه العقود حول تقسيم النفط بين الشركة والحكومة، فإن من غير الممكن تحديد الإيرادات التي يجب أن تستلمها حكومة الجنوب وحكومات الولايات. ويوصي صندوق النقد الدولي بأن تكشف جميع البلدان، على سبيل إظهار النية الطيبة، عن كافة التفاصيل

المتعلقة بجميع العقود المبرمة، ولا سيما المتغيرات الرئيسية للعقود (التوزيع بين نفط التكاليف والنفط الربحي، وتقسيم النفط الربحي بين الحكومة وشركة النفط)[١٧٠]. هذا وقد نشرت مصر، جارة السودان، عقودها النفطية[١٧١].

بعد تأخير طويل، تمكن بعض الوزراء في حكومة الجنوب الآن من الاطلاع على هذه العقود، حسبما نصت عليه اتفاقية السلام[١٧٢]. ولكن لا يكفي أن يقوم عدد قليل من الأشخاص المختارين بالاطلاع عليها، ويجب أن يتمكن المجتمع المدني وأشخاص آخرون في الحكومة من الاطلاع أيضاً، وذلك ليس فقط لاقتسام العائدات بصورة عادلة، ولكن كي يشهد الناس أيضاً بأنها تتم بصورة عادلة.

الرسوم الإداريـة

بالإضافة إلى وجود مشاكل في التحقق من تكاليف شركات النفط، فإن حكومة الجنوب اشتكت أيضاً بشأن الرسوم الإدارية ورسوم خطوط الأنابيب التي تقوم وزارة الطاقة والتعدين القومية بخصمها من الإيرادات المستحقة لحكومة الجنوب.

يتم اقتطاع الرسوم الإدارية قبل تقاسم الإيرادات، وكان من المعتاد تحديدها بنسبة خمسة في المئة من مستحقات الحكومات، لكنها خفضت إلى ثلاثة في المئة في مارس ٢٠٠٧.[١٧٣] هذه الرسوم التي تبلغ نسبتها ثلاثة في المئة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات شهرياً (٢٥,٧ مليون دولار في أغسطس ٢٠٠٧)،[١٧٤] وكانت مرتفعة بشكل خاص عام ٢٠٠٨ عندما كانت أسعار النفط في ذروتها. وقد أثارت حكومة جنوب السودان هذا الموضوع مراراً في اجتماعات المفوضية القومية للبترول NPC،[١٧٥] ولجنة اقتسام الثروة حسب اتفاقية السلام الشامل[١٧٦]، وفي نقاشات مع وزير الطاقة القومية[١٧٧]، ولكن لم يتم التوصل إلى تسوية للمسألة حتى الآن. وليس واضحاً من أين يأتي رقم الثلاثة في المئة، ولا سيما أن هذه الرسوم سوف تختلف مع اختلاف أسعار النفط بينما تبقى الخدمة المقدَّمة هي نفسها. لقد تذرعت الحكومة القومية بالحجة القائلة بأنها لا تستطيع أن تقدم بياناً تفصيلياً لكيفية احتساب هذه الرسوم بسبب القيود القانونية.[١٧٨] وإلى حدّ ما، يمكن القول إن الجنوب يدفع مسبقاً تكاليف الخدمات الإدارية للحكومة القومية، حيث أن الشمال يحصل على نصف عائدات آبار النفط في الجنوب، ويقتطع أموالاً من الجنوب لقاء خدمات يوفرها في الجنوب.

رسوم خـطوط الأنابيـب

ويتم خصم رسوم خطوط الأنابيب أيضاً قبل تقاسم الإيرادات. ولكن على الرغم من أن تأثير الرسوم الكبير على حجم الأموال التي تبقى لتقاسم الإيرادات، لا ترد المعلومات المتعلقة بها في تقارير اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط، والتي تنشرها وزارة المالية القومية على موقعها الإلكتروني. بيد أن المعلومات حول هذه الرسوم مدرجة في تقرير أطول قليلاً تستلمه اللجنة نفسها من الوزارة. يبيّـن الجدول أدناه الرسوم التي تم خصمها في شهريْ أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٨.

ارتفعت رسوم أنابيب نقل النفط بحيث وصلت إلى ٤٤ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٠٨.

تـتراوح قيمة هذه الرسوم بين ثلاثة وثمانية في المئة من حصص الحكومات عن النفط في هذين الشهرين[١٨٠]. ولا يُعرف على أي أساس يتم تحديد هذه الرسوم. ويبدو من الغريب أن رسوم المربعات ١ و ٢ و ٤ ارتفعت بين أغسطس وسبتمبر في حين أن رسوم المربع 5A هبطت. ويذكر "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" أن رسوم خطوط الأنابيب يتم احتسابها باستخدام معايير معينة محددة سلفاً، ولكن مع حدود قصوى يحدّدها سعر النفط[١٨١].

بلغت رسوم خطوط الأنابيب أكثر من ٤٠ مليون دولار في أغسطس ٢٠٠٨، وأكثر من ٤٤ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٠٨.[١٨٢] إلى من يذهب هذا المال؟ إلى حكومة الخرطوم، أو إلى الشركات التي تمتلك خطوط الأنابيب، أو إلى الاثنتين معاً؟ في الوقت الحاضر، لا يمكننا أن نعرف الإجابة على

رسوم خطوط الأنابيب[١٧٩]	أغسطس ٢٠٠٨	سبتمبر ٢٠٠٨
المربعات ١ و ٢ و ٤	٤,٠٧ دولار للبرميل	٤,١٦ دولار للبرميل
المربع 5A	٨,٥٩ دولار للبرميل	٨,٠٦ دولار للبرميل
المربعان ٣ و ٧	٥,٥٠ دولار للبرميل	٥,٥٠ دولار للبرميل

ليس من الكافي أن تحظى نخبة قليلة من الناس على عقود البترول بل يجب أن يستطيع المجتمع المدني وآخرون في الحكومة الحصول عليها أيضا.

هذا السؤال لأن "اتفاقيات خطوط أنابيب النفط الخام"، التي تذكر تفاصيل تقاسم الإيرادات بين الحكومة والشركات التي أنشأت خطوط الأنابيب، بقيت سرّية. وقد أشار تقرير صادر عن شركة استشارية في مجال الطاقة إلى انتقال ملكية خط أنابيب شركة النيل الكبرى الذي يربط بين المربعات ١ و ٢ و ٤ وبورسودان إلى الحكومة بعد ١٥ عاماً من إنتاج النفط، أي في عام ٢٠١٤، [١٨٣] وهذا يعني ضمناً أن الحكومة فقط سوف تتلقى العائدات من هذا الخط بعد ذلك التاريخ[١٨٤].

ولذلك، فخلاصة القول هي أن رسوم خطوط الأنابيب في السودان مرتفعة لدرجة تكفي لأن يكون لها تأثير كبير على إيرادات الحكومات من النفط، وليس من الواضح إلى من تذهب هذه الرسوم، وذلك بسبب انعدام الشفافية حول اتفاقيات خطوط الأنابيب. ومن المرجح أن يصبح هذا النقص في الشفافية أكثر إشكالية في حال تصويت جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة في عام ٢٠١١ (انظر الفصل ٥). إن اتفاقيات اقتسام الإنتاج التي تـنصّ على كيفية تقسيم النفط بين الحكومة والشركة ليست هي وحدها التي يجب أن تكون مكشوفة على الملأ، وإنما أيضاً اتفاقيات خطوط أنابيب النفط الخام. كما أن مراجعة حسابات إنتاج النفط السوداني وإيراداته، والتي وردت توصية بشأنها في مكان آخر من هذا التقرير، يجب أن تشمل أيضاً تدقيقاً ومراجعة لرسوم خطوط الأنابيب.

تكاليف الخدمات المقدَّمة إلى الجنوب

اقتطعت الحكومة القومية أموالاً من عائدات النفط التي تدين بها لحكومة الجنوب، وذلك عن خدمات مقدَّمة إلى الجنوب، مثل بناء الطرق. إن تكاليف هذه الخدمات المقدَّمة من الشمال إلى الجنوب لا يمكن التحقق منها من قبل اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط. وهذه الاقـتطاعات كانت تقدّر عادة ببضع مئات من ملايين الدولارات في السنة (في عام ٢٠٠٥ كانت ١٩٤,٥ مليون دولار[١٨٥])، وكانت أقل بكثير في عام ٢٠٠٨ (بين يناير وسبتمبر ٢٠٠٨ كانت ١٠ ملايين دولار[١٨٦]) وحتى الآن لم تبلغ شيئاً لعام ٢٠٠٩. [١٨٧] وتـتلقى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط معلومات عن المبالغ المالية التي يتم خصمها، ولكنها ليست في وضع يمكنها من التحقق فيما إذا كانت هذه المبالغ المالية صحيحة، بل وإذا تم تقديم

© Sven Torfinn / Panos Pictures

نساء تحملن الماء في ولاية جونقلي في جنوب السودان. قامت حكومة الخرطوم بخصم المال من عوائد النفط التي تدفعها لحكومة الجنوب مقابل الخدمات التي تم توفيرها للجنوب وعلى الرغم من ذلك لا تستطيع اللجنة الفنية المشتركة التي تراقب مدفوعات عوائد النفط التحقق مما إ ذا كانت هذه المبالغ المالية هي فعلا المقادير الصحيحة.

الخدمات المذكورة فعلاً. لقد وردت مزاعم إلى موظفي مؤسسة جلوبال ويتـنس بأن بعض الاقـتطاعات كانت تُستخدم لتمويل مشاريع تنمية مثيرة للجدل في الجنوب، ومن بينها بناء مستشفيات ومدارس ليست سوى مبانٍ فارغة، من دون موظفين ولا عاملين ولا مرضى أولا طلاب، وكذلك بناء مساجد في مناطق ذات أغلبية مسيحية[١٨٨]. ولم يكن بالإمكان التحقق من صحة هذه الادعاءات.

وزير الطاقة الجنوبي جون لوك جوك منخرط في تنظيم صناعة النفط ومنخرط تجاريا في صناعة النفط: تضارب واضح في المصالح.

أرباح شركات النفط: حالة سودابت Sudapet ونايلبت Nilepet

ليست تكاليف شركات النفط هي وحدها المثيرة للجدل، ولكن أيضاً أرباح شركة النفط المملوكة للدولة، أي شركة سودابت[١٨٩]. إن سودابت تملك حصة كبيرة في كل من اتحادات شركات النفط في السودان[١٩٠]، وبالتالي فإنها تتلقى حصة من أرباح هذه الاتحادات[١٩١]. بيد أن أرباح سودابت وحصتها من أرباح شركات النفط لا تخضع لتقاسم الإيرادات بموجب اتفاقية السلام. لقد كانت هذه إحدى أهم القضايا المطروحة في أجندة "المفوضية القومية للبترول"[١٩٢].

وكان رد حكومة جنوب السودان هو التفاوض للحصول على حصص خاصة بها في شركة نفط مملوكة لحكومة الجنوب، وهي مؤسسة النيل للبترول NPC، أو شركة نايلبت Nilepet. وقد حققت بعض النجاح في هذا المضمار:[١٩٣] فلها عشرة في المئة في المربع B وقد تمتلك عشرة في المئة في المربع 5B.[١٩٤] ليس أي من هذين المربعين حالياً في طور الإنتاج، وبالتالي فإنه لا توجد عائدات، على الأقل في الوقت الحاضر، لحكومة الجنوب من هذه الحصص والأسهم.[١٩٥]

غير أن التشكيلة الحالية لشركة نايلبت تبعث على القلق لأن مجلس إدارتها يرأسه وزير الطاقة والتعدين في حكومة الجنوب، جون لوك جوك، كما يضم المجلس وزراء آخرين في حكومة الجنوب[١٩٦]. وبعبارة أخرى، فإن نفس الأشخاص الذين يتولون مسؤولية تنظيم صناعة النفط يعملون أيضاً في شركات النفط ولهم مصالح تجارية فيها. وقد ساعدت النرويج في إنشاء شركة نايلبت، وذكرت أن التركيز الرئيسي في عملها هو الحدّ من مخاطر الفساد من خلال ضمان الشفافية وأسلوب الإدارة الجيد للشركات[١٩٧]. ولم يتحقق هذا الهدف نظراً لتضارب المصالح الواضح في الطريقة التي تم بها تأسيس شركة نايلبت، بحيث يقوم نفس الأشخاص بإدارة الشركات وتنظيم الرقابة عليها في آن معاً.

وليست حكومة الجنوب هي الوحيدة التي حقنت تضارب المصالح داخل شركات النفط المملوكة لها، فالحكومة القومية قامت بذلك أيضاً. وقد قال البنك الدولي إن اختصاصات الحكومة "من المهام التنظيمية ليست مستقلة عن نشاطاتها التجارية". وبعبارة أخرى، إن نفس الاشخاص يتولون مسؤولية بيع النفط وتنظيم الرقابة علىعملية البيع أيضا[١٩٨].

وتوصي مؤسسة جلوبال ويتنس بأن تقوم شركة سودابت بإشراك حكومة جنوب السودان في أرباحها المتأتية من آبار النفط الجنوبية. وتشمل هذه الأرباح حصتها من "النفط الربحيّ" في المربعات المنتجة للنفط وأي أرباح مالية تحققها. وللقيام بذلك، من الضروري أن تفتح سودابت دفاتر حساباتها لتتم مراجعتها كل سنة من قبل مُراجع حسابات مستقل ومؤهل، على أن تكون تقاريره مكشوفة ومتاحة للجمهور. لقد طلب صندوق النقد الدولي مراراً أن يتم نشر مراجعة حسابات سودابت التي جرت في عاميْ ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ولكن كل ما حدث حتى الآن هو تقديم ملخصات لها إلى موظفي صندوق النقد الدولي[١٩٩-٢٠٠].

ينبغي على شركة نايلبت أيضاً أن تفتح دفاترها لإجراء مراجعة لحساباتها، ويجب على حكومة جنوب السودان أن تعلن نتائج تلك المراجعة للجمهور. وإذا بدأت شركة نايلبت في جني الأرباح، ينبغي عليها أيضاً اقتسام تلك الأرباح مع الحكومة القومية. غير أنه حتى لو لم تكن شركة نايلبت تحصل على أي حصص في المربعات المنتجة للنفط، فإنه يبقى من المهم أن تكشف دفاتر حساباتها لتتم مراجعتها، لأن هناك احتمالاً كبيراً بأن تصبح قريباً شركة النفط الوطنية لأحد أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم.

THE NATIONAL
TROLEUM COMMISSION
(NPC)
Rapporteur's Office

المفوضية
القومية للبترول

٤ ضمان الرقابة على عائدات النفط

© Sven Torfinn / Panos Pictures

من الذي يراقب كيفية إنفاق حكومة جنوب السودان لأموالها؟ في الوقت الحاضر، لا يوجب مدقق عام على الرغم من أن المنصب منصوص عليه دستوريا.

تـنصّ اتفاقية السلام الشامل على أن "تحفظ جميع مستويات الحكومات كافة الإيرادات والعائدات التي تـتلقاها في حسابات عامة تكون خاضعة للمساءلة والمراقبة العامة". وفي الوقت الحالي، لا يمكن تدقيق عائدات النفط التي تـتلقاها الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات من قبل الصحافيين أو المنظمات غير الحكومية، أو من قبل المواطنين المعنيـين.

مشاكل في تدقيق الحسابات الحكومية

هناك مُراجع مدقق عام معيّـن من قبل الحكومة القومية التي نشرت أرقاماً عن الإيرادات التي تلقتها الحكومة من قطاع النفط. لكن المشكلة هي أن تقاريره ليست متوفرة على نطاق واسع. إذ يتم تقديم ملخصات التقارير إلى البرلمان، ولكن مثل سائر القضايا الحساسة الأخرى في شمال السودان، فالمجتمع المدني لا يتمتع بحرية التعليق والنقد. فالصحافة، على سبيل المثال، تخضع للرقابة. وفي عام ٢٠٠٣، ذكر المُراجع العام أن موظفيه تلقوا تهديدات بالقتل عند قيامهم الحسابات المالية لولايتيْ جنوب وغرب دارفور.[٢٠١]

غير أنه لا يوجد مُراجع عام في جنوب السودان: فقد تمت إقالته في فبراير ٢٠٠٨، [٢٠٢] ولم يتم تعيين بديل له بالرغم من أن هذا المنصب مفروض دستورياً[٢٠٣]. لقد تمت الاستعانة بشركة المحاسبة البريطانية PKF من قبل ديوان المراجعة لجنوب السودان في أكتوبر ٢٠٠٧ لكي تقوم بمراجعة وتدقيق عائدات النفط لحكومة الجنوب[٢٠٤]، وغير ذلك من أعمال التدقيق. ومع ذلك، فإن مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦ لم يتم استكمالها حتى الآن[٢٠٥]، ولم تُـنشر النتائج التي توصل إليها ديوان المراجعة أو شركة PKF.

مشاكل في الرقابة على الإيرادات في حكومات الولايات

يحق للولايات المنتجة للنفط الحصول على اثنين في المئة على الأقل من عائدات النفط الحكومية الناتجة عن آبار النفط في تلك الولايات. وقد استلمت الولايات بضعة ملايين من الدولارات من أموال النفط في كل شهر منذ التوقيع على اتفاقية السلام في عام ٢٠٠٥.[٢٠٦] وفي ولاية أعالي النيل، لا يوجد دليل كاف على كيفية إنفاق أموال النفط هذه. فقد تم التعهّد بتنفيذ عدد قليل من مشاريع البنية التحتية إبان الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية لاتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٩.[٢٠٧] في ولاية الوحدة، هناك على الأقل بعض المشاريع التي يجري تنفيذها بشكل ملحوظ، ولا سيما في أعمال البناء. ومع ذلك، فإن الأعمال تقوم بها شركات يقع مقرها في الخرطوم[٢٠٨]، وهذا يعني أنه على الرغم من أنه يتم حالياً شق الطرق، فإن الأرباح المتأتية من الأعمال يتم تحويلها من جديد إلى الشمال. وفي جنوب كردفان، يقال إن البيانات المالية للولاية محجوبة ومستترة لدرجة أن وزارة المالية غير متأكدة من إيراداتها.[٢٠٩] وقد أعلن وزير المالية في حكومة جنوب السودان عزمه على العمل مع حكومات الولايات للحد من احتمالات إساءة استخدام التحويلات عن طريق المحسوبية والفساد، وذلك في كلمته الخاصة بميزانية العام ٢٠٠٩.[٢١٠] وقامت مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC في جنوب السودان بما لا يقل عن تسع زيارات لولايات الجنوب خلال عام ٢٠٠٨ لمراقبة استخدامها للأموال[٢١١]، ولكن حسب علمنا في مؤسسة جلوبال ويتنس، لا توجد تقارير متاحة للجمهور عن الاستنتاجات التي توصلت إليها.

يجب فرض تشريعات تطالب شركات الموارد الطبيعية بنشر المدفوعات التي تقوم بها للحكومات.

وفي منطقة أبيي، ليس من الواضح حتى من الذي يجب أن يستلم عائدات النفط المستحقة لجماعتين عرقيتين، هما قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك، ناهيك عن ماهية آليات الرقابة التي يُعوّل عليها لضمان عدم إساءة استخدام الأموال، التي من المقرر أن تبلغ نحو ٢ مليون دولار لكل منهما في الشهر.[٢١٢]

التشريعات التي تلزم شركات النفط بنشر مدفوعاتها ستساعد على التحقق من عائدات النفط

إذا كانت هناك إرادة سياسية، ليس من الصعب التحقق من أرقام النفط التي يتم على أساسها تقاسم الإيرادات. وهناك سوابق ناجحة أنجزتها "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI". إذ يتعيّن على شركات النفط بموجب القانون أن تكشف أرقام المدفوعات التي تسدّدها للحكومات، كما يتوجب على الجهات المستفيدة

بيت في ولاية النيل العليا. هناك القليل من الأدلة على كيفية إنفاق عدة ملايين من دولارات عوائد النفط في هذه الولاية.

© Sven Torfinn / Panos Pictures

السلطة الممنوحة للمجلس التشريعي لجنوب السودان لإصدار قوانين تتطلب الكشف المزدوج

تتمتع الجمعية التشريعية العامة لجنوب السودان بالقدرة على إصدار التشريعات التي تطالب شركات النفط بإفشاء المعلومات.

© Global Witness

من البديهي أن صلاحيات المجلس الوطني (البرلمان القومي) في الخرطوم تـتضمن إصدار التشريعات التي تفرض على شركات النفط الكشف عن أرقام مختلفة، ولكن ذلك يقع أيضاً ضمن صلاحيات المجلس التشريعي لجنوب السودان. إن اتفاقية السلام تحدد اختصاصات كل من السلطتين التشريعيتين، وتـنصّ على أن لحكومة جنوب السودان "صلاحيات تشريعية وتنفيذية حصرية" على "أي مسألة تتعلق ببند [تكون فيه صلاحية لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب] لا يمكن معالجته على نحوٍ فعال من قبل ولاية واحدة ويتطلب تشريعاً أو تدخلاً من حكومة جنوب السودان، بما في ذلك [...] والموارد الطبيعية والغابات". و هذا بند تتمتع كل من الحكومتين بصلاحيات بشأنه: إذ تـنص اتفاقية السلام على أن "الحكومة القومية [و] حكومة جنوب السودان [...]، يجب أن تكون لهما اختصاصات تشريعية وتنفيذية في [...] المسائل المتعلقة بالضرائب والإتاوات والتخطيط الاقتصادي على النحو المحدّد في اتفاق تقاسم الثروة". وهو أيضاً بند لا يمكن معالجته على نحو فعال من قبل ولايةٍ واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور ينص أيضاً على أن "المسؤوليات الأساسية لحكومة جنوب السودان يجب أن تـتضمن تعزيز أسلوب الحكم الجيد [...]" وأنه "يجب أن تعتمد الدولة أفضل الممارسات المعروفة في الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية". وينص الدستور القومي المؤقت، كما ينص الدستور المؤقت لجنوب السودان، على أن "إجراءات المحاسبة والمعايير والمساءلة المالية يجب تـنظيمها بموجب القانون".

(أي حكومة الجنوب وحكومات الولايات، بالإضافة إلى قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك في أبيي) أن تكشف للجمهور عما تستلمه. وهذا الأمر ينشئ مجموعتين من الأرقام، ويسمح لمُراجع حسابات مستقل أن يقارن إحدى المجموعتين بالأخرى لاكتشاف أي فروقات بينهما.

وينبغي على المجلس الوطني (البرلمان القومي) إصدار التشريعات التي تفرض نشر المدفوعات من جانب جميع شركات الموارد الطبيعية، ونشر الإيصالات من جانب جميع الحكومات المستفيدة، وهي حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات المنتجة للنفط. وينبغي أيضاً أن يقوم المجلس التشريعي لجنوب السودان بإصدار التشريعات التي تفرض نشر المدفوعات من جانب جميع شركات الموارد الطبيعية العاملة في جنوب السودان، وإصدار الإيصالات من جانب حكومة الجنوب وحكومات الولايات المنتجة للنفط.

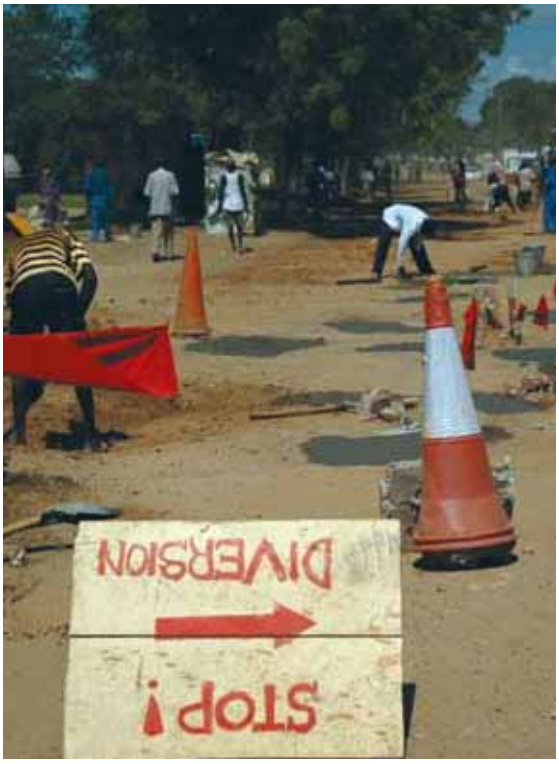

© Isaac Billy

بناء الطرق في جوبا. الأمر يحتاج للمزيد من المراقبة والتوازن لضمان عدم انحراف إنفاق عوائد النفط عن وجه الإنفاق المزمع.

ولأن معظم المدفوعات التي تقدمها شركات النفط للحكومة هي في صيغة نفط خام بدلاً من المال، يجب أن تتضمن المدفوعات المنشورة كافة أشكال السداد، سواء كانت نقدية أو عينية. وفيما يتعلق بالنفط، فإن هذا يعني أن تكشف الشركات النفطية عن حجم كميات النفط التي تقدمها للحكومة القومية بموجب عقود تقاسم الإنتاج. وبالنسبة للحكومة القومية، يعني أيضاً الكشف عن كمية النفط التي تستلمها وكمية الأموال التي تنشأ عن هذا النفط. وبالنسبة لحكومة الجنوب، من شأنه أن يعني الكشف عن حجم الأموال التي تتلقاها من الحكومة القومية كمدفوعات عن النفط.

وبطبيعة الحال، لا تشمل التشريعات التي تصدر في الجنوب إلا شركات الموارد الطبيعية العاملة في الجنوب. ولكن بالنسبة لشركات النفط، فإن هذا الأمر يعني جميع اتحادات الشركات التي تنتج النفط في الوقت الحاضر، باستثناء شركة بترو إنرجي Petro Energy التي تعمل في المربع ٦. وبالتالي فالتشريعات التي تصدر في الجنوب فقط سوف تشمل جميع شركات النفط التي تستمد حكومة الجنوب إيرادات منها. إن تشريعات من هذا القبيل من شأنها أن توفر لجنوب السودان وسيلة للتحقق من صحة البيانات المنشورة عن النفط من جانب حكومة الخرطوم، والتي تتوقف عليها نسبة ٩٨٪ من دخل حكومة الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، من شأنه أيضاً أن يساعد على تجنب وقوع جنوب السودان فريسة للفساد المرتبط بأعمال النفط، والذي تشهده بلدان عديدة أخرى غنية بالنفط وشعوبها فقيرة، إذا أصبح جنوب السودان دولة مستقلة في عام ٢٠١١.

و لا تتطلب التشريعات التي نوصي بها هنا حول الكشف عن عائدات النفط، بالضرورة تقديم مشروع قانون جديد، بل يمكن سنّها من خلال إضافة عدد قليل من البنود إلى مشروع قانون ذي صلة، يكون قيد المناقشة.

وبالإضافة إلى التشريعات المذكورة أعلاه، يتحتم أيضاً على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تكشف هوية الأشخاص المفوضين من قبلها بالتوقيع على الوثائق الخاصة بحسابات عائداتها النفطية، بما في ذلك صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA. و سوف يساعد ذلك على أن تثق الحكومة القومية بأن تحويلاتها المالية إلى الحكومات الفرعية تسير وفقاً لدفاتر الحسابات، ويساعد على أن يثق المجلس الوطني (البرلمان القومي) بأن الحكومة القومية تدفع أموال النفط وفقاً لدفاتر وزارة المالية، ويساعد على أن يثق المواطنون السودانيون بأن أموال النفط الخاصة بهم تصل إلى حسابات حكوماتهم.

ويجب توفير بيان محاسبي مفصّل للأموال التي يتم تحويلها، لإظهار الكمية الآتية من تقاسم صادرات النفط، والكمية الآتية من صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA (انظر الإطار)، والكمية الآتية من منطقة أبيي، والكمية المتعلقة بمدفوعات متأخرة. ويمكننا أن نرى أهمية القيام بذلك، على سبيل المثال، حيث أن وزارة المالية القومية ذكرت أن مبلغ ١,٤٥٨ مليار دولار تم تحويله إلى حكومة الجنوب من عائدات النفط في عام ٢٠٠٧ [٢١٣] في حين أن المُراجع العام في الخرطوم ذكر رقماً أعلى منه بنسبة ١٥٪. [٢١٤] كيف يكون ذلك؟ ما هي كمية الأموال التي يجب أن يتوقع المجتمع المدني الجنوبي أن تكون حكومته قد استلمتها؟ يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة من المصدَرَيْن إذا كان الرقم الأكبر بينهما، على سبيل المثال، يشمل أيضاً تحويلات من صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، ولكن في الوقت الحاضر لا يمكننا أن نعرف أيهما هو الرقم الصحيح. هناك تفاوت بينهما يبلغ ٢٦٦ مليون دولار، وهو فرق لا يستهان به.

ذكرت وزارة المالية في الخرطوم أنه قد تم تحويل ١,٤٥٨ بليون دولار لحكومة الجنوب على شكل عوائد نفطية في ٢٠٠٧ في الوقت الذي ذكر فيه المدقق العام أن هذا الرقم هو أعلى بمقدار ١٥٪.

حسابات الادخار لعائدات النفط

حساب تـثبـيت عائدات البترول لا يقوم بتـثبيت إيرادات النفط

نصت اتفاقية السلام الشامل على إنشاء "صندوق حساب تـثبـيت إيرادات البترول ORSA"[٢١٥] ليكون مصدّاً يخفف من صدمات التغيرات في أسعار النفط. والمغزى من ذلك هو أن تودع الأموال فيه عندما تكون الأسعار فوق مستوى مرجعيّ متفق عليه، وأن تُسحب منه عندما تكون الأسعار منخفضة[٢١٦]. بـيد أن هذا الحساب لا يقوم بالمهمة المقصودة منه. فقد سُحبت مبالغ كبيرة من الحساب في عام ٢٠٠٦ على الرغم من أن أسعار النفط كانت أعلى من المستوى المرجعيّ. وبحلول نهاية السنة، كان الحساب شبه فارغ [٢١٧]. ومع هبوط أسعار النفط، فإن كلاً من الحكومة القومية وحكومة الجنوب تشقان طريقهما بصعوبة لتحقيق التوازن في ميزانياتهما. وفي الواقع، حدثت أعمال شغب في ولاية الاستوائية الوسطى في أبريل ٢٠٠٩ لأن حكومة الجنوب أخفقت في دفع مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريـين[٢١٨]. و كان من الممكن تفادي هذه الاضطرابات لو تم تشغيل "حساب تـثبـيت الإيرادات ORSA" بالطريقة المقصودة منه.

وهناك عدة مسائل ومشاكل أخرى تتعلق بالحساب إذ لا يودع في الحساب إلا الأموال الآتية من مبيعات مزيج النيل، وليس تلك الآتية من مزيج دار، وهذا خرق من الناحية الفنية لاتفاقية السلام الشامل[٢١٩]. فحكومة الجنوب لا يمكنها الاطلاع على هذا الحساب بمعزل عن الحكومة القومية[٢٢٠]، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هناك حساباً واحداً فقط تشترك فيه الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. كما أن الحساب متوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعني أن الفائدة لا يتم تحصيلها على الرصيد فيه. إن حكومة الجنوب تود أن تكون قادرة على اكتساب الفائدة عن حصتها في رصيد الأموال[٢٢١]. وفي يوليو ٢٠٠٨، برز اقـتراح بتقسيم الحساب إلى حسابيْ ادخار، واحد للشمال وواحد للجنوب، وتمت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المالية القومية للحصول على فتوى استشارية[٢٢٢].

منع بنك جنوب السودان من حفظ أمواله الاحتياطية بالعملات الأجنبية

وردت شكوى أخرى من حكومة الجنوب بأن التحويلات المالية عن النفط تجري حالياً بالجنيه السوداني، وليس بالدولار الأمريكي كما كان يحدث في الماضي. إن الدستور المؤقت لجنوب السودان ينصّ على أن بنك جنوب السودان يمكنه أن يحتفظ بأمواله الاحتياطية بالعملة الأجنبية[٢٢٣]، في حين أن القانون الذي ينظم عمل بنك السودان المركزي يمنع بنك جنوب السودان من امتلاك احتياطيات قومية[٢٢٤]. وقد نوقشت هذه المسألة في اجتماعات اللجنة السياسية التنفيذية المشتركة لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. كما قدم الجنوب اقتراحاً لحزب المؤتمر الوطني حول هذه المسألة[٢٢٥]. ومفوضية التقدير والتقويم ترفع التقارير عن هذه المسألة، وينبغي على الجهات الدولية الراعية لاتفاقية السلام أن تمارس الضغط من أجل السماح للبنك بتنفيذ المهام المنوطة به في دستور جنوب السودان.

إلا إذا كانت هناك ضوابطا جديدة حول كيفية استخدام المال في حساب تثبيت عوائد النفط، من المحتمل أن يختفي المال من هذا الحساب.

© iStockphoto

٥ نهاية اتفاق تقاسم الثروة

© Sven Torfinn / Panos Pictures

تحدو بالمواطنين آمالا عظيمة أن جنوب السودان سيستقل. لكن الدولة الجديدة إذا حدث وأصبحت موجودة على أرض الواقع، لن يمكنا أن تنهض على قدميها وتصبح أفضل في أي شيء إلا إذا قضت على لعنة الموارد.

إن اتفاقية السلام الشامل هي تدبير مؤقت قصير المدى، من المقرر أن ينتهي في وقت قريب، في حين أن نفط البلاد سوف يستمر متدفقاً لفترة أطول بكثير. ففي عام ٢٠١١، أي في غضون عامين، من المقرر أن يقوم شعب جنوب السودان بالتصويت حول ما إذا كان يريد الانفصال أو البقاء جزءاً من السودان الموحد. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن يصوّت شعب أبيي حول ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ "بوضعه الخاص" في الشمال، أو أن يصبح جزءاً من جنوب السودان. كما تتضمن اتفاقية السلام مجموعة ضخمة من التفاصيل عن المرحلة الانتقالية، ولكنها لا تحتوي على أي نصّ بخصوص مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب بعد عام ٢٠١١. ما الذي سيحدث للنفط وإيرادات النفط وأموال العائدات النفطية، سواء بقيت الوحدة أو نشأ الاستقلال؟

عائدات النفط بعد عام ٢٠١١

ماذا سيحدث لعائدات النفط بعد عام ٢٠١١؟ إن اتفاقية السلام تغطي الفترة الممتدة حتى إجراء الاستفتاء، إلا أنها لا تطبق بعد ذلك. وهذا يعني أنه حتى لو صوّت الجنوب على البقاء في سودان موحّد، فإنه لا يزال من غير الواضح ما الذي سيحدث لما يكاد يُعتبر أهم مصدر لإيرادات حكومة الجنوب. فإذا قرّر الجنوب التصويت لصالح الانفصال، فإن الدولة التي ستتشكل حديثاً ستكون محصورة براً وليس لها سواحل على البحر. إن كل النفط في جنوب السودان يتم تصديره حالياً عبر خطوط أنابيب تمرّ في الشمال (انظر الخريطة على الصفحة ١٤)، مما يعني أن دولة مستقلة في جنوب السودان لا بدّ لها أن تتعاون مع الخرطوم لكي تكون قادرة على تصدير نفطها. و يتضمن هذا إجراء مفاوضات حول عبور النفط، الأمر الذي يمكن أن يُرفض أو أن يكون باهظ التكاليف، فضلاً عن أنه يتطلب استتباب السلام والأمن اللازمين لتوفير القدرة على استخراج النفط ونقله. وإذا أصبح جنوب السودان دولة مستقلة، فإنه يواجه خطراً حقيقياً بالوقوع في "لعنة الموارد" التي أصابت غيره من البلدان الغنية بالنفط. إن الشفافية بشأن الإيرادات هي الخطوة الأولى نحو تفادي هذه اللعنة.

وإذا صوّت الجنوب فعلاً للانفصال، وكان تصدير النفط لا يزال جارياً بعد عام ٢٠١١، سيكون هناك بحكم الواقع شكل من أشكال تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب، حتى ولو كان في صيغة رسوم على خطوط الأنابيب فقط. ويبدو أن حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في الخرطوم، يجادل بأن مشروع قانون حول الاستفتاء ينبغي أن يتضمن بنوداً حول اقتسام العائدات بين الشمال والجنوب، في حال كان تصويت الجنوب لصالح الاستقلال[٢٣٦]. لقد حان الوقت الآن لمناقشة هذا الخيار حول كيفية تقاسم الإيرادات، قبل أن ينتهي مفعول الاتفاق الراهن لتقاسم الثروة، وقبل أن تصبح هذه المناقشات أكثر صعوبة. إن آلية لكلا الجانبين ملائمة للتحقق من أرقام تقاسم الإيرادات، يتعين إنشاؤها في المستقبل في أي اتفاق لتقاسم الثروة، حتى ولو كان اتفاقاً على رسوم خطوط الأنابيب فقط.

لقد أظهرت حكومة الجنوب قدراً كبيراً من المرونة بشأن هذه المسائل. وعلى وجه الخصوص، فإن الأشخاص المفوضين بتوقيع

اتفاقية السلام نيابة عن الجنوب عرضوا تقاسم العائدات من منطقة أبيي في فترة ما بعد عام ٢٠١١،[٢٢٧] ويُقال إنهم اقترحوا الفصل بين مسألتيْ ترسيم الحدود وتقاسم الثروة النفطية في أبيي، مما يسمح بإمكانية بقاء جزء من منطقة أبيي داخل جنوب السودان على أن يتم تقاسم الثروة النفطية في هذه المنطقة مع شمال السودان[٢٢٨]. وتواجه المناقشات حول ما سيحدث بعد الاستفتاء صعوبات سياسية، بالنظر إلى أن اتفاقية السلام تـشدّد على جعل الوحدة جذابة ومرغوبة، ولكن المناقشات ليست مستحيلة، كما يتضح مما فعله المستشار الرئاسي في الجنوب، السيد/ منصور خالد، حيث أجرى نقاشاً عاماً حول فترة ما بعد الاستفتاء في جوبا في أكتوبر ٢٠٠٨.[٢٢٩] وقامت النرويج بدراسة سيناريوهات مختلفة لاقتسام عائدات النفط بعد عام ٢٠١١ والعمل مع الحكومتين بشأن هذه المسائل.[٢٣٠] ينبغي العمل على تكثيف مثل هذه الجهود.

هذا ويُعرب كثير من الجنوبيين عن الأمل في إمكانية إنشاء خط آخر لأنابيب النفط من شأنه أن يحول دون الاضطرار إلى الاعتماد على خط الأنابيب المستخدم حالياً والذي يمرّ عبر شمال السودان. والخياران المحتملان لخط أنابيب جديد للنفط من جنوب السودان هي إما نحو الغرب للانضمام إلى خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون، أو نحو الشرق إلى ساحل كينيا. والفرص ضئيلة جداً لأي من هذين الخيارين بأن يؤتي أكله في المدى القصير، كما أن الاحتمالات منعدمة لوجود خط أنابيب قابل للاستخدام في الوقت المحدّد عام ٢٠١١. يجب على الجنوبيين أن يكونوا واقعيين في هذا الشأن: فلا يكفي أن يأملوا فقط بوجود خط أنابيب آخر، بل لا بدّ لهم من إبرام اتفاق جديد لتقاسم العائدات، سواء أكانت نتيجة الاستفتاء هي الوحدة أو الاستقلال.

الترتيبات التعاقدية للنفط بعد عام ٢٠١١

ماذا سيحدث بالعلاقات التعاقدية بين شركات النفط والحكومة؟ إن معظم شركات النفط، وجميع شركات النفط العاملة حالياً، قد أبرمت عقوداً مع الحكومة القومية[٢٣١]، ولكن الكثير من مربعات هذه الشركات تقع في المنطقة التي يمكن أن تصبح جزءاً من دولة مستقلة في جنوب السودان (انظر الخريطة على الصفحة ١٤). فإذا قرّر الجنوب الانفصال، ما هي القوانين التي ستطبق، وأي عقود سيتم الالتزام بها؟ إن عدم وجود إجابات واضحة على هذه الأسئلة لا يعرقل فقط الاستثمار في جنوب السودان، وإنما يشكل أيضاً مصدراً محتملاً للنزاع وعدم الاستقرار والقـتال.

قد يتصوّر المرء أنه في ظل هذه الظروف التي يحيطها الالتباس، قد ترغب شركات النفط ببناء علاقات مع حكومة جنوب السودان. حتى الآن، لم تـقم إلا شركة توتال بفتح مكتب لها في جوبا. ولم تقم بذلك اتحادات الشركات الأخرى التي استثمرت ملايين في جنوب السودان، مثل كونسورتيوم(اتحاد) النيل الكبرى GNPOC، وكونسورتيوم(اتحاد)النيل الأبيض WNPOC، وكونسورتيوم(اتحاد) بترودار Petrodar

© Global Witness

المقر الفاخر لبتروناس في الخرطوم لكن مثل غالبية شركات النفط الأخرى العاملة في السودان لا يوجد مكاتب لها في جوبا.

وكونسورتيوم(اتحاد) سوداباك Sudapak،[٢٣٢] فضلاً عن الشركات المكوّنة لها، وشركة الصين الوطنية للبترول CNPC، وشركة ONGC الهندية، وشركة بتروناس Petronas وشركة ظافر Zafir للنفط. والتفسير الوحيد الذي سمعته مؤسسة جلوبال ويتـنس لذلك كان في معظم الأحيان أن الحكومة القومية لن تسمح لشركات النفط أن تقوم بذلك[٢٣٣]. ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع الأولوية لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة القومية وحكومة الجنوب بشأن الترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١.

أموال عائدات النفط بعد عام ٢٠١١

ماذا سيحدث لصناديق أموال النفط المشتركة بين الشمال والجنوب بعد عام ٢٠١١؟ إن صندوق حساب تـثبيت إيرادات البترول ORSA، الذي أنشأته اتفاقية السلام الشامل، يحتوي حالياً على ٢٦ مليون دولار (في شهر مارس ٢٠٠٩)[٢٣٤]، ولكن وردت إليه في الآونة الأخيرة أموال أكثر من هذا المبلغ بكثير. كما أن خارطة طريق أبيي أنشأت صندوقاً آخرَ مشتركاً لأموال النفط بين الشمال والجنوب، اسمه "صندوق دعم الوحدة". وتساهم حكومة الخرطوم بنصف العائدات التي تتلقاها من أبيي لهذا الصندوق، كما تساهم فيه حكومة الجنوب بربع العائدات التي تتلقاها من أبيي. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، وصل رصيد هذا الصندوق إلى ١٨ مليون دولار.[٢٣٥] وفي كلا الصندوقين، يمكن أن تُحتسب كمية الأموال التي تعود إلى كل من الحكومتين في كل صندوق، ولكن آن الأوان اليوم، وقبل أن تتصاعد التوترات السياسية، لكي نحدّد بشكل دقيق ما الذي سيحدث بعد عام ٢٠١١.

خلاصات

© Sven Torfinn / Panos Pictures

الأطفال يعلبون على براميل النفط في رمبيك، في جنوب السودان. ويمكن لثروة السودان النفطية أن تؤمِّن لهولاء الأطفال مستقبلاً أفضل إذا ما حسنت إدارتها.

تصبّ الشفافية حول الإيرادات في مصلحة كل أصحاب الشأن تقريباً. فالمواطنون يحصلون على المعلومات الأساسية التي يحتاجونها لمساءلة حكوماتهم حول إدارة إيرادات مواردهم الطبيعية. والشركات تحصل على بعض الحماية من مزاعم الفساد أو التواطؤ، كما تحصل على مزيد من التكافؤ في مجالات التنافس مع غيرها من الشركات. والحكومات تحصل على مناخ مؤات أكثر للاستثمار ويمكن أن تتوصل لمعرفة الفاسدين داخل صفوفها، وأن تزيد الإيرادات التى تتدفق على خزينتها. وعلى سبيل المثال، يُقال إن "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI" في نيجيريا أدخلت حوالي ١ مليار دولار إلى خزينة الحكومة النيجيرية عن صناعة النفط والغاز في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، نتيجة لعمليات التحقق التي شرعت بها.[٢٣٦]

وفي السودان، ترتبط الشفافية حول الإيرادات بشكل معقد بعملية السلام التي وضعت نهاية لأطول حرب أهلية في أفريقيا. تقوم اتفاقية السلام الشامل على قاعدة تقاسم الثروة النفطية بين الأعداء السابقين. والقدرة على القيام بتقاسم عادل تتوقف بشكل حاسم على الدقة في معرفة كمية النفط التي يتم إنتاجها في البلاد، ومعرفة أسعار بيعها. والحكومة القومية تنشر أرقام هذه الكمية، ولكن

المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمواطنين السودانيين التحقق من هذه الأرقام. إن عدم القدرة على التحقق من هذه الأرقام مسألة مقلقة، ولا سيما في بلد شهد جيلين اثنين من النذاع والقتال وعدم الثقة.

هذا وتسود لدى الكثير من الجنوبيين مشاعر الريبة، وهناك فكرة منتشرة على نطاق واسع بأن حكومة الخرطوم تحتال على حكومة الجنوب بمبالغ ضخمة من أموال النفط.

و تثير التحليلات الواردة في هذا التقرير تساؤلات خطيرة بشأن دقة كميات النفط التي نشرتها حكومة الخرطوم. فالأرقام الخاصة بكمية النفط المنتجة في مربعات النفط الجنوبية، والتي تنشرها حكومة الخرطوم، لا تتطابق مع ما تنشره شركة الصين الوطنية للبترول CNPC المملوكة للدولة. وهناك أيضاً فروقات في بيانات مبيعات النفط الصادرة عن حكومة الخرطوم وعن الصحافة المتخصّصة بالنفط.

بالإضافة إلى هذه الفروقات، هناك أيضاً مسائل تتعلق بمئات ملايين الدولارات من عائدات النفط المتأخرة المستحقة على حكومة الخرطوم لحكومة الجنوب، ولأن شركة النفط المملوكة للدولة التابعة لحكومة الخرطوم تمتلك حصصاً في جميع المربعات النفطية وتحقق أرباحاً لا يتم تقاسمها مع الجنوب، ولأن صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA لم يعمل على تثبيت عائدات النفط، ولأن حكومة الخرطوم تجري استقطاعات من حصة الجنوب في أموال النفط مقابل الخدمات الأخرى المقدَّمة.

وعندما تؤخذ كل هذه المسائل بعين الاعتبار، فإنها تشكل معاً مبرراً قوياً لقيام طرف مستقل بالتحقق من أرقام النفط. إن مثل هذا التحقق ليس صعباً من الناحية التقنية، ولكنه يتطلب إرادة سياسية. كما يتطلب القيام بتدقيق ومراجعة أرقام النفط على أن تكون نتائج هذه المراجعة متاحة أمام الجمهور، وأن تقوم شركات النفط بنشر المدفوعات التي تقدمها إلى الحكومة.

و مثل هذه الشفافية مطلوبة للمساعدة على إيجاد الثقة اللازمة لجعل الوحدة جذابة. وبصورة مماثلة، إذا قام الجنوبيون بالتصويت لصالح الاستقلال، ستصبح الدولة الجديدة في جنوب السودان البلد الأكثر اعتماداً على النفط في العالم، وبالتالي البلد الأكثر حاجة للشفافية.

ويجب أن تبذل الأطراف الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل، بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، المزيد من الجهود لتعزيز هذه الشفافية. كما يتعيّن عليها إقناع حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب بالتوصل إلى اتفاق بشأن ما سيحدث لاقتسام عائدات النفط، سواء صمدت الوحدة أو نشأ الاستقلال في نهاية عام ٢٠١١، عندما ينتهي الترتيب الحالي لتقاسم الثروة.

© Pete Souza / whitehouse.gov

سكوت جريشون المبعوث الرسمي للرئيس الأمريكي باراك أوباما للسودان. في يوليو ٢٠٠٩ قال أوباما في حديث له في غانا أن «التنمية تعتمد على الحكم الجيد حيث أنه عامل من العوامل التي كانت دوما مفقودة في العديد من الأماكن ولمدة طويلة بأكثر مما ينبغي. وهذا هو التغير الذي يمكن أن يكسر أغلال أفريقيا ويقف في سبيل قدراتها»

عشر توصيات رئيسية

١ يجب التحقق من كميات النفط المنـتجة وكميات صادراته ومبـيعاته التي يعتمد عليها تقاسم الإيرادات

■ يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب العمل على ساصدار قوانين تفرض على شركات الموارد الطبيعية التي تعمل في أراضيها أن تكشف عن العائدات التي تدفعها للحكومات، وتفرض على الحكومة أن تـنشر إيصالات بما استلمته من أموال. ويقع من ضمن صلاحيات المجلس التشريعي في الجنوب إصدار مثل هذا القانون. وينبغي أن يشمل هذا القانون أي مدفوعات نقدية أو عينية: وهذا يعني أنه يتوجب على شركات النفط الكشف عن كميات النفط التي تقدمها إلى الحكومات كجزء من "عقود تقاسم الإنتاج". ومن شأن فهذا الكشف من شأنه إيجاد مجموعتين من الكميات: ما تقول الشركات إنها تدفعه وما تقول الحكومات إنها تـتلقاه. كما ينبغي إنشاء هيئة من أصحاب الشأن للإشراف على الكشف عن هذه الكميات والأرقام. وتوفر "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI" النصح والمشورة إلى كل من الحكومتين للعمل على سن هذا القانون مع الانـتباه إلى أنه، في الوقت الحاضر، لا يمكن للحكومة القومية ولا لحكومة الجنوب الانضمام إلى مبادرة EITI: بالنسبة للحكومة القومية، لأن المجتمع المدني لا يتمتع بحرية التعبير، وبالنسبة لحكومة الجنوب لأن حكومات المناطق الفرعية لا تستطيع الانضمام حالياً. وإذا كان لجنوب السودان أن يصبح دولة مستقلة عقب استفتاء عام ٢٠١١، ينبغي أن يصبح دولة مرشحة للانضمام إلى مبادرة EITI.

© Simon Townsley / Rex Features

■ ينبغي أن تقوم شركة تحقـُق مستقلة بمراقبة كميات النفط المنتجة والمصدّرة في السوًدان، على أن تدفع الدول المانحة أجور وأتعاب هذه الشركة. ويجب أن تـنشر على الملأ النتائج التي تـتوصل إليها، كما يتعيّن على هذه الشركة أن تساعد على تدريب المسؤولين في حكومة جنوب السودان على كيفية مراقبة إنتاج النفط. وينبغي على شركة المراقبة هذه أن تخضع للمساءلة أمام "مفوضية التقدير والتقويم"، الهيئة التي يترأسها شخص أجنبي، والتي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام.

■ أرقام النفط التي يعتمد عليها تقاسم الإيرادات ينبغي أن تخضع للمراجعة من قبل مُراجع حسابات مستقل، تكون أجرته مدفوعة من قبل الدول المانحة. وهذه الأرقام تشمل كميات النفط المنتجة والمصدَّرة، والأسعار التي تباع بها ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها حكومة الخرطوم. ينبغي أن تعود عملية مراجعة الحسابات إلى عام ٢٠٠٥، عندما بدأ تطبيق اتفاق اقتسام الثروة، ويجب أن تكون نتائجها علنية. إن عملية مراجعة الحسابات لازمة للتحقق من أن الأسعار المعلنة صحيحة ودقيقة، وبالتالي أن حكومة الجنوب تتلقى حصتها العادلة من عائدات النفط.

■ ينبغي أن تنشر الحكومة القومية الأرقام عن قطاع النفط بفارق تأخير زمني لا يتعدى شهراً واحداً، حسبما أوصى به صندوق النقد الدولي[٢٣٧]. في الماضي، كان هناك فارق تأخير زمني لمدة سنتين حتى موعد نشر البيانات. يجب أن تـنشر المعلومات في الصحف، وليس فقط على الموقع الإلكتروني: فليس ما يُـنشر هو المهم، وإنما المهم أيضاً أن يشهد الناس بأنه يُـنشر فعلاً.

٢ ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن ما يحدث لتقاسم الثروة والترتيبات التعاقدية عندما ينتهي الاتفاق الحالي في عام ٢٠١١

■ يجب على المجتمع الدولي أن يضع الأولوية لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة القومية وحكومة الجنوب على تقاسم الثروة والترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. وذلك يشمل التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام خطوط أنابيب النفط، وما سيحدث للأموال الموجودة في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA وصندوق دعم الوحدة في فترة ما بعد عام ٢٠١١. وينبغي أن يتضمن أي اقتراح حول تقاسم الإيرادات بعد عام ٢٠١١ مراقبة من قبل طرف ثالث مستقل، تقوم بتمويله الجهات المانحة للسودان.

■ لقد أصبحت المصالح المتعلقة بالطاقة لكل من الصين واليابان معرضة للخطر في جنوب السودان. كما أن استثمارات الصين أيضاً على المحك. يتعين على البلدين استخدام نفوذهما لتعزيز الاستقرار من خلال تشجيع المناقشات بين الشمال والجنوب على تقاسم الإيرادات والترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١.

٣ التكاليف والرسوم المقتطعة من عائدات النفط ينبغي أن تخضع للمراجعة والتدقيق. وذلك يشمل المدفوعات من استثمارات شركات النفط، ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها حكومة الخرطوم

■ إن التكاليف التي تطالب بها الشركات النفطية، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على الأموال المتبقية لتقاسم الإيرادات، ينبغي أن تخضع أيضاً للمراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل، مع نشر النتائج التي يتوصل إليها لكي يطلع عليها الجمهور. يجب أن تعود مراجعات الحسابات إلى عام ٢٠٠٥، عندما بدأ تنفيذ اتفاق تقاسم الثروة، وأن تكون نتائجها علنية. ومن مصلحة كل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب القيام بهذه المراجعات.

■ إن البيانات النفطية المنشورة من قبل الحكومة القومية، والتي يتم عرضها على اللجنة المشتركة (بين الشمال والجنوب) لتوزيع عائدات النفط، ينبغي أن تتضمن تحليلاً مفصّلاً لبيانات التكاليف التي تطالب بها شركات النفط، بما فيها ذلك مبلغ التكلفة الاحتياطية لأموال النفط (ما يسمى بـ "النفط الفائض") المتبقية لتقاسم الإيرادات. ويجب أن يخضع هذا "النفط الفائض" أيضاً لعملية تقاسم الإيرادات. في الوقت الحاضر، ليس من الواضح ما إذا كان كذلك.

■ ينبغي مراجعة وتدقيق نسبة الثلاثة بالمائة التي تقتطعها حكومة الخرطوم كرسوم إدارية من حصة حكومة الجنوب في عائدات النفط. ويجب ألا تكون هذه الرسوم أكثر من التكاليف التي تم تكبدها فعلاً. بل يمكن القول إنه ينبغي ألا تكون هناك أية رسوم على الإطلاق، لأن حكومة الخرطوم تحصل على حصة ٥٠٪ من عائدات آبار النفط في الجنوب.

■ يجب التدقيق في رسوم خطوط الأنابيب. ففي الوقت الحالي، تبلغ هذه الرسوم نسبة كبيرة من عائدات النفط للحكومات (بين ثلاثة وثمانية في المئة في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٨)، ولكن لا يمكن للمواطنين السودانيين ولا يمكن لحكومة الجنوب التحقق من صحة الرسوم التي يتم اقتطاعها، لأن عقود خطوط الأنابيب لا تُنشر للجمهور. ينبغي أن تنشر هذه العقود حقاً.

■ إن شركة النفط القومية سودابت Sudapet، وشركتها الأم "المؤسسة السودانية للنفط SPC"، وشركة نايلبت Nilepet المملوكة لحكومة جنوب السودان، ينبغي مراجعة حساباتها كل سنة من قبل مُراجع حسابات مؤهل ومستقل، ويجب أن تكون تقاريره في متناول الجمهور. لقد جرت مراجعة الحسابات المالية لشركة سودابت في عاميْ ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وطلب صندوق النقد الدولي مراراً أن يتم نشرها، ولكن كل ما حدث حتى الآن هو تقديم ملخصات لها إلى موظفي صندوق النقد الدولي[٢٣٨]. في الوقت الراهن، لا تنشر سودابت حساباتها أو تقاريرها السنوية، على الرغم من كونها شركة منتجة لكميات كبيرة من البترول[٢٣٩]. ويبدو أن "المؤسسة السودانية للنفط SPC" تعدّ تقريراً سنوياً تطلع عليه المفوضية القومية للبترول، ولكنه لا يوضع في متناول الجمهور[٢٤٠].

٤ كلا الطرفين في اتفاقية السلام يجب أن يشتركا في الإشراف على تسويق نفط البلاد

■ يجب أن تباع حصص الحكومات من النفط الخام من قبل مؤسسة للمبيعات، مثل شركة النفط المملوكة للدولة، سودابت، مع إنشاء هيئة إشرافية مشتركة بين الشمال والجنوب للمراقبة والإشراف على مبيعات النفط. وينبغي أن تضم الهيئة الإشرافية ممثلين لكل من حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب. ويتعيّن أن تكون لها صلاحية الاطلاع على جميع وثائق المبيعات، وصلاحية تحديد الطريقة التي يتم بها تنظيم عمليات البيع. في الوقت الحاضر، تقوم وزارة الطاقة القومية في الخرطوم ببيع النفط (الذي تعود إيراداته لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب)، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة حول الأسعار المنشورة لمبيعات النفط.

■ يجب أن تتم كافة عمليات بيع حصص الحكومات من النفط الخام عن طريق مناقصة عامة ، وأن تذهب إلى أعلى سعر معروض في كل عطاء. لقد جرت مناقصات مغلقة في الماضي، وكانت الشركات الصينية فقط هي التي تمكنت من المشاركة فيها.

© Global Witness

٥ يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشفافية

■ إن الأطراف الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل، ومن بينها المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، قامت بدعم اتفاق تقاسم العائدات النفطية من خلال التوقيع على اتفاقية السلام، ولكنها لم تفعل ما يكفي لتعزيز الشفافية التي تؤسس لها الاتفاقية. إن هذه الأطراف، وغيرها من البلدان المعنية بالشأن السوداني، يجب أن تفرض على الحكومة القومية وحكومة الجنوب أن تكونا أكثر شفافية، وينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة الجنوب وحكومات الولايات لتحقيق هذه الغاية.

■ إن السودان بلد من بلدان "التعاون الأساسي" في برنامج "النفط من اجل التنمية" النرويجي. وعلى النرويج أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تنشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضياع الفرصة التي يتيحها ما تقدمه من مساعدة إنمائية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد.

■ يجب أن تستخدم الصين واليابان نفوذهما القويّ، نظراً لكونهما أهمّ المشترين للنفط السوداني، من أجل تعزيز الشفافية. كما تـتمتع الصين بمزيد من النفوذ لأن شركاتها المملوكة للدولة تمتلك معظم الحقوق في جميع حقول النفط السودانية المنتجة، باستـثناء حقل واحد. وينبغي أن تكون الدول المستوردة للنفط السوداني شفافة بخصوص كميات وارداتها، بحيث تصبح بمثابة مصدر للتـثبت من أرقام الصادرات. في الوقت الحاضر، تقوم الصين واليابان بالإبلاغ عن وارداتهما من النفط السوداني، ولكن لا تـقوم بذلك جميع الدول المستوردة.

٦ ينبغي أن يكون هناك المزيد من الرقابة على إيرادات النفط، لدى الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات

■ يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تنشر حساباتها الحكومية بعد مراجعتها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تقوم حكومة الجنوب بتعيين مُراجع عام (هذا المنصب شاغر في الوقت الحاضر، على الرغم من أنه منصب إلزاميّ بموجب الدستور)، وأن تـنشر تقارير شركة المحاسبة البريطانية PKF، التي تقوم بتدقيق حسابات حكومة الجنوب. كما يتعيّن على حكومة الخرطوم أن تجعل تقارير المُراجع العام للحسابات القومية متاحة على نطاق أوسع.

■ يتوجب على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تنشر الأرقام الخاصة بأموال النفط التي قامت بتحويلها (في حالة الحكومة القومية) أو استلامها (في حالة حكومة الجنوب وحكومات الولايات)، وأن تصرّح من أين أتت هذه الأموال (من تقاسم عائدات النفط، أو من صندوق حساب تـثبيت إيرادات البترول ORSA، أو من سداد المتأخرات أو غيرها). وينبغي نشر هذه الأرقام في الصحف، وليس فقط على الموقع الإلكتروني. في الوقت الراهن، تنشر الحكومة القومية بيانات عن كمية أموال النفط التي تقوم بتحويلها، ولكن ليس في الوقت الصحيح دائماً. كما أن حكومة الجنوب وحكومات الولايات لا تنشر بانتظام بيانات عن كمية أموال النفط التي تـتلقاها.

■ ينبغي أن تقوم الأطراف الدولية المانحة بتقديم الدعم التقني إلى حكومات الولايات المنتجة للنفط، وإلى المجموعتين العرقيتين: قبيلة دينكا نقوك وقبيلة المسيرية، لإدارة ملايين الدولارات من عائدات النفط التي تستلمها، أو سوف تستلمها.

■ يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تكشف هوية الأشخاص المفوضين بالتوقيع على حسابات العائدات النفطية، بما فيها صندوق حساب تـثبيت إيرادات البترول ORSA.

■ يتوجب على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تبيّن كيف تعتزم إنفاق عائدات النفط، وأن تذكر في نهاية السنة كيف أنفقت بالفعل تلك العائدات.

٧ يجب استخدام عائدات النفط المودعة في حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، لتثبيت الإيرادات فعليا

■ ينبغي إنشاء القواعد التنظيمية التي يتقرّر بموجبها متى تُسحب أموال من صندوق حساب تثبيت الإيرادات ORSA، وأهم قاعدة بينها هي أنه إذا كان سعر النفط أعلى من المستوى المرجعيّ، فإنه يجب ألا تُسحب أي أموال. وما لم يتم تطبيق هذه القاعدة، فإن الحساب لن يستطيع تحقيق هدفه في تثبيت الإيرادات.

■ ينبغي إنشاء هيكلية شفافة لأسلوب الإدارة الجيدة (الحوكمة) لصندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، حسبما أوصى به البنك الدولي.

■ يتعين إنشاء حسابين منفصلين لتثبيت إيرادات النفط في الشمال وفي الجنوب. فمن شأن ذلك تمكين كلا الطرفين من اتخاذ القرارات حول كميات الأموال التي يسحبانها من هذا الحساب، وتمكين الجنوب من اكتساب الفوائد على أمواله المدخرة. في الوقت الحاضر، هناك حساب واحد يشترك فيه الشمال والجنوب، والطرفان ملزمان بأن يسحبا الأموال منه في نفس الوقت معاً.

■ ينبغي إيداع عائدات كل مزائج النفط السوداني في حساب تثبيت الإيرادات ORSA، إذا كانت الأسعار فوق المستوى المرجعيّ. في الماضي، لم تودع إلا عائدات مزيج النيل، وليس مزيج دار.

٨ ينبغي تجنب حالات تضارب المصالح في شركات النفط المملوكة للدولة السودانية، وتلك المملوكة لحكومة جنوب السودان

■ في الوقت الحاليّ، يقوم نفس الأشخاص بإدارة شركات النفط في السودان والرقابة عليها أيضاً. وهذا ينطبق على كل من شركة النفط سودابت Sudapet المملوكة للدولة، وشركة نايلبت Nilepet المملوكة لحكومة جنوب السودان.

٩ ينبغي أن تعمل "المفوضية القومية للبترول" حسب الطريقة المحدّدة لها في اتفاقية السلام

■ ينبغي أن تقوم المفوضية القومية للبترول بوضع سياسات الطاقة في البلاد. والخطوات الأولى لتحقيق ذلك هي أن تعقد المفوضية اجتماعات منتظمة، وأن يكون هناك فريق كامل من الموظفين في السكرتارية الخاصة بها.

١٠ ينبغي تعيين عدد أكبر من الجنوبيين في مناصب خاصة بقطاع النفط

■ يجب أن تنظر الجهات المانحة للسودان في سبل ووسائل لبناء قدرات الجنوبيين في قطاع النفط، من أجل زيادة فرص العمل المتاحة لهم في شركات النفط ووزارة الطاقة القومية. وقد حدّدت اتفاقية السلام نتائج مستهدفة لعدد الجنوبيين الذين يجب تعيينهم في المناصب المتوسطة والمناصب العليا في قطاع الخدمة المدنية القومية، ولكن لا يتم الوفاء بها حالياً.

© Tom Pilson / Panos Pictures

الملحق ا

منهجية البحث لتحليل أرقام صادرات النفط

من المهم الانـتباه إلى أن كلاً من الطرق والأساليب المذكورة أدناه لا تقدم إلا إشارات تقريبية فقط لحجم صادرات النفط من السودان. وهذا يعني أن الفروقات الصغيرة في الأرقام لا تـثبت بالضرورة أي خطأ في الأرقام التي نشرتها الحكومة القومية (أو البلدان المستوردة).

ومعظم المعلومات التي نشرتها حكومة الخرطوم تشير إلى الصادرات من جانب الحكومة، لأن هذه الصادرات فقط هي التي لها صلة بعملية تقاسم الثروة، ولكن هناك بعض الأرقام المتوفرة عن إجمالي الصادرات.

(أ) مقارنة حجم الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية مع حجم الواردات النفطية التي نشرتها الهيئات الجمركية في البلدان المستوردة

إن كميات النفط الخام السوداني التي تعلن البلدان الأخرى أنها تستوردها متوفرة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية[٢٤١]، وهي مجموعة من الإحصاءات التي تم جمعها من هيئات الجمارك في مختلف البلدان. وبالنسبة للبلدان غير المُدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة، تم شراء أرقام إحصائية مرادفة لها، ومستمدة من هيئات الجمارك الوطنية من مؤسسة "خدمات البيانات التجارية Data Trade Services"، وهي مؤسسة تجارية خاصة. ومع ذلك، فلا تزال بيانات بعض البلدان المستوردة غير متوفرة. لقد تم تقدير كمية البيانات المفقودة من خلال مقارنة البيانات المتوفرة مع الوثيقتين الوحيدتين اللتين تم العثور عليهما، واللتين ذكرتا قائمة بجميع البلدان التي يصدّر السودان النفط إليها. وقد أعدّ بنك السودان هاتين الوثيقـتين، وكانت إحداهما عن العام ٢٠٠٦ والأخرى عن الفترة بين يناير وسبتمبر٢٠٠٧.[٢٤٢] وبالنسبة لعام ٢٠٠٦، لم تـتوفر البيانات الجمركية من البلدان المستوردة في خمسة في المئة من قيمة الصادرات التي أفاد بها بنك السودان. وبالنسبة للفترة بين يناير وسبتمبر ٢٠٠٧، لم تـتوفر البيانات الجمركية من البلدان المستوردة في أربعة في المئة من قيمة الصادرات التي أفاد بها بنك السودان. وتستخدم عمليات تحليل بيانات الاستيراد والتصدير المذكورة في هذا التقرير الرقم الأكثر تحفظاً بين هذين الرقمين. وبعبارة أخرى، فإنها تفترض أن صادرات النفط الخام من السودان كانت بنسبة أربعة بالمائة أكثر مما تذكره البلدان المستوردة، لأن البيانات لم تكن متوفرة من جميع البلدان المستوردة.

ووردت البيانات من "قاعدة بيانات الأمم المتحدة" ومن مؤسسة "خدمات البيانات التجارية" بالكيلوجرام أو بالطن، في حين أن البيانات التي قدمتها الحكومة السودانية كانت بعدد البراميل من النفط. وقد تم تحويل الوزن إلى الحجم باستخدام كثافة ٧,٤٥٢ برميل للطن الواحد. وهذه هي الكثافة المحدّدة للنفط السوداني[٢٤٣].

كميات النفط الخام المصدّرة من السودان، وفقاً لما ذكرت الحكومة السودانية ووفقاً لما ذكرت البلدان المستوردة

	أرقام الحكومة السودانية عن حجم الصادرات النفطية	أرقام البلدان المستوردة عن حجم واردات النفط السوداني[٢٤٤]	الاستنتاجات
٢٠٠٦	٩٠,١ مليون برميل[٢٤٥]	٩١,٠ مليون برميل[٢٤٦]	أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة
٢٠٠٧	١٣٧,٨ مليون برميل[٢٤٧]	١٣٣,٦ مليون برميل[٢٤٨]	أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة
٢٠٠٨	١٣٥,٢ مليون برميل[٢٤٩]	١٣٢,٥ مليون برميل[٢٥٠]	أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة

كميات النفط الخام المصدّرة من السودان، وفقاً لما ذكرت الحكومة السودانية ووفقاً لما يُستخلص من الطاقات الاستيعابية للناقلات التي رست في مرفأ تصدير النفط

	أرقام الحكومة السودانية عن حجم الصادرات النفطية	إجمالي القدرة الاستيعابية لجميع الناقلات التي رست في مرفأ تصدير النفط الخام في بورسودان	النسبة المئوية التي كانت بها القدرات الاستيعابية للناقلات أكبر من أرقام الحكومة
٢٠٠٦	٩٠,١ مليون برميل[٢٥٢]	١٠١,١ مليون برميل	٪١٢
٢٠٠٧	١٣٧,٨ مليون برميل[٢٥٣]	١٦١,٠ مليون برميل	٪١٧
٢٠٠٨	١٣٥,٢ مليون برميل[٢٥٤]	١٦٠,٦ مليون برميل	٪١٩

(ب) المقارنة بين كميات الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية والحجم الإجمالي لناقلات النفط التي رست في ميناء بورسودان

تم استحصال سجلات جميع الناقلات التي وصلت إلى مرفأ البشاير في بورسودان (مرفأ تصدير النفط) في الفترة بين ١ يناير و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦. وتم تحويل طاقة الحمولة الكلية للناقلات من عدد الأطنان إلى عدد البراميل، باقتطاع كمية ١٠,٠٠٠ طن من طاقة الحمولة الكلية، وذلك عن أفراد الطاقم والوقود والمياه وغيرها، وعلى افتراض أن كثافة النفط الخام هي ٧,٤٥٢ برميل للطن الواحد[٢٥١].

وتم في هذا التحليل إدراج ناقلات المنتجات النفطية وناقلات المنتجات العامة التي رست في مرفأ البشاير، بالإضافة إلى ناقلات النفط لأنه يتم تصدير النفط الخام فقط من مرفأ البشاير. أما الناقلات غير النفطية، فإنها تمثل ٣٪ و ٤٪ و ١١٪ من إجمالي طاقة الحمولة الكلية للناقلات التي وصلت إلى مرفأ البشاير في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي.

الملحق ٢

منهجية البحث ونتيجة تحليل أسعار النفط

حصلت مؤسسة جلوبال ويتـنس على تقديرات لثمن مبيعات النفط السوداني من الصحافة المتخصّصة بالنفط، وأجرت مقارنة لهذه التقديرات مع أرقام المبيعات التي نشرتها الحكومة السودانية. وبطبيعة الحال، فإن هذه لا تعتبر إلا وسيلة للمقارنةالتقريبية: أرقام مبيعات النفط التي نشرتها الصحافة تأتي في معظمها من خلال تسريبات من شركات النفط. وفي بعض الأحيان، قد تكون لدى المشترين والبائعين على حد سواء أسباب ومبرّرات كثيرة لتضخيم أو تقليل السعر في عملية بيع محدّدة. وقد وردت كل المعلومات الصحافية من صحيفة RIM Crude Intelligence اليومية.

ولا يتضمن تحليلنا إلا سعر عطاءات النفط الخام للمؤسسة السودانية للنفط SPC المملوكة للدولة، وليس سعر بيع النفط من قبل الشركات العاملة، لأن من الواضح أن هذا السعر لا يخضع لتقاسم الإيرادات. ولم يتم إدراج الصفقات لأجل، والتي تبيع فيها المؤسسة السودانية للنفط SPC كمية معينة من النفط لمشترٍ واحد خلال عدد من الأشهر، وذلك لأن السعر في هذه الصفقات يرتبط بمعادلة خاصة لمتوسط أسعار البيع في تلك الأشهر، وهو ما لم يكن متوفراً. وقد تم تحليل بيانات مزيجيْ النفط السوداني، مزيج النيل ومزيج دار، بشكل منفصل. وجميع الأسعار المنقولة عن كل من الحكومة والصحافة كانت أسعار التسليم على ظهر السفينة (fob)، وبعبارة أخرى، لم تكن تـتضمن تكاليف النقل.

إن الصحافة المتخصّصة بالنفط تـنقل ثمن مبيعات النفط ليس بعدد الدولارات للبرميل، ولكن بالدولارات للبرميل بالمقارنة مع سعر مرجعيّ للنفط الخام. وقد نقلت عطاءات مزيج خام النيل السوداني بالنسبة للسعر المرجعيّ لمزيج خام ميناس الإندونيسي ICP. أما عطاءات مزيج دار السوداني، فقد نقلت بالنسبة لسعر مزيج برنت القياسي المؤرخ. وتم الحصول على المتوسط الشهري لأسعار النفط لهذين الخامين المرجعيين من إدارة معلومات الطاقة (التابعة للحكومة الأمريكية)[٢٥٥] من أجل احتساب سعر البرميل لكل من مزيج النيل ومزيج دار.

وتم نقل بيانات الحكومة مع فارق تأخير زمني لشهر واحد[٢٥٦]. وبعبارة أخرى، فإن ما تقول الحكومة بأنه الكمية المباعة في فبراير، على سبيل المثال، تمت مقارنتها بأسعار الصحافة في يناير.

وجرى تحليل البيانات عن سعر كل شحنة من كل مزيج وعن كل شهر، خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠٠٧، ومن يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٨. ولم تكن الأرقام الحكومية لأسعار البيع متوفرة عن الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ٢٠٠٧. كما لم يتضمن التحليل الأرقام الحكومية لمبيعات الكميات الضئيلة من النفط، والتي لا تنشرها الصحافة. ولم تتم مقارنة المتوسطات الشهرية لأسعار البيع المنشورة من قبل الصحافة والحكومة، لأنه لم تكن جميع المبيعات منشورة في الصحف، وبالتالي فإن متوسط الأسعار المنشور في الصحافة لا يمثل بالضرورة المبيعات الكاملة للشهر المقصود.

وفي كل شهر، تم احتساب التقدير الأكثر تحفظاً لأي فروقات بين مجموعتيْ البيانات. فعلى سبيل المثال، إذا ذكرت الحكومة أسعار عمليات بيع مختلفة بأنها ٣٠ دولاراً، ٣١ دولاراً و ٣٢ دولاراً، وذكرت الصحافة سعر عملية بيع واحدة بأنه ٣٣ دولاراً، تم تسجيل الفرق بدولار واحد فقط. وتبقى هذه الطريقة وكأنها تعطي تقديراً أقل لإجمالي الفروقات المرجّح.

ويمكن تفسير الفروقات الصغيرة، بين البيانات المقدَّمة من الحكومة وتلك المقدمة من الصحافة، بوجود فارق تأخير زمني بين موعد الإبلاغ عن عملية بيع و/ أو موعد إجراء الصفقة و/ أو موعد استلام النفط، وخصوصاً قرب نهاية الشهر.

ونتائج التحليلات مبـيّـنة في الجداول أدناه.

مقارنة أسعار مزيج النيل التي ذكرتها الصحافة المتخصصة بالنفط، مع أسعار وزارة المالية

الشهر [٦٠]	الأسعار التي ذكرتها الصحافة[٦١]	الأسعار التي ذكرتها وزارة المالية	الحدّ الأدنى للفروقات إيجابي: سعر الصحافة أعلى من سعر الحكومة؛ سلبي: سعر الصحافة أقل من سعر الحكومة
فبراير ٢٠٠٨	٧٥,٧٥$ ٧٥,٧٥$	٧٩,٦٩$ ٨١,٣٢$ ٨٤,٣٣$ ٨٤,٣٣$ ٨٢,٥١$	٣,٩٤$- ٥,٥٧$-
مارس ٢٠٠٨		٥٦,٧٨$ ٥٦,٤٧$ ٥٥,٣٨$	٠,٤٢$-
يونيو ٢٠٠٨	٥٨,٩٠$	٥٨,٠٤$ ٥٩,٦٢$ ٥٩,٦٢$ ٥٧,٩٣$ ٥٧,٦٧$	١,١٩$ ٧,٢٤$ ٧,٨٧$
يوليو ٢٠٠٨	٦٥,٨٢$	٦٥,٣١$ ٦٤,٦١$ ٦٥,٣١$ ٦٤,٩٦$	٢٠,٠٥$ ٢٠,١٥$
نوفمبر ٢٠٠٨	٢٥,٩٥$ ٢٩,٤٥$	٨٠,٧٨$ ٨١,٠٣$ ٨٠,٧٨$ ٨١,١٣$	١٠,٩٥$ ١٤,٤٥$
ديسمبر ٢٠٠٨	٥,٧٥$ ٥,٩٥$	٢٠,٥٨$ ١٦,٨٧$ ٢٠,٧١$ ١٦,٨٧$ ٢٠,٥٨$	١١,١٢$- ١٠,٩٢$-

مقارنة أسعار مزيج دار التي ذكرتها الصحافة المتخصصة بالنفط، مع أسعار وزارة المالية

الشهر [٢٥٧]	الأسعار التي ذكرتها الصحافة [٢٥٨]	الأسعار التي ذكرتها وزارة المالية	الحدّ الأدنى للفروقات (إيجابي: سعر الصحافة أعلى من سعر الحكومة؛ سلبي: سعر الصحافة أقل من سعر الحكومة)
يناير ٢٠٠٧	٥٢,٩٥$ ٥٢,٧٥$ ٥٢,٩٥$	٤٦,٧٧$ ٤٨,٩٢$ ٥٠,٩٣$	٢,٠٢$ ٤,٠٣$ ٥,٩٨$
فبراير ٢٠٠٧		٥٦,٧٨$ ٥٦,٤٧$ ٥٥,٣٨$	لا توجد بيانات
مارس ٢٠٠٧	٥٨,٩٠$	٥٨,٠٤$ ٥٩,٦٢$ ٥٩,٦٢$ ٥٧,٩٣$ ٥٧,٦٧$	لا شيء
أبريل ٢٠٠٧	٦٥,٨٢$	٦٥,٣١$ ٦٤,٦١$ ٦٥,٣١$ ٦٤,٩٦$	٠,٥١$
مايو [٢٥٩] ٢٠٠٧	٦٤,٦٨$ ٦٥,٠٣$ ٦٥,٣٨$ ٦٥,٩٣$ ٦٥,٩٣$ ٦٥,٩٣$	٦٥,٨١$ ٦٥,٥٧$ ٦٦,٠٣$ ٦٥,٧٨$	٠,٨٩$-
يونيو ٢٠٠٧	٦٨,١٤$	٦٦,٠٣$ ٦٨,١٠$ ٦٨,٣٤$ ٦٨,١٠$ ٦٧,٩٤$	لا شيء
يوليو ٢٠٠٧	٧٦,٨٨$ ٧٧,٨٨$ ٧٧,٥٠$	٧٧,٥٨$ ٧٦,٦٤$ ٧٧,٤٣$ ٧٧,٤٣$	٠,٣٠$
يناير ٢٠٠٨	٩١,٠٢$ ٩١,٢٧$	٨٩,٦٦$ ٩٠,٥٦$ ٩٠,٤٥$	٠,٧١$ ٠,٥٧$
فبراير ٢٠٠٨	٩٤,٠٩$ ٩٤,٣٩$	٨٩,٦٦$ ٩١,٦٠$ ٩٤,١٦$ ٩٣,٨٨$ ١٠٠,٥٠$	٠,٢٣$ ٠,٢١$
مارس ٢٠٠٨	١٠٢,٣٩$ ١٠١,٨٤$ ١٠٠,٦٤$ ١٠٠,٥٧$	١٠٢,٢٦$ ١٠١,٤٩$ ١٠١,٦٢$ ١٠١,٧٠$	٠,١٣$
أبريل ٢٠٠٨	١٠٧,٤٢$ ١٠٤,٩٧$ ١٠٧,٤٢$ ١٠٤,٩٧$	١٠٥,٠٩$ ١٠٦,١٥$ ١٠٦,٠٢$ ١٠٥,٥٤$ ١٠٤,٨٤$	١,٢٧$ ١,٢٧$

يلحق

الشهر	الأسعار التي ذكرتها الصحافة	الأسعار التي ذكرتها وزارة المالية	الحدّ الأدنى للفروقات (إيجابي: سعر الصحافة أعلى من سعر الحكومة؛ سلبي: سعر الصحافة أقل من سعر الحكومة)
مايو ٢٠٠٨	١٢٢,٤٧$	١٠٧,٢٩$ ١٠٦,١٤$ ١٢١,٨٨$ ١٢٢,٤٩$ ١٢٢,٠١$	لا شيء
يونيو ٢٠٠٨	١٣٣,٥٠$ ١٣٢,٦٠$ ١٣٢,٥٠$ ١٣٠,٥٠$	١٢١,٩٦$ ١٣١,٦٣$ ١٢٠,٩٦$ ١٣٢,٣٧$ ١٣٢,٢٨$	١,١٣$ ٠,٣٢$ ٠,٨٧$
يوليو ٢٠٠٨	١٣٣,٢٨$ ١٣٢,٩٨$	١٣٢,٥٣$ ١٣١,٩٣$ ١٣٢,٣٧$ ١٣٢,٢٨$	٠,٧٥$ ٠,٦١$
أغسطس 2008	١١٤,١٠$ ١١٩,٠٥$ ١١٤,١٠$	١١٢,٢٤$ ١١٤,٠٨$ ١١٣,٩٩$	١,٨٦$ ٠,١١$ ٤,٩٧$
سبتمبر ٢٠٠٨	٩٦,٦٠$ ٩٦,٦٠$	٩٧,٠٠$ ٩٦,٩٥$ ٩٧,٢١$	-٠,٣٥$ -٠,٤٠$
أكتوبر ٢٠٠٨		٧١,٦٨$ ٧٢,٩٤$	لا توجد بيانات
نوفمبر ٢٠٠٨	٥١,٢٩$	٥٣,٦١$ ٥٠,٩٤$ ٥١,٢٩$	لا شيء
ديسمبر ٢٠٠٨		٣٧,٠٩$ ٣٥,٠٩$	لا توجد بيانات

الملاحظات والإشارات المرجعية

١ يشير التقرير السنوي للشركة الصين الوطنية للبترول CNPC إلى كمية النفط الإجمالية التي تم إنتاجها في المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦. وقد نشرت حكومة الخرطوم أرقاماً لكمية النفط التي تم إنتاجها في المربعات ١ و ٢ و ٤ في عام ٢٠٠٥ لكنها لم تنشر أرقام المربع ٦. ولأغراض هذه الدراسة، تم الحصول على ثلاثة تقديرات لكمية النفط التي تم إنتاجها في المربع ٦، وتم استخدام أكبر رقم بينها – وهو في الواقع الرقم الذي نشرته الشركة الوطنية الصينية للبترول.

٢ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع http://comtrade.un.org/db/ وتقول الصين إنها استوردت ما قيمته ١٢٩,٠ مليار دولار من النفط الخام في عام ٢٠٠٨، كان من بينها ٦,٣ مليار دولار أو ٤,٩٪ قد جاء من السودان.

٣ اشترت اليابان ٢٩٪ من مجموع صادرات النفط الخام السوداني في عام ٢٠٠٧، وهي آخر سنة تتوافر إحصاءات بشأنها. وقام السودان بتصدير ١٣٧,٨ إلى ١٣٩,٦ مليون برميل من النفط في عام ٢٠٠٧ [بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان، انظر الإشارات المرجعية في أماكن أخرى من هذا التقرير]. وقد استوردت اليابان ٤١,٠ مليون برميل من النفط من السودان في عام ٢٠٠٧ [خدمات البيانات التجارية، نقلاً عن إحصاءات الجمارك اليابانية؛ وقد تم تحويل الأعداد من الوزن إلى الحجم على افتراض أن الكثافة تساوي ٧,٤٥٢ برميل لكل طن].

٤ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع أحد الدبلوماسيـين في ديسمبر ٢٠٠٨.

٥ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع وزير في حكومة الجنوب في ديسمبر ٢٠٠٨.

٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع أحد الدبلوماسيـين في أغسطس ٢٠٠٨.

٧ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع نائب في المجلس التشريعي لجنوب السودان، في ديسمبر ٢٠٠٨.

٨ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ديسمبر ٢٠٠٨.

٩ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع أحد الدبلوماسيـين في ديسمبر ٢٠٠٨.

١٠ "الوحدة" هو الاسم الرسمي الذي تستخدمه الحكومة القومية؛ أما حكومة جنوب السودان فإنها تفضل اسم "أعالي النيل الغربية". وحدود الولاية على الخريطة مأخوذة من خريطة عام ٢٠٠٦ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772 SudanPlanning Map_A0_21Nov 06.pdf

١١ انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للحصول على أرقام جنوب السودان (لعام ٢٠٠٦)، وانظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://hdrstats.undp.org/indicators/23.html، للحصول على أرقام الدول الأخرى. ومن المقدّر أن ٩٠٪ من أفراد الشعب في جنوب السودان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وثاني أسوأ نسبة هي لنيجيريا حيث تبلغ ٧٠,٨٪ من أفراد الشعب النيجيري. إن العيش على دولار واحد في اليوم أو أقل، هو أصعب مما يبدو لأول وهلة: فهو ليس ما يشتريه الدولار في جنوب السودان، ولكن ما يعادله من حيث القوة الشرائية؛ وبعبارة أخرى، ما يشتريه الدولار في الولايات المتحدة.

١٢ رويترز، أعلى معدل لوفيات الأمهات أثناء الولادة هو في جنوب السودان، ٦ يونيو ٢٠٠٧، http://www.reuters.com/article/healthNews/idUSL0666311520070606. وهذا المقال ينقل عن رئيس صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنوب السودان السيد/ دراجودي بووا Dragudi Buwa قوله "إن المعدلات هي في الواقع ٢,٠٣٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة، وهي الأسوأ في العالم". وقد تم الإبلاغ عن نسبة وفيات الأمهات في جنوب السودان في عام ٢٠٠٦ في نشرة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مايو ٢٠٠٧، http://www.unfpa.org/emergencies/newsletter/frontlines_2007_05.pdf. يجب الانتباه إلى أن الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يضع جنوب السودان في أسوأ الاحتمالات على قدم المساواة مع سيراليون، مع تقدير مختلف قليلاً بـ ٢,٠٥٤ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة. وكلا التقديرين يشيران إلى أن أكثر من ٢٪ من الأمهات يمتن بسبب الولادة.

١٣ انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في جنوب السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للحصول على أرقام جنوب السودان (١٢,٦٪ في عام ٢٠٠٦)، وانظر كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للاطلاع على أرقام الدول الأخرى لعام ٢٠٠٨ (بعض البلدان لا توجد بيانات عنها) https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2091rank.html. إن معدلات وفيات الأطفال في جنوب السودان، عند مقارنة أرقام سنة ٢٠٠٦ مع أرقام العالم لسنة ٢٠٠٨، هي خامس اسوأ معدلات العالم بعد أنغولا وسيراليون وأفغانستان وليبيريا.

١٤ حكومة جنوب السودان، وزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا، نقلاً عن البحث الذي أجراه مركز السودان الجديد للإحصاء بالتعاون مع منظمة اليونيسف التي وجدت أن الأطفال في جنوب السودان لديهم أقل إمكانية في العالم للحصول على التعليم الابتدائي http://www.moest.gov.sd/start/index.php. ويشير الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه، في عام ٢٠٠٤ (قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل)، كان ٢٠٪ من الأطفال قد تم تسجيلهم في مدارس ابتدائية في جنوب السودان، وأن ٢٪ من الأطفال فقط أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي [http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm]. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل، تم تسجيل ٧١٪ من الأطفال في مدارس ابتدائية في عام ٢٠٠٦ [http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/The%20Millennium%20Development%20Goals%20Report%202008.pdf]

١٥ في عام ٢٠٠٦، وهو نفس العام لأرقام جنوب السودان، توفي ١٠,٥٪ من الأطفال في شمال السودان قبل بلوغهم سن الخامسة. وفي جنوب السودان كانت النسبة ١٢٪ [http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm]. مع العلم أنه في الآونة الأخيرة، في عام ٢٠٠٨، يقول كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات الأمريكية أن معدل وفيات الأطفال كانت ٨,٧٪ في جميع أنحاء السودان. وتحتل هذه النسبة الدرجة الـ ١٥ الأسوأ في العالم [https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2091rank.html].

١٦ انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm الذي ينقل عن تقرير موحد مؤقت، حول الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان، أن ٢١٪ من الأطفال في شمال السودان ينهون دراستهم الابتدائية.

١٧ انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للاطلاع على أرقام شمال السودان (لعام ٢٠٠٦)، وانظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://hdrstats.undp.org/indicators/23.html، للحصول على أرقام الدول الأخرى. ومن المقدر أن ٥٠٪ من السكان في شمال السودان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. والنسبة السيئة التالية هي لنيجيريا، حيث تبلغ ٧٠,٨٪ من السكان.

١٨ لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين http://web.archive.org/web/20041210024759/http://www.refugees.org/news/crisis/sudan.htm.

١٩ صحيفة نيويورك تايمز، الحرب في السودان؟ ليس حيث تـتدفق الثروة النفطية، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦، نقلاً عن مقابلة مع عبدا يحيى المهدي، وزير المالية السابق.

٢٠ منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس ٢٠٠١. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf

٢١ منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس ٢٠٠١. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf وانظر منظمة هيومان رايتس ووتش، السودان والنفط وحقوق الإنسان، ٢٠٠٣، http://www.hrw.org/reports/2003/sudan1103/sudanprint.pdf.

٢٢ منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس ٢٠٠١. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf.

٢٣ منظمة هيومان رايتس ووتش، السودان والنفط وحقوق الإنسان، ٢٠٠٣، http://www.hrw.org/reports/2003/sudan1103/sudanprint.pdf.

٢٤ تقرير هاركر Harker، أمن الإنسان في السودان: تقرير بعثة التقييم الكندية، يناير ٢٠٠٠، يتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/cansudan2.pdf. وقد تم إعداد التقرير لوزير الشؤون الخارجية الكندي.

٢٥ بالإمكان تحميل النصّ الكامل لاتفاقية السلام من الموقع الإلكتروني http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf.

٢٦ تأخرت الانتخابات حتى فبراير ٢٠١٠، ثم أرجئت مرة أخرى حتى أبريل ٢٠١٠. صحيفة "سودان تريبيون": السودان يؤخر الانتخابات العامة للمرة الثانية، ١ يوليو ٢٠٠٩، http://www.sudantribune.com/spip.php?article31679.

٢٧ يُمنح النواب مقاعد في حكومة جنوب السودان حسب النسب المئوية التالية: ٧٠٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، و١٥٪ لحزب المؤتمر الوطني، و ١٥٪ للأحزاب الأخرى في الجنوب.

٢٨ يُمنح النواب مقاعد في حكومة الوحدة الوطنية حسب النسب المئوية التالية: ٥٢٪ لحزب المؤتمر الوطني، و ٢٨٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، و ١٤٪ للأحزاب الشمالية الأخرى، و ٦٪ للأحزاب الأخرى في الجنوب.

٢٩ يقول الدستور القومي المؤقت إن مفوضية الخدمة المدنية القومية، يجب أن "تضمن أن ما لا يقل عن عشرين في المئة من المناصب الوسطى والعليا في الخدمة المدنية القومية، بما فيها مناصب وكلاء الوزارات، يجب أن يشغلها أشخاص مؤهلون من جنوب السودان في غضون السنوات الثلاث الأولى من الفترة الانتقالية، وأن ترتفع النسبة إلى خمسة وعشرين في المئة خلال خمس سنوات ... ".

٣٠ تقدر الأرقام الرسمية حجم الإنفاق الدفاعي للحكومة القومية بنسبة ٤٠٪ من مجموع الإنفاق العام [أرقام ٢٠٠٦ لنفقات الدفاع والأمن والنظام العام، البنك الدولي: تقرير مراجعة الإنفاق العام) و ٣٠٪ من نفقات حكومة الجنوب [أرقام ٢٠٠٨ لنفقات الدفاع والأمن، ميزانية حكومة جنوب السودان]. وتشير الأرقام غير الرسمية إلى أن النسبة تصل إلى ٦٠٪ لدى كل من الحكومتين (تشاتام هاوس Chatham House، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل للسودان، ٩ يناير ٢٠٠٩ نقلاً عن لقاءات مع مسؤولي الأمم المتحدة والصحافيين].

٣١ بيانات من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني: بلغ مجموع التحويلات المالية النفطية إلى حكومة جنوب السودان ٨١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، و ١,١٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ (بنك السودان)، و ١,٤٥٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ م، و ٢,٨٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، و ١٢٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ (وزارة المالية والاقتصاد الوطني).

٣٢ خطاب الميزانية لحكومة جنوب السودان لعام ٢٠٠٩، الذي قدمه السيد/ كول أتيان ماوين إلى المجلس التشريعي لجنوب السودان ، والذي كان في حينه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٣ على سبيل المثال أنغولا، الدولة الأكثر إنتاجاً للنفط في أفريقيا، تحصد حوالي ٩٠٪ من ميزانيتها من عائدات النفط [http://go.worldbank.org/M69ZBBCQO0]. ونيجيريا تحصل على ٨٥٪ من ميزانيتها من النفط [http://go.worldbank.org/FIIOT240K0]. وحتى في دول الخليج الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية، أكبر دولة مصدّرة للنفط في العالم، وجارتها الصغيرة الكويت، فإن النفط يمثل ٨٠٪ من إيرادات الحكومة [https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ku.html، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html].

٣٤ تتلقى حكومة كينيا إيرادات قدرها ٥,٩٢٤ مليار دولار مع أن عدد سكانها ٣٩ مليون نسمة (كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية]، مما يجعل حصة الأموال ١٥٢ دولاراً للفرد. وقد استلمت حكومة جنوب السودان عائدات نفطية بلغت ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ونحو ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وهناك خلاف حول عدد السكان ولكن إذا كان هذا العدد ٨,٢ مليون نسمة، حسبما تظهره نتائج أول إحصاء رسمي لسكان السودان منذ عام ١٩٥٦ [صحيفة سودان تريبيون، ١٤ أبريل ٢٠٠٩]، فإن ذلك يعني حصة قدرها ٣٤١ دولاراً للفرد في عام ٢٠٠٨ و ١٧١ دولاراً للفرد في عام ٢٠٠٧.

٣٥ بعثة الأمم المتحدة في السودان: في السودان، مارس ٢٠٠٩، http://www.unmis.org/English/2009Docs/inSUDAN-mar09-en-online.pdf.

٣٦ وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، http://www.dfid.gov.uk/countries/africa/Sudan-facts.asp

٣٧ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول السودان، ١٧ أبريل ٢٠٠٩، http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/299/93/PDF/N0929993.pdf?OpenElement. ويشير التقرير إلى أنه وفقاً لحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بلغ مجموع عائدات النفط في السودان لعام ٢٠٠٨ ما قيمته ٦,٥٦٦,٠٤ مليون دولار.

٣٨ تقول حكومة الخرطوم إن ٢٪ من عائدات النفط يتم تحويلها إلى حكومات الولايات في جنوب كردفان وأعالي النيل والوحدة. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان يتم تحويل ٢٪ من عائدات النفط إلى حكومة ولاية جنوب دارفور، حيث تقع بعض آبار النفط التابعة للمربع ٦. وعلى الرغم من أن المربع ٦ يقع بكامله في الشمال، وبالتالي فإن إيراداته لا تخضع للتقاسم بين الشمال والجنوب، فإن نسبة الـ ٢٪ التي يجب أن تذهب إلى الولايات التي يخرج منها النفط لا تزال عالقة.

٣٩ صحيفة سودان تريبيون، السودان يقول إن إيراداته لهذه السنة حتى اليوم 'بالكاد' تغطي تكاليف إنتاج النفط، ١ فبراير ٢٠٠٩، http://www.sudantribune.com/spip.php?article30144؛ وحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٩.

٤٠ بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، ملف "صادرات البترول الخام". وفي مطلع عام ٢٠٠٩، فإن النوع الأغلى ثمناً من بين نوعيْ النفط الخام اللذين يتم تصديرهما من السودان، وهو مزيج النيل، كان يباع بنحو ٣٦ دولاراً للبرميل، وكان النوع الأرخص، وهو مزيج دار، يباع بما بين ١٥ دولاراً و ٢٨ دولاراً للبرميل. وحصلت ثلاث عمليات بيع لمزيج النيل بحيث تم استلام عائداتها بين يناير ومارس ٢٠٠٩، وكانت الأسعار ٣٧,٠٩ دولاراً للبرميل و ٣٥,٠٩ دولاراً للبرميل و ٣٥,٠٨ دولاراً للبرميل. كما حصلت ١٤ عملية بيع لمزيج دار بين يناير ومارس ٢٠٠٩، وتفاوتت أسعارها من ١٥ دولاراً للبرميل إلى ٢٧,٨٣ دولاراً للبرميل. علماً بأن مزيج دار هو من النوعية الرديئة للنفط الخام وبالتالي فإنه أرخص بكثير من أسعار النفط الخام المرجعية الدولية.

٤١ صحيفة سودان تريبيون: عائدات النفط في السودان لشهريْ فبراير و مارس تبلغ حداً أدنى قياسياً، ٦ مايو ٢٠٠٩، http://www.sudantribune.com/spip.php?article31078. وقد نقلت هذه المقالة عن وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، د. الطيب أبو قناية، قوله "إن عائدات النفط للحكومات بلغت ٦٠٨ مليون دولار في أكتوبر و ٣٤٨ مليون دولار في نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٢ صحيفة سودان تريبيون: الاقتصاد السوداني تضرّر من هبوط أسعار النفط وقضية المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير، ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، http://www.sudantribune.com/spip.php?article30260

٤٣ بعثة الأمم المتحدة في السودان: في السودان، مارس ٢٠٠٩، http://www.unmis.org/English/2009Docs/inSUDAN-mar09-en-online.pdf. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت ميزانية حكومة جنوب السودان ٥,٥ مليار جنيه سوداني؛ وفي عام ٢٠٠٩ تبلغ الميزانية ٣,٦ مليار جنيه سوداني.

٤٤ عرض توضيحي ببرنامج باور بوينت Power Point لفريق عمل مشترك للمانحين، الردّ على الأزمة المالية: عرض موجز للمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان.

٤٥ أنشأت اتفاقية السلام فترة ست سنوات "انتقالية" بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ يعمل فيها كل من الطرفين من أجل "جعل الوحدة جذابة ومرغوبة". ومن مصلحة الشمال على وجه الخصوص أن يجعل الوحدة جذابة بالنسبة للجنوب، وبالتالي يتجنب تصويت الجنوبيين لصالح الانفصال في استفتاء عام ٢٠١١.

٤٦ أميرة حق، نائب الممثل الخاص للأمين العام، ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، بعثة الامم المتحدة في السودان تتحدث في اجتماع المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واشنطن، ٢٧ أبريل ٢٠٠٩ في مناسبة عنوانها "السودان: تحقيق وعد اتفاقية السلام الشامل".

٤٧ رويترز، الأمم المتحدة: العنف في جنوب السودان أكثر فتكاً من دارفور، ١ يونيو ٢٠٠٩، http://www.reuters.com/article/homepageCrisis/idUSL1405220._CH_.2400

٤٨ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن السودان، ٣٠ يناير ٢٠٠٩، http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/220/96/PDF/N0922096.pdf?OpenElement

٤٩ علماً بأن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بحثت عن أدلة لذلك، ولم تجد دليلاً قاطعاً، على الرغم من أنها اكتشفت بعض الأمور التي أثارت الشكوك - انظر "كسر الجمود في أبيي".

٥٠ ستيوارت وليامز، وود ماكنزي، النفط في السودان والإيرادات المحتملة لحكومة جنوب السودان. متوفر على الموقع http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2007/Mackenzie Williams.ppt#256,1,Oil in Sudan and Potential Revenues to GOSS Stewart Williams Wood Mackenzie

٥١ انظر الخريطة التي أعدها "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" للاطلاع على التفاصيل الكاملة حول الشركة التي ينتمي إليها كل مربع نفطي: http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/Maps/Soedan%20A5%20kleur.pdf.

٥٢ شركة GNPOC مملوكة بنسبة ٤٠٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC)، ونسبة ٣٠٪ لشركة بتروناس Petronas، ونسبة ٢٥٪ لشركة فيديش ONGC Videsh (شركة مملوكة بنسبة ١٠٠٪ لشركة النفط والغاز الطبيعي ONGC الهندية) ونسبة ٥٪ لشركة سودابت السودانية.

٥٣ التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

٥٤ التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر ٢٠٠٧، http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showreports&page=reports

٥٥ نقلاً عن الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، صفحة ٤٩، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٥٦ شركة WNPOC-١ مملوكة بنسبة ٦٨,٨٧٥٪ لشركة بتروناس، وبنسبة ٢٤,١٢٥٪ لشركة ONGC Videsh الهندية ونسبة ٧٪ لشركة سودابت السودانية

٥٧ شركة بترو إنرجي Petro Energy تعرف في بعض الأحيان باسم CNPCIS. وهي مملوكة بنسبة ٩٥٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC ونسبة ٥٪ للشركة السودانية سودابت.

٥٨ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (التابعة لمجلة الإيكونوميست)، التقرير القطري عن السودان، أغسطس ٢٠٠٨.

٥٩ شركة PDOC مملوكة بنسبة ٤١٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، ونسبة٤٠٪ لشركة بتروناس، ونسبة ١٠٪ لشركة سودابت، و ٦٪ لشكة سينوبك Sinopec ونسبة ٣٪ لشركة المحيطات الثلاثة Tri-Ocean Energy التابعة لمجموعة الخرافي الكويتية [الأفريقية للطاقة، العدد ١٥٥، ٢٣ يناير ٢٠٠٩ والموقع الإلكتروني: http://www.petrodar.com/partners.html].

٦٠ التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

٦١ التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صناعة البترول في السودان: حقائق وتحليل، أبريل ٢٠٠٨، http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showreports&page=reports

٦٢ تمتلك شركة توتال المربعB، على الرغم من تعليق العقد نتيجة للقتال الدائر ولم يُستأنف العمل به بعد لأن شركة ماراثون Marathon توجب عليها الانسحاب من الائتلاف بسبب العقوبات الاميركية، ولم يتم حتى الآن العثور على شريك جديد بديل.

٦٣ شركة أسكوم جروب Ascom Group تطالب بحقوق في المربع 5B. وقد تم تخصيص المربع 5B من قبل الحكومة السودانية للشركات التي تشكل معاً شركة WNPOC - ٢، ولكن فيما بعد تم تخصيصه أيضاً لشركة أسكوم جروب بواسطة حكومة الجنوب أو أشخاص موجودين داخل حكومة الجنوب. والمفوضية القومية للبترول، التي أنشأتها اتفاقية السلام للتحكيم في مثل هذه الخلافات، أصدرت قراراً في عام ٢٠٠٧ بوجوب وضع شركة أسكوم "في الحسبان" لاستخدامها "ضمن مجموعة الشركات التي تقدم خدمات بترولية في المربع 5B". ولم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بين WNPOC - ٢ و شركة أسكوم؛ إذ تقوم الشركتان بالتنقيب في هذا المربع. وفي نزاع مماثل بين شركة توتال وشركة النيل الأبيض البريطانية في المربع B، قررت المفوضية القومية للبترول وجوب انسحاب الشركة البريطانية.

٦٤ شركة لوندين بتروليوم أب Lundin Petroleum AB، تقرير عن الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩، http://www.lundinpetroleum.com/Documents/qr_1_2009_e.pdf

٦٥ روزلاين ف. تيكيو وأليسيا رانك، هل ما زالت اتفاقية السلام الشامل صامدة؟ موجز للتعليقات التي أدلى بها سعادة/ سالفا كير، النائب الأول لرئيس السودان ورئيس جنوب السودان، في ٧ نوفمبر ٢٠٠٧، في مركز وودرو ويلسون. (المرجع: وودرو ويلسون، تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان: التوقعات والتحديات، مايو ٢٠٠٨).

٦٦ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧.

٦٧ بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm.

٦٨ مقابلات مؤسسة جلوبال ويتنس مع نواب في المجلس التشريعي لجنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

٦٩ مذكرة التفاهم بين وزارة الخارجية النرويجية ووزارة الطاقة والتعدين السودانية بشأن التعاون في قطاع البترول و ٢٠٠٨، http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Utvikling/mou081015.pdf. وتنص مذكرة التفاهم على أن أهدافها تتضمن دعم "الإدارة الرشيدة والشفافية واحترام حقوق الإنسان".

٧٠ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد NORAD)، التقرير السنوي لبرنامج النفط من أجل التنمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٧١ هذا العدد هو توسيع متحفظ للعدد الوارد في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ حول صناعة التعدين العالمية، مع إدماجه باقتصادات البلدان النامية التي تعتمد على قطاع النفط والغاز. وقد استخدم محللو البنك الدولي النقطة الفاصلة ٦٪ كمؤشر على أن هذا القطاع ذو أهمية بالغة للاقتصاد.

٧٢ مقابلة مؤسسة جلوبال ويتنس مع موظفين من شركة توتال، ديسمبر ٢٠٠٨.

٧٣ الرسالة التي بعث بها جورج كيل، المدير التنفيذي للميثاق العالمي للأمم المتحدة، ١٢ يناير ٢٠٠٩، إلى ائتلاف دولي من منظمات المجتمع المدني. وتنص الرسالة على أن "من بين السبل البناءة التي يمكن بها استخدام هذا المنبر الجديد [الشبكة المحلية للميثاق العالمي التي تم إطلاقها في السودان في ديسمبر ٢٠٠٨] هو تبادل الخبرات حول كيفية قيام أدوات ومبادرات، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، بالمساعدة في جلب مزيد من الأعمال والممارسات التجارية التي تتأثر بالصراعات." وتعتبر الرسالة رداً على رسالة مفتوحة إلى جورج كيل نشرها الائتلاف في ٧ يناير ٢٠٠٩.

٧٤ على سبيل المثال، دار الحرية Freedom House هي منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة تجري تقييماً مقارناً للحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، وهي تضع السودان على الدوام في مصاف الدول الأقل احتراماً للحرية في العالم، إلى جانب دول مثل بورما وكوريا الشمالية والصومال [دار الحرية Freedom House، الحرية في العالم. انظر على سبيل المثال، مجموع التصنيفات والدرجات: البلدان المستقلة، ٢٠٠٨ [http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=410&year=2008].

٧٥ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو ٢٠٠٥، http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf

٧٦ ميثاق الموارد الطبيعية، www.naturalresourcecharter.org

٧٧ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/English/budget copy(1).htm_1%202006 و http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1

٧٨ بنك السودان، http://www.cbos.gov.sd/english/oil.htm

٧٩ يتضمن موقع بنك السودان على الإنترنت معلومات عن عامي٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فقط. يمكن العثور على معلومات أحدث على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. والتفاصيل الدقيقة لماهية ما يُنشر من بيانات تفاوتت بشكل طفيف مع مرور الوقت، ولكنها بصفة عامة تتضمن، من بين أمور أخرى: إجمالي كمية النفط التي ينتجها كل مربع (باستثناء المربع ٦ الذي يقع بكامله في الشمال، وبالتالي لا يخضع لتقاسم الإيرادات)؛ وإعلان النسبة المئوية لإنتاج النفط القادم من آبار الجنوب؛ حصة الحكومات من النفط الذي تم بيعه لمعامل التكرير المحلية؛ وحصة الحكومات من النفط الذي تم تصديره (أي لا تتضمن كمية النفط الذي تم تصديره من قبل شركات النفط). وتكون بيانات الصادرات عادة موزعة حسب أحجام كل شحنة على حدة. ويتم أيضاً إعطاء معلومات عن أسعار المبيعات - انظر الفصل ٢ من هذا التقرير.

٨٠ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٨١ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام ٢٠٠٧". وقد أعد هذا الملف لصندوق النقد الدولي وهو يظهر كميات إنتاج مزيج خام النيل شهرياً، والتي تأتي من المربعات ١ و ٢ و ٤، أي مربعات شركة النيل الكبرى GNPOC في عام ٢٠٠٧. علماً أن هذه البيانات لا تشمل أيضاً كميات الإنتاج من المربع 5A (الذي يساهم أيضاً في إنتاج مزيج خام النيل) لأنها ترد في قائمة منفصلة على حدة. وبعبارة أخرى، فإن البيانات هي فقط للمربعات ١ و ٢ و ٤. والأرقام المعروضة هي لإجمالي إنتاج النفط، وليس فقط لحصة الحكومات من إنتاج النفط في هذه المربعات.

٨٢ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، صفحة ٤٩، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٨٣ شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC المحدودة، العرض التوضيحي الموجز، يونيو ٢٠٠٨. هذا هو عرض للشرائح التي تم الحصول عليها من مصدرين، وفي كل منهما عدد من الشرائح المفقودة. وقد تم تجميع العرض التوضيحي الكامل من المصدرين معاً. إن مؤسسة جلوبال ويتنس تشكر "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" لتزويدها بواحد من العرضين.

٨٤ تضمن العرض التوضيحي للشرائح صوراً للأنشطة الداعمة للمجتمع المحلي، مثل عملية بناء الجسور التي تقول شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC إنها نفذتها في ولاية الوحدة، والتي ادعى أشخاص حاضرون في المؤتمر الذي قدم فيه العرض أنه لم يتم تنفيذها في تلك الولاية [انظر مقابلة مؤسسة جلوبال ويتنس مع الشهود الذين كانوا حاضرين في المؤتمر الذي قدم فيه العرض].

٨٥ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملفان: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام ٢٠٠٧" و "حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط، أكتوبر ٢٠٠٨". تم إعداد هذين الملفين لصندوق النقد الدولي، وهما يبيّنان مجموع الإنتاج الشهريّ من خام مزيج النيل، والذي يأتي من المربعات ١ و ٢ و ٤، أي مربعات شركة GNPOC. علماً أن هذه البيانات لا تشمل أيضاً الإنتاج من المربع 5A (الذي يساهم أيضاً في إنتاج مزيج النيل) لأن هذا المربع ورد في قائمة منفصلة على حدة. وبعبارة أخرى، فإن البيانات هي فقط للمربعات ١ و ٢ و ٤. والأرقام المبيّنة هي لإجمالي كمية الإنتاج، وليس فقط لحصة الحكومات من إنتاج النفط في هذه المربعات.

٨٦ لا يبيّن العرض التوضيحي للشرائح من قبل شركة النفط الشهر الذي تشير إليه أرقام الإنتاج، ولكن لا بدّ أن يكون ذلك الشهر قبل يونيو ٢٠٠٨ حيث أن هذا هو تاريخ العرض التوضيحي نفسه. وتبين الأرقام الحكومية أن إنتاج هذه الشركة كان أكثر من ٦ ملايين برميل بدءاً بشهر يونيو ٢٠٠٨ ورجوعاً إلى بداية العام ٢٠٠٧، وأنه كان بالنسبة لجميع أشهر العام ٢٠٠٧، ما عدا شهر واحد، أكثر من ٧ ملايين برميل شهرياً.

٨٧ يجب أن يكون إنتاج حقل El Harr ١,٥١١,٠٠٠ برميل في الشهر لكي تتطابق أرقام المجموعتين (على افتراض أن أرقام الشركة تتعلق بمايو ٢٠٠٨، أي الشهر الذي يسبق تاريخ تقديم العرض التوضيحي، وإذا تم استخدام تواريخ سابقة، فإن هذا الرقم لا يقلّ بنسبة كبيرة). ومن بين الحقول التسعة التي تم إدراجها، تراوح الإنتاج في كل حقل بين ١٦٠,٠٠٠ برميل في الشهر (حقل دفرة) و ٩٧٠,٠٠٠ برميل في الشهر (حقل هجليج).

٨٨ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٨٩ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام ٢٠٠٧". وقد أعدّ هذا الملف لصندوق النقد الدولي بحيث يُظهر الإنتاج الشهريّ لمزيج خام دار، الذي يأتي من المربعين ٣ و ٧، التابعين لشركة بترودار في عام ٢٠٠٧. و تمثل الأرقام المعروضة إجمالي إنتاج النفط، وليس فقط حصص الحكومات من إنتاج النفط في هذين المربعين.

٩٠ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، صفحة ٤٥، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٩١ الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، http://www.cnpc.com.cn/eng/cnpcworldwide/africa/Sudan/

٩٢ وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te٢.xls. وبدلاً من ذلك، إذا تم استخدام كثافة معينة لمزيج خام دار بدلاً من كثافة النفط الخام السوداني التي ذكرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن الـ ١٠ ملايين طن من النفط تعادل ٧٠,٢ مليون برميل. أما الرقم الذي ذكرته وزارة المالية فإنه أقل بنسبة ٩٪ من هذه الكمية. (تم الاحتساب أعلاه على النحو التالي: مزيج دار له كثافة ٢٦,٤٢ حسب مقياس معهد البترول الأمريكي API [http://www.piwpubs.com/print_me.asp?document_id=200017 وكثير من المصادر الأخرى]. والثقل النوعي ١٤١,٥ يُقسم على مجموع الكثافة حسب مقياس API مع الرقم ١٣١,٥. وهذا يعني أن الثقل النوعي لمزيج خام دار هو ٠,٨٩٦٠، وبعبارة أخرى، أن لتراً واحداً من مزيج دار يزن ٨٩٦,٠ غراماً. إن اللتر الواحد هو ٠,٠٠٦٢٨٩٨١١ برميل، وبالتالي فإن ١ طن من مزيج دار يعبئ ٧,٠٢ براميل).

٩٣ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، صفحة ٤٩، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf

٩٤ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام ٢٠٠٧". وقد أعدّ هذا الملف لصندوق النقد الدولي بحيث يُظهر الإنتاج الشهريّ لمزيج خام دار، الذي يأتي من المربعين ٣ و ٧، التابعين لشركة بترودار في عام ٢٠٠٧. و تمثل الأرقام المعروضة إجمالي إنتاج النفط، وليس فقط حصص الحكومات من إنتاج النفط في هذين المربعين.

٩٥ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، صفحة ٤٩، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf؛ والموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، . إن الرقمين الواردين في التقرير السنوي وفي الموقع الإلكتروني متشابهان، ولكن لا تُذكر بوضوح السنة التي ينطبق عليها الرقم المذكور في الموقع الإلكتروني للشركة.

٩٦ الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، http://www.cnpc.com.cn/eng/cnpcworldwide/africa/Sudan/

٩٧ الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، صفحة ٤٧، http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/AnnualReport/2005%20Annual%20Report.pdf

٩٨ الموقع الإلكتروني لشركة بترودار Petrodar http://www.petrodar.com/، الذي ينص على أن أول شحنة من مزيج خام دار عبر مرفأ البشاير تمت في أغسطس ٢٠٠٦. التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صناعة النفط في السودان: حقائق وتحليلات، أبريل ٢٠٠٨؛ ومقال رويترز، السودان يضاعف صادراته من النفط الخام إلى الصين في عام ٢٠٠٧، ٢٢ يناير ٢٠٠٨، يؤيد أيضاً هذا البيان.

٩٩ وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te2.xls. واستخدام مصدر مختلف للمعلومات عن كثافة النفط لا يغيّر كثيراً النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل. ومعظم النفط من المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٦ في عام ٢٠٠٥ أتى من المربعات ١ و ٢ و ٤ التي تنتج مزيج خام النيل. وإذا تم استخدام كثافة محددة لمزيج النيل بدلاً من كثافة النفط الخام السوداني التي ذكرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن ١٦,٣٨ مليون طن من النفط تعادل ١٢٠,٤ مليون برميل. والرقم الذي ذكرته وزارة المالية هو أقل بنسبة ٢٥٪ من هذا الرقم. (تم الاحتساب أعلاه على النحو التالي: مزيج النيل له كثافة ٣٣,٩ حسب مقياس معهد البترول الأمريكي API [http://www.piwpubs.com/print_me.asp?document_id=200017 وكثير من المصادر الأخرى]. والثقل النوعي ١٤١,٥ يُقسم على مجموع الكثافة حسب مقياس API مع الرقم ١٣١,٥. وهذا يعني أن الثقل النوعي لمزيج خام النيل هو ٠,٨٥٥٥، وبعبارة أخرى، إن لتراً واحداً من مزيج النيل يزن ٨٥٥,٥ غراماً. إن اللتر الواحد هو ٠,٠٠٦٢٨٩٨١١ برميل، وبالتالي فإن ١ طن من مزيج النيل يعبئ ٧,٣٥ براميل).

١٠٠ تذكر اللوحة الجدولية spreadsheet أن الإجمالي كان ٧٠,٣ مليون برميل، ولكن رقم شهر أغسطس ٢٠٠٥ يبدو أنه تغيّر بعامل قدره ١٠. والرقم الذي ذكر أعلاه يتضمن تصحيحاً لهذا.

١٠١ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج عام ٢٠٠٥".

١٠٢ الفريق الدولي المعني بالأزمات، "السودان: فتح طريق أبيي المسدود"، ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧

١٠٣ برنامج "مرصد بي بي سي"، اقتباساً من مقابلة مع ستيفن كوينا غارجيك في محطة إذاعة السودان التي تتخذ مقرها في نيروبي، ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠٠٩

١٠٤ مركز المسح الجيولوجي الامريكي، الكتاب السنوي عن المعادن عام ٢٠٠٥، السودان، أغسطس ٢٠٠٧، http://minerals.usgs.gov/minerals/pubs/country/2005/sumyb05.pdf، يذكر أن الإنتاج في المربع ٦ عام ٢٠٠٥ كان "بمعدل يناهز ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم ".

١٠٥ انظر، على سبيل المثال، شركة ONGC Videsh الهندية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الجزء الأول، صفحة ١٠ و ١٢، http://www.ongcvidesh.com/Reports/OVL_Annual_Report_2007-08-Part_I.pdf

١٠٦ انظر على سبيل المثال، شركة بتروناس Petronas، ملخص النتائج المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨، http://www.petronas.com/internet/corp/centralrep2.nsf/f0d5fd0d9c25fbdd48256ae90025ee04/2b3caac313db597148256be60015256c/$FILE/Financial_Results_USD_FY2008.pdf

١٠٧ الموقع الإلكتروني لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC، http://www.gnpoc.com/oilField.asp?glink=GL002&plink=PL012

١٠٨ حوّلت حكومة الخرطوم ١,٤٥٧ مليون دولار إلى حكومة جنوب السودان في عام ٢٠٠٧ [التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط]. فاذا كان هذا المبلغ ٩٠٪ فقط من الحصة المستحقة لحكومة الجنوب، فإنها يحق لها مبلغ إضافي قدره ١٦٢ مليون دولار.

١٠٩ مراسلات مؤسسة جلوبال ويتنس مع سجل لويدز، مايو ٢٠٠٩.

١١٠ في حالة المربعات ١ و ٢ و ٤ التي تنتشر في منطقة أبيي ومنطقة الحدود بين الشمال والجنوب، يجب مراقبة الإنتاج في كل حقل نفطي داخل كل مربع منها.

١١١ بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm

١١٢ المجموعة الدولية لمعالجة الإزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة، ١٣ مارس ٢٠٠٨، نقلاً عن مقابلة أجريت في الخرطوم في ٢٠ فبراير ٢٠٠٨.

١١٣ المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء

الأزمة، ١٣ مارس ٢٠٠٨.

١١٤ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ومع مسؤول في الخدمة المدنية، ديسمبر ٢٠٠٨.

١١٥ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

١١٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

١١٧ في حين أن دخل الحكومات من النفط في الجنوب يتم تقسيمه مناصفة بين الخرطوم وجوبا (بعد الأخذ بالحسبان نسبة الـ ٢٪ الخاصة بالولايات المنتجة للنفط، والعائدات التي تذهب إلى صندوق حساب تـثبيت إيرادات البترول ORSA)، تم الاتفاق على تقسيم الإيرادات الحكومية من النفط في أبيي بنسبة ٥٠٪ لحكومة الخرطوم و ٤٢٪ لحكومة الجنوب، ونسبة ٢٪ لكل من المناطق المنتجة للنفط (منطقة غرب كردفان في الشمال ومنطقة بحر الغزال في الجنوب)، ونسبة ٢٪ لكل من المجموعتين العرقيتين في المنطقة، قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك. علماً بأن كردفان الغربية لم تعد موجودة، بل تم دمجها مع شمال كردفان وجنوب كردفان، حسبما أنشأته اتفاقية السلام الشامل. والمناطق المنتجة للنفط تقع حالياً داخل جنوب كردفان. والولاية المنتجة للنفط داخل منطقة بحر الغزال هي ولاية الوحدة.

١١٨ كان من المفترض أن يتم الاتفاق على الحدود بين الشمال والجنوب بحلول يوليو ٢٠٠٥، وأن يتم ترسيمها بأعمدة خرسانية بحلول أبريل ٢٠٠٩. وكان من المقرر تقديم التقرير النهائي للجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في نوفمبر ٢٠٠٨، ولكنه لا يزال معلقاً [مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن السودان، ١٧ أبريل ٢٠٠٩]. (تجدر الإشارة إلى أن تقرير تشاتام هاوس ذكر أن التقرير تم تقديمه ولكن من المرجح نشوء نزاع حول توصياته، تشاتام هاوس، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل في السودان، ٩ يناير ٢٠٠٩.) وفي كلتا الحالتين، فإن المغزى هو أن اللجنة المخصصة "عالقة"، على حد تعبير رئيس مفوضية التقدير والتقويم [سودان تريبيون، ٢٩ أبريل ٢٠٠٩].

١١٩ سودان تريـبـيون، حكومة جنوب السودان تـقرّ وثيقة استراتيجية الأمن، ٢٠ فبراير ٢٠٠٩، http://www.sudantribune.com/spip.php?article30238

١٢٠ بعثة الأمم المتحدة في السودان، يوليو ٢٠٠٨، http://www.unmis.org/English/2008Docs/inSUDAN-08-july-en.pdf

١٢١ تشاتام هاوس، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل في السودان، ٩ يناير ٢٠٠٩.

١٢٢ شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للأمم المتحدة، سيناريوهات السقط، ٢٠ مارس ٢٠٠٩، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=83556

١٢٣ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن السودان، ١٧ أبريل ٢٠٠٩، http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/299/93/PDF/N0929993.pdf?OpenElement

١٢٤ شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للأمم المتحدة، سيناريوهات السقط، ٢٠ مارس ٢٠٠٩، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=83556

١٢٥ يخلص تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي إلى ما يلي:
· الحدود الشمالية هي خط مستقيم يقع تقريباً عند خط العرض ١٠°٢٢'٣٠"N، على أساس أنه يقسم المنطقة المشتركة ما بين ١٠°١٠'N و ١٠°٣٥'N إلى نصفين. وذكرت اللجنة أن قبيلة الدينكا نقوك وقبيلة المسيرية يجب أن تحتفظا بحقوق المرعى في المنطقة المشتركة. بيد أن هذا لا يؤثر على تقاسم عائدات النفط ولذلك لا توجد له علامة على الخريطة.
· تكون الحدود الغربية هي حدود كردفان ودارفور كما تم تعريفها في ١ يناير ١٩٥٦.
· تكون الحدود الجنوبية هي الحدود بين كردفان وبحر الغزال وأعالي النيل كما تم تعريفها في ١ يناير ١٩٥٦.
· تكون الحدود الشرقية بتمديد خط حدود كردفان وأعالي النيل عند خط الطول ٢٩°٣٢'١٥"E تقريباً نحو الشمال حتى يلتقي بخط العرض ١٠°٢٢'٣٠"N.حدود الولايات على الخريطة مأخوذة من خريطة عام ٢٠٠٦ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772SudanPlanningMap_A0_21Nov06.pdf-

١٢٦ تتبع إحداثيات حدود أبيي ضمن خارطة الطريق حدود الولايات على طول الحافة الجنوبية حتى الخط ٢٩°١٥' E والخط ٩°٤٥' N. وتقع الزاوية الشمالية الشرقية عند الخط ٢٩°١٥' E والخط ١٠°٠٩' N. وتوجد على الحافة الشمالية النقاط (أ) ٢٩°٠٠' E و ١٠°١١' N (ب) ٢٨°٤٥' E و ١٠°٠٩' N (ج) ٢٨°٣٠' E و ١٠°١١' N (د) ٢٨°١٥' E و ١٠°٠٩' N. وتقع الزاوية الشمالية الغربية عند التقاء الخط ٢٨°٠٠' E مع الخط ١٠°١١' N.

حدود الولايات على الخريطة مأخوذة من خريطة عام ٢٠٠٦ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772SudanPlanningMap_A0_21Nov06.pdf

١٢٧ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

١٢٨ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

١٢٩ وحدة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر ٢٠٠٨، التي نشرت في أكتوبر ٢٠٠٨. لذلك، على سبيل المثال، في سبتمبر ٢٠٠٨، تم إدراج إنتاج المربع ١ (الذي يعتبر بكامله داخل الجنوب) بأنه حوالي مليون برميل، وإنتاج المربع ٢ (الذي يعتبر بكامله داخل أبيي) بأنه حوالي نصف مليون برميل، وإنتاج المربع ٤ (الذي يعتبر بكامله داخل الشمال) بأنه حوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل.

١٣٠ يتم عادة تقديم معلومات عن سعر كل شحنة من حصة الحكومات من النفط الخام (أي أنها لا تشمل الصادرات النفطية من قبل شركات النفط). وتشمل البيانات تاريخ الشحن ونوع المزيج النفطي (مزيج النيل أو مزيج دار). ولا يتم إدراج مزيج فولا Fula الذي يأتي من المربع الوحيد الذي يقع بكامله في الشمال، وبالتالي لا يخضع لتقاسم الإيرادات. في الوقت الحاضر، يتم استخدام مزيج فولا Fula كلياً من قبل المصافي المحلية، وليس للتصدير.

١٣١ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧.

١٣٢ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وحدة البترول في السودان، يتوفر على الموقع الإلكتروني http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1#، النموذج "بترول ٢٠٠٧ بالجنيه"

١٣٣ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويمكن الحصول على المعلومات من http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1#، النموذج "نموذج ٢٠٠٧". ولم تعد هذه الوثيقة تتوفر على هذا الموقع عند ذهاب هذا التقرير للطباعة. وتنص الوثيقة على أنه تمت أربع عمليات تصدير لمزيج دار في فبراير ٢٠٠٧ كما يلي:
· ١٣٧,٤٠٢ برميلاً بسعر ١٦ سنتاً للبرميل.
· ٧٦٤,٩٢٩ برميلاً بسعر ١٥ سنتاً للبرميل.
· ١٥١,٩٨٢ برميلاً بسعر ٢٣ سنتاً للبرميل.
· ٧٩٧,٤٧٠ برميلاً بسعر ٢٣ سنتاً للبرميل.

١٣٤ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويمكن الحصول على المعلومات من http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1#، النموذج "نموذج ٢٠٠٧". ولم تعد هذه الوثيقة تتوفر على هذا الموقع في وقت ذهاب هذا التقرير للطباعة. وتنص الوثيقة على أنه تمت عملية تصدير واحدة لمزيج دار في يناير ٢٠٠٧ وكانت الكمية ١,٠٩٣,٥٢٠ برميلاً بسعر ٣٧,٣١ دولاراً للبرميل.

١٣٥ ولكن من الجدير بالذكر أن الشركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) افتتحت مؤخراً مصفاة جديدة في الصين يمكن أن تقوم بتكرير الخامات ذات الحموضة العالية مثل مزيج دار [صحيفة Rim Crude Intelligence Daily، ٨ يناير ٢٠٠٩؛ رويترز، ١٣ فبراير ٢٠٠٨].

١٣٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع باحث نفطي، يوليو ٢٠٠٨؛ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧؛ التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر ٢٠٠٧.

١٣٧ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع صحافي، يونيو ٢٠٠٨.

١٣٨ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع باحث نفطي، يوليو ٢٠٠٨.

١٣٩ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع باحث نفطي، يوليو ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر ٢٠٠٧، تشير إلى أن الصين كانت المشتري الوحيد لمزيج دار في أول شهرين من الإنتاج.

١٤٠ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع باحث نفطي، يوليو ٢٠٠٨.

١٤١ شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام ٢٠٠١. والتقرير متوفر على الموقع http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1 ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن.

١٤٢ شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام ٢٠٠١. والتقرير متوفر على الموقع http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1 ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن. وقد استخدم الكونسورتيوم(اتحاد) النفطي متوسط الوزن المرجّح weighted average لسعر FOB (التسليم على ظهر السفينة بميناء الشحن(لإجراء حساباته التي كانت تغطي الفترة الزمنية نفسها التي كانت تغطيها أرقام الحكومة.

١٤٣ مؤسسة التحالف من أجل العدالة الدولية، التربة والنفط: الأعمال القذرة في السودان، فبراير ٢٠٠٦. متوفر على الموقع http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2006/reports/Soil_and_Oil_Dirty_Business_in_Sudan.pdf

١٤٤ شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام ٢٠٠٢. والتقرير متوفر على الموقع http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1 ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن.

١٤٥ ثمة تفاوت كبير في سجلات الحكومة للأسعار في شهر يونيو ٢٠٠٨: هناك اثنتان من عمليات البيع بسعر ١٢٠-١٢١ دولاراً للبرميل، و ٤ عمليات بسعر ١٣٠-١٣٢ دولاراً للبرميل. وقد سجلت الصحيفة متوسط سعر يونيو على أنه ١٣٣,٠٧ دولاراً. والتحليل يسجل الخطأ هنا في الجانب المتحفظ، ولا يقارن إلا بين سعر الصحيفة وأعلى قيمة لأسعار الحكومة. إذا تم إدراج جميع المبيعات معاً، فإن الفرق بين المصدرين سيكون ٥,٤٠ دولارات للبرميل الواحد.

١٤٦ شركة النفط الرئيسية الأخرى، أي شركة بتروناس Petronas، هي مملوكة للدولة، ولكن وفقاً لإحصاءات الجمارك الماليزية، لا تستورد ماليزيا عادةً كميات كبيرة من النفط السوداني [حسبما ورد عن الإحصاءات الجمركية الماليزية في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية http://comtrade.un.org/db/، ومؤسسة "خدمات البيانات التجارية Data Trade Services"، حيث تسجلان أن ماليزيا لم تستورد أي نفط خام سوداني في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وأنها استوردت ٧٥٧,٨٢٤ برميلاً فقط في عام ٢٠٠٧].

١٤٧ صحيفة Rim Crude Intelligence Daily، التعليق على أسواق النفط الخام: الأفريقية / الأوروبية / الروسية / الأمريكية، ٢٣ يوليو ٢٠٠٧.

١٤٨ الموقع الإلكتروني لشركة سينوكيم، http://www.sinochem.com/tabid/615/Default.aspx. شركة سينوكيم Sinochem مملوكة للدولة الصينية بنسبة ١٠٠ ٪.

١٤٩ الموقع الإلكتروني لشركة سينوكيم، http://english.sinopec.com/about_sinopec/subsidiaries/subsidiaries_joint_ventures/20080326/3083.shtml. شركة يونيبك مملوكة بالكامل لشركة سينوبيك التي تملكها الدولة الصينية بنسبة ٧٥٪ .

١٥٠ الموقع الإلكتروني لشركة تشاينا أويل، http://www.chinaoil.com.cn/zly_en/zgs/about.asp.

١٥١ صحيفة Rim Crude Intelligence Daily، التعليق على أسواق النفط الخام: الأفريقية / الأوروبية / الروسية / الأمريكية، ٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

١٥٢ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة، ١٣ مارس ٢٠٠٨، نقلاً عن مقابلة أجريت في الخرطوم بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٨.

١٥٣ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ومسؤول في الخدمة المدنية، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥٤ مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان: التوقعات والتحديات، مايو ٢٠٠٨، والمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، ٣١ مارس ٢٠٠٦.

١٥٥ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أشخاص يعملون في منظمات غير حكومية، ٢٠٠٨.

١٥٦ وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة جنوب السودان تدين أيضاً بأموال إلى الحكومة القومية من تقاسم العائدات غير النفطية (الرسوم الجمركية، ورسوم المطارات وغيرها) التي تم تحديدها في اتفاقية السلام. ومن المرجح أن تكون هذه المتأخرات أقل بكثير من المتأخرات المتعلقة بالنفط. وفي أبريل ٢٠٠٨، أعلن رئيس مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC أن الحكومة القومية وحكومة الجنوب أنشأتا لجنة مشتركة لاقتسام العائدات غير النفطية، مرادفة للجنة القائمة بالفعل لاقتسام العائدات النفطية. [مفوضية التقدير والتقويم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو ٢٠٠٨].

١٥٧ تقرير مارس ٢٠٠٩ للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة، الذي ينقل رقماً محدداً تماماً بمبلغ ١٧٩,٨٧٠,٠٠٠ دولار.

١٥٨ حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩. مبلغ ١٨٠ مليون دولار يعادل ٤٢١ مليون جنيه سوداني. وتبلغ ميزانية عام ٢٠٠٩ للتربية ٢٧٠ مليون جنيه سوداني؛ وميزانية وزارة الصحة ١٧٥ مليون جنيه سوداني.

١٥٩ صحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يتخذ تدابير في محاولة لتجنب أزمة مالية، ٨ أبريل ٢٠٠٩، نقلاً عن المتحدث باسم الحكومة جابرييل تشانجسون تشانج الذي شارك في اجتماع استثنائي للحكومة يوم ٧ أبريل ٢٠٠٩ حيث تمت مناقشة تقرير لجنة وزارية شكلت لإدارة الأزمة المالية في جنوب السودان، وتقرّر لفت انتباه الحكومة القومية على أعلى المستويات بشأن استرداد المتأخرات المستحقة. http://www.sudantribune.com/spip.php?article30802

١٦٠ صحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يعاني من أزمة مالية "خطيرة"، الحكومة تتخذ تدابير خاصة، ٢٨ مارس ٢٠٠٩، نقلاً عن آجري سابوني تيسا، وكيل وزارة التخطيط في حكومة جنوب السودان، في اجتماع وزارى مشترك. وذكر تيسا الرقم بالجنيه السوداني: ١٥ مليون جنيه سوداني شهرياً. http://www.sudantribune.com/spip.php?article30665؛ وصحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يتخذ تدابير في محاولة لتجنب أزمة مالية، ٨ أبريل ٢٠٠٩، نقلاً عن المتحدث باسم الحكومة جابرييل تشانجسون تشانج، http://www.sudantribune.com/spip.php?article30802

١٦١ صحيفة سودان فيجن Sudan Vision، وزارة المالية السودانية تقول إن عائدات النفط "تم تحويلها" إلى المنطقة الجنوبية، ٢ يونيو ٢٠٠٩. انظر الموقع الإلكتروني http://news.tradingcharts.com/futures/2/0/125249702.html

١٦٢ تقرير مارس ٢٠٠٩ للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة. ويشير التقرير إلى أن ولاية جنوب كردفان كان يستحق لها مبلغ ٧,١٥٦ مليون دولار، وولاية واراب يستحق لها ٧,١١٦ مليون دولار، وقبيلة دينكا نقوك لها ٧,١٧٦ مليون دولار، وقبيلة المسيرية لها مبلغ ٧,١٧٩ مليون. كما أن "صندوق دعم الوحدة" كان يستحق مبلغ ١٢٧,٠٤١ مليون دولار.

١٦٣ أخبار بي بي سي (ميدل إيست مونيتور)، البشير يتعهد لجنوب السودان بإعطائه كامل حصته من النفط ، ٣١ أغسطس ٢٠٠٨.

١٦٤ وبالإضافة إلى ذلك، ينصّ العقد على كيفية تقييم النفط الخام لتحديد كمية "نفط التكاليف". وفي حالة العقد الخاص بشركة النيل الكبرى GNPOC، فإنه يحدّد "السعر السائد في السوق للنفط الخام، بعد خصم تعرفة النقل" مع سعر السوق للنفط عند نقطة التصدير (تسليم على ظهر السفينة) بالدولارات للبرميل الواحد، وتعرفة النقل في الولايات المتحدة بالدولارات للبرميل الواحد، وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية خطوط أنابيب النفط الخام.

١٦٥ كلما ارتفع سعر النفط، كلما ازدادت مبالغ الأموال التي يمكن تحقيقها من بيع "نفط التكاليف"، وبالتالي تزداد الأموال التي تبقى في صيغة "النفط الفائض"، بعد أن تكون تكاليف استثمار الشركات قد سُددت.

١٦٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع موظف في الخدمة المدنية، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٦٧ على سبيل المثال، يبدو أن الكمية القصوى لنفط التكاليف التي تطالب بها شركة النيل الكبرى GNPOC هي ٤٠٪ في مربعات التطوير و ٤٥٪ في وحدات التطوير [عقد كونسورتيوم(اتحاد) النيل الكبرى GNPOC لعام ١٩٩٧، وقد اطلعت عليه مؤسسة جلوبال ويتنس]؛ والتي يطالب بها كونسورتيوم(اتحاد) بيترو إس إيه Petro SA هي ٤٥٪ [الأفريقية للطاقة African Energy ٢٠٠٨/١١/١٤]؛ والتي يطالب بها كونسورتيوم(اتحاد) كلايفدن Cliveden وهاي تك Hi-Tech هي ٤٥٪ [عقد كلايفدن Cliveden لعام ٢٠٠٣، وقد اطلعت عليه مؤسسة جلوبال ويتنس].

١٦٨ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزراء في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٦٩ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع صحافيين وأعضاء في المجتمع المدني والمجتمع الدولي، أغسطس وديسمبر ٢٠٠٨. وقد أثيرت المسألة أيضاً، من دون ذكر أسماء الشركات، في صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون، "لإيقاف الفظائع في السودان، تتبعوا الأموال"، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦.

١٧٠ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو ٢٠٠٥، صفحة ١٩ و٢٢ و ٢٣، http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf

١٧١ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو ٢٠٠٥، صفحة ١٩، http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf

١٧٢ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨. واتفاقية السلام الشامل تمنح مندوبي الحركة الشعبية لتحرير السودان الحق في الاطلاع على العقود، وهي تنصّ على أن للمندوبين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين وأنه يتوجب على كل الذين يتمتعون بحق الاطلاع على العقود أن يوقعوا اتفاقات الحفاظ على السرية والكتمان.

١٧٣ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، وموظف في الخدمة المدنية، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٧٤ التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

١٧٥ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٧٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد الدبلوماسيين، أغسطس ٢٠٠٨. وقد أثيرت هذه المسألة في اجتماع أغسطس ٢٠٠٨.

١٧٧ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٧٨ مؤسسة جلوبال ويتـنس، اتصال شخصي مع خبير نفط سوداني، يونيو ٢٠٠٩.

١٧٩ التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

١٨٠ أغسطس ٢٠٠٨: رسوم المربعات ١ و ٢ و ٤ بلغت ٣,٣٪؛ ورسوم المربع 5A بلغت ٧,٧٪؛ ورسوم المربعين ٣ و ٧ بلغت ٦,٨٪.
سبتمبر ٢٠٠٨: رسوم المربعات ١ و ٢ و ٤ بلغت ٣,٩٪ ؛ ورسوم المربع 5A بلغت ٨,٣٪؛ ورسوم المربعين ٣ و ٧ بلغت ٧,٩٪.

١٨١ التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، شركة النيل الكبرى للنفط GNPOC، http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showcompaniesdetail&page=companiesdetail&companie_id=18

١٨٢ التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

١٨٣ مجلة بي أف سي للدراسات الاستراتيجية، السودان: إنتاج النفط وإيراداته المتوقعة، الموجز، أغسطس ٢٠٠٢، صفحة ٢٣، بقلم مايكل رودجرز. متوفر على الموقع http://www.csis.org/media/csis/pubs/0208_SudanPFCSum.pdf

١٨٤ مجلة بي أف سي للدراسات الاستراتيجية PFC Strategic Studies، السودان: إنتاج النفط وإيراداته المتوقعة، الموجز، أغسطس ٢٠٠٢، صفحة ٢٧، بقلم مايكل رودجرز. متوفر على الموقع http://www.csis.org/media/csis/pubs/0208_SudanPFCSum.pdf

١٨٥ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

١٨٦ جمهورية السودان، شعبة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر ٢٠٠٨، تم نشرها في أكتوبر ٢٠٠٨.

١٨٧ جمهورية السودان، شعبة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، مارس ٢٠٠٩.

١٨٨ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع عاملين لدى منظمات غير حكومية ومع باحثين في الشأن السوداني، ٢٠٠٨.

١٨٩ تعدّ سودابت شركة تابعة "للمؤسسة السودانية للنفط SPC" التي تملكها الدولة. وشركة سودابت تملك حصة أسهم الحكومة في مشاريع للنفط [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر ٢٠٠٧].

١٩٠ تمتلك سودابت نسبة تتراوح بين ٥٪ و ٣٤٪ من اتحادات النفط، وفي حالة اتحادات الشركات التي تقوم باستخراج النفط في الوقت الراهن، وبالتالي تولد الأرباح، فإن الأسهم والحصص التي تملكها سودابت هي في الطرف الأدنى من هذا المجال: ٥٪ في شركة النيل الكبرى GNPOC (المربعات ١ و ٢ و ٤)، و ٥٪ في شركة بترو إنرجي Petro Energy (المربع ٦) و ٧٪ في شركة النيل الأبيض WNPOC - ١ (المربع 5A)، و ٨٪ في شركة بترودار (المربعين ٣ و ٧) [التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان].

١٩١ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع دبلوماسيين، أغسطس وديسمبر ٢٠٠٨.

١٩٢ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع عضو في المفوضية القومية للبترول، ديسمبر ٢٠٠٨.

١٩٣ بعض الاندفاع لمنح حصص شركة نايلبت أتى من الحقيقة القائلة بأن حكومة الجنوب منحت، أو أن وزيراً في حكومة الجنوب منح، حصصاً لشركات أخرى في هذه المربعات، على الرغم من أن مربعات كانت قد منحت في السابق لشركات من قبل حكومة الخرطوم. والشركات التي مُنحت هي شركة النيل الأبيض في المربع B، وشركة أسكوم Ascom في المربع 5A.

١٩٤ القراران ٩ و ١١ للمفوضية القومية للبترول، ١٧ يونيو ٢٠٠٧، وقد تم نسخهما في التقرير. ويبدو أن حصة سودابت قد انخفضت من ٢٠ إلى ١٠ في المئة من أجل إفساح المجال لحكومة جنوب السودان في المربع B. وينصّ التقرير السنوي لشركة لوندين Lundin لعام ٢٠٠٧ على أن كل الشركاء في المربع 5B وافقوا على خفض حصصهم وأسهمهم، على أساس تناسبي، لإفساح المجال لحصة الـ ١٠٪ من الأسهم لشركة نايلبت [صفحة ١٧، http://www.lundinpetroleum.com/Documents/ar_٢٠٠٧_e.pdf]. غير أن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ لا يزال يفيد بأن حصة لوندين Lundin في المربع هي ٢٤,٥٪، كما كانت سابقاً، مما يجعل من غير الواضح ما إذا تم أو لم يتم نقل حصة الـ ١٠٪ من الأسهم إلى شركة نايلبت.

١٩٥ علماً أن من المعروف على نطاق واسع أن شركة سودابت تتلقى حصصاً من أرباح اتحادات النفط بدون أن تكون ملزمة بالدخول في الشركات. ويبدو أن هذا صحيح جزئياً فقط. فعلى الأقل بالنسبة لعقد سنة ١٩٩٧ لشركة النيل الكبرى GNPOC، كانت حصة سودابت يحملها الشركاء الآخرون في الشركة حتى التاريخ الذي يتعين فيه على سودابت البدء بدفع حصتها في الكونسورتيوم(اتحاد) من نسبة الـ ٥٠٪ التي تشكل نصيبها من الأرباح النفطية.

١٩٦ سودان تريبـيون، جنوب السودان ينشئ الهيئة الإدارية لمؤسسة النيل للبترول (نايلبت)، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٨، http://www.sudantribune.com/spip.php?article٢٩٢٥٦. والأشخاص الذين تم تعيينهم في مجلس الإدارة هم: وزير الطاقة والتعدين، جون لوك جوك (رئيساً)؛ ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي، كول أثيان ماوين؛ ووزير التجارة والصناعة، أنطوني لينو ماكانا؛ ووزير العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، أووت دينق أكويل؛ ومحافظ بنك جنوب السودان اليجا مالوك ألونق؛ ورئيس صندوق جنوب السودان لإعادة الإعمار والتنمية، الدكتور ديفيد نايلو مايو؛ والأمين العام لهيئة الاستثمار في جنوب السودان، إيمانويل بول؛ وكونج دانيال جاتلواك، من مكتب الرئاسة في حكومة جنوب السودان؛ وبول ويك أقوث، من مكتب الرئاسة في حكومة جنوب السودان. كما نص المرسوم على أن يكون في المجلس مندوب واحد عن كل ولاية من الولايات المنتجة للنفط في جنوب السودان.

١٩٧ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، التقرير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لبرنامج النفط من أجل التـنمية.

١٩٨ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧.

١٩٩ قالت الحكومة إنها لم تستطع أن تقدم المراجعة الكاملة للحسابات إلى صندوق النقد الدولي بسبب القيود القانونية.

٢٠٠ صندوق النقد الدولي، السودان: مشاورات حول المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧ والبرنامج الذي يشرف عليه موظفون، أكتوبر ٢٠٠٧، http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21397.0؛ والسودان: أول مراجعة للأداء بموجب برنامج ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الذي يشرف عليه موظفون، يونيو ٢٠٠٨، http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22011.0

٢٠١ ديوان المراجعة القومي، تقرير المراجع العام، حسابات الولايات عن السنة المالية ٢٠٠٣.

٢٠٢ صحيفة سودان تريبـيون، جنوب السودان يصوّت بسحب الثقة من المُراجع العام، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧. http://www.sudantribune.com/spip.php?article25180

٢٠٣ بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm. أقيل المُراجع العام من منصبه في فبراير ٢٠٠٨ من قبل رئيس حكومة الجنوب بعد حجب الثقة عنه من قبل المجلس التشريعي في ديسمبر ٢٠٠٧. و يتولى الأمين العام لحكومة الجنوب هذا المنصب بالوكالة، ولكنه لا يقوم بمراجعة الحسابات الحكومية، ولا يقدم تقريراً عن النتائج التي يتوصل إليها.

٢٠٤ اتصال هاتفي أجرته مؤسسة جلوبال ويتـنس مع شركة PKF، ٩ ديسمبر ٢٠٠٨؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (التابعة لمجلة الإيكونوميست)، التقرير القطري عن السودان، أغسطس ٢٠٠٨؛ وحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، صفحة ٣٤.

٢٠٥ حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، صفحة ٣٤.

٢٠٦ التقارير الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة. علماً أن المبالغ التي تم تحويلها إلى الولايات المنتجة للنفط، كانت أقل في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار النفط. وعلى سبيل المثال، في مارس ٢٠٠٩، كانت ولاية أعالي النيل مستحقة لمبلغ ٥١٢,٠٠٠ دولار، وولاية جنوب كردفان مبلغ ١,٩٧٧,٠٠٠ دولار، وولاية الوحدة مبلغ ٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار.

٢٠٧ مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع شخص من الجالية الأجنبية وعامل لدى منظمة غير حكومية، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٠٨ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع شخص من الجالية الأجنبية، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٠٩ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتـنس مع عاملين في منظمات غير حكومية، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢١٠ حكومة جنوب السودان، خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، والذي ألقاه أمام المجلس التشريعي لجنوب السودان السيد/ كول أثيان ماوين، الذي كان في حينه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢١١ حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، صفحة ٥٥.

٢١٢ التقارير الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة.

٢١٣ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، "حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط، ديسمبر ٢٠٠٧" http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1. الرقم المذكور هو مجموع التحويلات المالية لحكومة الجنوب عن حصتها من صادرات النفط بمبلغ ١,٠٦١,٤٥٠,٠٠٠ دولار والتحويلات المالية لحكومة الجنوب عن حصتها في عائدات بيع النفط إلى مصافي التكرير المحلية بمبلغ ٣٩٦,٣٨٠,٠٠٠ دولار. كما ذكرت مفوضية التقدير والتقويم AEC أنه وفقاً للمعلومات التي قدمتها مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC، بلغت الإيرادات

المخصصة عن عام ٢٠٠٧ لحكومة الجنوب ٢,٧٩٨ مليار جنيه سوداني، أي حوالي ١,٤ مليار دولار.

٢١٤ ملخص التقرير السنوي للمُراجع العام عن الحسابات الختامية للحكومة القومية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، كما عرضه على المجلس الوطني (البرلمان القومي). ويشير التقرير إلى أن التحويلات المالية إلى حكومة الجنوب في عام ٢٠٠٧ بلغت ٣,٣٥٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سوداني. وهذا يعادل ١,٧٢٤ مليار دولار، باستخدام متوسط سعر الصرف لعام ٢٠٠٧ وهو ٠,٥١٣٦٦ دولار للجنيه في الموقع الإلكتروني www.oanda.com. ويشمل هذا الرقم كل عمليات التحويل، وليست التحويلات النفطية فقط. ولكن هذا لا يمكن أن يفسر التفاوت في الأرقام لأن التحويلات غير النفطية إلى حكومة الجنوب ذكرت في الميزانية بأنها ٨ ملايين جنيه سوداني في عام ٢٠٠٧، أي لا تتجاوز نسبة ٠,٢٨٪ من مجموع التحويلات في الميزانية. [إعداد الميزانية لعام ٢٠٠٨ لدى حكومة الوحدة الوطنية. من الجدول ٨، الأداء الفعلي للإنفاق العام، ٢٠٠٧].

٢١٥ صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA موجود في بنك السودان المركزي (في الواقع، هو موجود ضمن حساب لبنك السودان المركزي، ولكن في البحرين [مراقبة اتفاقية السلام الشامل])، وبالجنيه السوداني، تحت الرقم ١٤٦٩١٩٣٠٧٦٠٠٢ [التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط]، ويتم التحكم فيه من قبل وزارة المالية في الخرطوم [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر ٢٠٠٧]. وتودع الأموال في هذا الحساب، كما توزع السحوبات منه على الحكومة القومية وحكومة الجنوب، بما يتناسب مع حصة كل منهما من عائدات النفط [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر ٢٠٠٧].

٢١٦ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد المحللين النفطيين، يوليو ٢٠٠٨.

٢١٧ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧. وكذلك: من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى فبراير ٢٠٠٨ كان رصيد الحساب حوالي ٥٠ إلى ١٠٠ مليون دولار، على الرغم من أن إجمالي الودائع خلال هذه الفترة كان يناهز ٦٠٠ مليون دولار. وبين مارس وأغسطس ٢٠٠٨، تم تجميع رصيد أكبر في الحساب، بما يتراوح بين ٢٥٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار. ولكن هذا لا يزال أقل بكثير مما كان ممكناً: رصيد الحساب يمثل شهراً واحداً أو شهرين من المدخرات، وقد تم سحب الأموال الباقية، حتى خلال هذه الفترة التي شهدت ارتفاعاً قياسياً لأسعار النفط. [المصادر: صندوق النقد الدولي، أول مراجعة للأداء بموجب برنامج مراقبة الموظفين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يونيو ٢٠٠٨؛ ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر٢٠٠٨]. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالإضافة إلى المدخرات في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، ادخرت حكومة جنوب السودان حوالي ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار في حساب للعقود الآجلة، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة في عام ٢٠٠٨.

٢١٨ مجلة الإيكونوميست، الخوف من التفتت، ١١ أبريل ٢٠٠٩؛ صحيفة سودان تريبيون، جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان يرفعون الاحتجاجات بشأن مرتباتهم، ٢٦ مارس ٢٠٠٩.

٢١٩ التقرير الذي أعدته وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن الاجتماعات الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة يشير إلى أن "جميع العائدات من تصدير النفط من المربعات ١ و ٢ و ٤" تودع في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA؛ والمربعات ١ و ٢ و ٤ تتعلق بمعظم (وليس كل) النفط من مزيج النيل. وبالإضافة إلى هذا، هناك أيضاً نفط من مزيج النيل يأتي من المربع ٥A ونفط من مزيج دار يأتي من المربعين ٣ و ٧. وعلاوة على ذلك، يشير صندوق النقد الدولي أيضاً إلى أن الحكومة السودانية تقول إن حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA يأتي بالتحديد من إيرادات مزيج النيل [صندوق النقد الدولي، أول مراجعة للأداء بموجب برنامج مراقبة الموظفين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يونيو ٢٠٠٨]. والأرقام التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني على شبكة الإنترنت تؤيد هذه التأكيدات. فهي تشير إلى أن الأموال التي أضيفت في عام ٢٠٠٨ إلى صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA من كل عملية تصدير للنفط، وبحيث يتم إدراج صادرات مزيج النيل فقط وليس مزيج دار في القائمة، مع أن سعر مزيج دار كان أعلى من المستوى المرجعيّ الذي يبلغ ٦٣ دولاراً للبرميل.

٢٢٠ عندما تسحب الحكومة القومية أموالاً من الحساب، تقوم بتحويل جزء من المسحوبات إلى حكومة الجنوب، بغضّ النظر عما إذا كانت حكومة جنوب السودان بحاجة إلى الأموال في حينه [مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أشخاص من الجالية الأجنبية؛ والبنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٢١ مفوضية التقدير والتقويم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو ٢٠٠٨.

٢٢٢ مفوضية التقدير والتقويم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو ٢٠٠٨.

٢٢٣ وهو ينصّ على أن يقوم بنك جنوب السودان "بفتح حساب لدى بنك مراسل أجنبي يختاره من بين بنوك الدرجة الأولى، ويودع فيه جميع موارد النقد الأجنبي الخاصة بحكومة جنوب السودان" [الدستور المؤقت لجنوب السودان، المادة ١٩٢-٣].

٢٢٤ صحيفة سودان تريبيون، نائب رئيس جنوب السودان يقول إن الاتفاق قريب حول قانون الاستفتاء، ١٦ أبريل ٢٠٠٩. وينقل المقال عن نائب الرئيس، ريك مشار، قوله إن القانون الحالي الذي ينظم عمل بنك السودان المركزي يحرم بنك جنوب السودان من امتلاك احتياطيات قومية،
http://www.sudantribune.com/spip.php?article30895

٢٢٥ صحيفة سودان تريبيون، نائب رئيس جنوب السودان يقول إن الاتفاق قريب حول قانون الاستفتاء، ١٦ أبريل ٢٠٠٩،
http://www.sudantribune.com/spip.php?article30895

٢٢٦ خطاب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، أشرف جيهانجير قاضي، لندن، عام ٢٠٠٩، حسبما نقله إلى مؤسسة جلوبال ويتنس شخص كان حاضراً أثناء إلقاء الخطاب.

٢٢٧ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٢٨ تشاتام هاوس Chatham House، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل للسودان، ٩ يناير ٢٠٠٩، نقلاً عن مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٢٢٩ تشاتام هاوس Chatham House، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل للسودان، ٩ يناير ٢٠٠٩.

٢٣٠ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، التقرير السنوي لبرنامج النفط من أجل التنمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢٣١ قامت بعض شركات النفط، بشكل مثير للجدل، بتوقيع عقود مع حكومة جنوب السودان و/ أو مع شركة النفط المملوكة لحكومة الجنوب، ومن بينها شركة النيل الأبيض WNPOC - ٢، وشركة أسكوم Ascom وشركة جارتش Jarch. وقد تداخل مربع شركة النيل الأبيض مع المربع المخصّص سلفاً لشركة توتال Total. وقرّرت المفوضية القومية للبترول أن ذلك المربع ينتمي لشركة توتال. وإذا اعلن جنوب السودان الاستقلال، فإن هذا قد يفتح الطريق لعودة شركة النيل الأبيض. وشركة أسكوم هي الشركة الوحيدة العاملة حالياً التي وقعت عقداً مع حكومة جنوب السودان و/ أو مع شركة النفط المملوكة لحكومة الجنوب. أما المفوضية القومية للبترول، التي أنشأتها اتفاقية السلام للتحكيم في مثل هذه الخلافات، فقد أصدرت قراراً في عام ٢٠٠٧ بأن تؤخذ شركة أسكوم "في الحسبان" لاستخدامها "ضمن مجموعة الشركات التي تقدم خدمات نفطية في المربع ٥B". ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق بين شركة النيل الأبيض WNPOC - ٢ وشركة أسكوم في هذا الشأن؛ والشركتان تقومان حالياً بأعمال التنقيب والاستكشاف في هذا المربع.

٢٣٢ مربع كونسورتيوم(اتحاد) سوداباك Sudapak II يمتد إلى داخل جنوب السودان. وقد استثمر الكونسورتيوم(اتحاد) أموالاً في استكشاف المربع، ولكن من غير المعروف ما إذا كان الاستكشاف قد تم إلى شمال الحدود أو إلى جنوبها، أو إلى كليهما معاً.

٢٣٣ مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع شخص من الجالية الأجنبية، ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٣٤ تقرير مارس ٢٠٠٩ إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

٢٣٥ تقرير مارس ٢٠٠٩ إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

٢٣٦ صحيفة فانجارد Vanguard (نيجيريا)، NIETI (مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا) تحقق لنيجيريا وفراً قدره ١ مليار دولار، أوكوجوو Okogwu، ٢ يناير ٢٠٠٧.

٢٣٧ صندوق النقد الدولي، أول مراجعة للأداء بموجب برنامج مراقبة الموظفين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يونيو ٢٠٠٨،
http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22011.0

٢٣٨ صندوق النقد الدولي. السودان: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧، المشاورات وبرنامج مراقبة الموظفين، أكتوبر ٢٠٠٧، http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21397.0؛ والسودان: أول مراجعة للأداء بموجب برنامج ٢٠٠٧-٢٠٠٨. قالت الحكومة إنها لا تستطيع أن تقدم مراجعة كاملة للحسابات إلى صندوق النقد الدولي بسبب القيود القانونية [اتصالات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع خبير في نفط السودان، يونيو ٢٠٠٩]. برنامج مراقبة الموظفين، يونيو ٢٠٠٨، http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22011.0

٢٣٩ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر ٢٠٠٧، http://siteresources.worldbank.org/INTSUDAN/Resources/SD_PER_synthesis_report.pdf

٢٤٠ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007، http://siteresources.worldbank.org/INTSUDAN/Resources/SD_PER_synthesis_report.pdf

٢٤١ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، http://comtrade.un.org/db/

٢٤٢ أدرج بنك السودان قائمة بقيم المنتجات النفطية المصدّرة خلال عام ٢٠٠٦ على النحو التالي: ٥١٥,٧٠٤,٠٠٠ دولار إلى اليابان؛ إلى ١٥,٩٧١,٠٠٠ دولار إلى سويسرا؛ ٥٠,١٠١,٠٠٠ دولار إلى إثيوبيا؛ ١,٦٧٠,٧١١,٠٠٠ دولار إلى الصين؛ ٧٩٣,٠٠٠ دولار إلى لبنان؛ ٤٥,١٤١,٠٠٠ دولار إلى الإمارات العربية المتحدة؛ ١٥,٥٣٠,٠٠٠ دولار إلى بلدان آسيوية أخرى. ومن بين هذه، لم يكن بالإمكان الحصول على بيانات لإثيوبيا أو لبنان أو الإمارات العربية المتحدة، والتي تمثل ٥,٤٪ من القيمة الإجمالية للصادرات. وهذه البيانات لم تعد متوفرة على الموقع الإلكتروني لبنك السودان، ولكن توجد نسخة عنها لدى "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان"، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر ٢٠٠٧. كما أدرج بنك السودان أيضاً قوائم بقيم المنتجات النفطية المصدّرة بين يناير وسبتمبر ٢٠٠٧ على النحو التالي: ١,٠٥٣,٠٠٠ دولار إلى إيطاليا؛ ٣٨٨,٣٣٥,٠٠٠ دولار إلى اليابان؛ ٥٢,٠٩٧,٠٠٠ دولار إلى هولندا؛ ٥٣,٠٠٠ دولار إلى إريتريا؛ ٢٧,٧٢٩,٠٠٠ دولار إلى إثيوبيا؛ ٥,٠٢٤,٨٢٨,٠٠٠ دولار إلى الصين؛ ٦٠٩,٠٠٠ دولار إلى لبنان؛ ١٨٢,٨٣٩,٠٠٠ دولار إلى الإمارات العربية المتحدة. ومن بين هذه، لم يكن بالإمكان الحصول على بيانات لإريتريا أو إثيوبيا أو لبنان أو الإمارات العربية المتحدة، والتي تمثل ٣,٧٪ من القيمة الإجمالية للصادرات.

٢٤٣ وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://www.eia.doe.gov/emeu/xls.ipsr/te٢

٢٤٤ تشمل هذه الأرقام زيادة نسبة ٤٪ إضافية للبلدان، وذلك لإدراج البلدان التي لا تتوفر عنها بيانات، على النحو المبيّن أعلاه.

٢٤٥ بنك السودان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، صفحة ٢٤، http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual06e/appendix.pdf. وينقل التقرير رقماً كاملاً هو ٩٠,٠٨٥,٢٩٨ برميل نفط في عام ٢٠٠٦.

٢٤٦ قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، http://comtrade.un.org/db/. ٤٥,٨٠٠,٥٥٥ برميلاً إلى اليابان، ٣٦,١١٢,٣١٣ برميلاً إلى الصين؛ ٣,٢٤٥,٩٣٠ برميلاً إلى كوريا الجنوبية: ١,١٦٢,٨٤٧ برميلاً إلى الهند؛ ١,١٥١,٩٨٢ برميلاً إلى إندونيسيا.

٢٤٧ التقرير السنوي لبنك السودان لعام ٢٠٠٧، نقلاً عن هيئة الجمارك السودانية http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual07.pdf

٢٤٨ جميع البيانات وردت من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، http://comtrade.un.org/db/، باستثناء إندونيسيا التي لم ترسل بيانات إلى قاعدة البيانات هذه عن العام ٢٠٠٧ في وقت نشر هذا التقرير. وقد تم شراء بيانات إندونيسيا من مؤسسة "خدمات البيانات التجارية"؛ وتأتي البيانات من نفس المصدر الذي تستخدمه قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية: هيئات الجمارك في البلدان المستوردة. ٧٦,٧٨٠,٣٧٢ برميلاً إلى الصين؛ ٣٧,٤٨٧,٩٧٢ برميلاً إلى اليابان؛ ٥,٧٥٩,١١٤ برميلاً إلى كوريا الجنوبية؛ ٣,٨٧٤,٢١٣ برميلاً إلى الهند؛ ٣,٥٦٦,٦٣٥ برميلاً إلى إندونيسيا؛ ٧٥٧,٨٢٦ برميلاً إلى ماليزيا؛ ٣١٨,٩٩٢ برميلاً إلى الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة).

٢٤٩ بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني. تم احتساب الصادرات على أنها مجموع الإنتاج (من جميع المربعات) ناقصاً مجموع المبيعات إلى معامل التكرير. وقد وردت بيانات الإنتاج والاستهلاك المحلي من الموقع http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، ملف "حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط في ديسمبر ٢٠٠٨". هذه هي البيانات التي قدمت إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط. وهي تنص على أن الإنتاج الإجمالي في عام ٢٠٠٨ من جميع المربعات باستثناء المربع ٦ بلغ ١٥٥,٦٥٨,٠٨٦ برميلاً، وبلغت المبيعات للمصافي من جميع المربعات باستثناء المربع ٦ بلغت ٢٠,٤٥٨,٠٠٠ برميل.

٢٥٠ وردت البيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، http://comtrade.un.org/db/ (ماليزيا والاتحاد الأوروبي – ٢٧ دولة)، ومن مؤسسة "خدمات البيانات التجارية" (الصين واليابان وإندونيسيا)، ومن موقع Infodriveindia.com (الهند)، ومن موقع هيئة الجمارك الكورية الجنوبية على الإنترنت (كوريا الجنوبية)، http://english.customs.go.kr/kcsweb/user.tdf?a=user.itemimportexport.ItemImportExportApp&c=1001&mc=ENGLISH_INFORMATION_TRADE_040). ٧٨,٢٣٩,٩٦٤ برميلاً إلى الصين؛ ٣٨,١٦٠,٣١٠ برميلاً إلى اليابان؛ ٥,٦١٩,٣٥٩ برميلاً إلى إندونيسيا؛ ٣,٢٣٨,٣١٩ برميلاً إلى الهند؛ ١,٥٤٨,٠٢٤ برميلاً إلى كوريا الجنوبية؛ ٦٢١,٣٢٩ برميلاً إلى ماليزيا؛ ٧ براميل إلى الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة).

٢٥١ وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te2.xls

٢٥٢ بنك السودان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، صفحة ٢٤، http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual06e/appendix.pdf. وينقل التقرير رقماً كاملاً هو ٩٠,٠٨٥,٢٩٨ برميل نفط في عام ٢٠٠٦.

٢٥٣ التقرير السنوي لبنك السودان لعام ٢٠٠٧، نقلاً عن هيئة الجمارك السودانية http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual07.pdf

٢٥٤ بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني. تم احتساب الصادرات على أنها مجموع الإنتاج (من جميع المربعات) ناقصاً مجموع المبيعات إلى معامل التكرير. وقد وردت بيانات الإنتاج والاستهلاك المحلي من الموقع http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، ملف "حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط في ديسمبر ٢٠٠٨". هذه هي البيانات التي قدمت إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط. وهي تنص على أن الإنتاج الإجمالي في عام ٢٠٠٨ من جميع المربعات باستثناء المربع ٦ بلغ ١٥٥,٦٥٨,٠٨٦ برميلاً، وأن المبيعات للمصافي من جميع المربعات باستثناء المربع ٦ بلغت ٢٠,٤٥٨,٠٠٠ برميل.

٢٥٥ وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/pet_pri_wco_k_w.htm

٢٥٦ انظر، على سبيل المثال، في أي من التقارير التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لصالح صندوق النقد الدولي على الموقع http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1# مثل "تقرير صندوق النقد الدولي من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٨" أو "نموذج لنشر بيانات قطاع النفط في السودان".

٢٥٧ عند رفع أو تحميل النفط الخام. وبيانات الحكومة يتم ترحيلها لفترة شهر واحد من ذلك.

٢٥٨ عندما تذكر مجموعة من الأسعار، فإن السعر المذكور في هذا الجدول هو الأكثر تحفظاً بين الاثنين؛ وبعبارة أخرى، السعر الذي يقلل أي فرق مع أسعار الحكومة.

٢٥٩ لا يُعرف لماذا ذكرت التقارير الصحافية بيانات عن مبيعات مزيج النيل في ذلك الشهر أكثر من المبيعات التي ذكرتها الحكومة. فقد ذكرت الحكومة عملية بيع واحدة أكثر مما هو مذكور هنا. وكانت هذه كمية صغيرة (٢٤٢,٠٠٠ برميل)، ولذلك تم استبعادها في هذا التحليل، مع العلم أنني ذكرت أن عدد عمليات البيع التي أجريت في هذا الشهر ما زال ناقصاً بمقدار عملية واحدة.

٢٦٠ عند رفع أو تحميل النفط الخام. وبيانات الحكومة يتم ترحيلها لفترة شهر واحد من ذلك.

٢٦١ عندما تذكر مجموعة من الأسعار، فإن السعر المذكور في هذا الجدول هو الأكثر تحفظاً بين الاثنين؛ وبعبارة أخرى، السعر الذي يقلل أي فرق مع أسعار الحكومة.

مؤسسة جلوبال ويتـنس Global Witness هي منظمة غير حكومية يقع مقرها في المملكة المتحدة، وهي تقوم بتحقيقات واستقصاءات حول دور الموارد الطبـيعية في تمويل النذاع والقتال والفساد حول العالم. كل الإشارات إلى «جلوبال ويتـنس» في هذا التقرير هي إشارة إلى «شركة جلوبال ويتـنس المحدودة Global Witness Limited، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة بضمانة مالية، تم تأسيسها في إنجلترا (رقم تسجيل الشركة: ٢٨٧١٨٠٩).

جلوبال ويتنس ليمتد،
الدور السادس، باتشانان هاوس،
٣٠ هولبورن، لندن،
إي سي١إن ٢إتش إس.
المملكة المتحدة

Global Witness Limited,
6th floor, Buchanan House
Holborn, London 30
EC1N 2HS
بريد إلكتروني: mail@globalwitness.org

ISBN 978-0-9562028-5-7
جميع الحقوق محفوظة لشركة
Global Witness Limited ©

تم طبعه على ورق معاد تدويره ١٠٠٪.

في حال وجود أي التباس أو غموض، يجب اعتبار النسخة الإنجليزية لهذا التقرير هي النسخة الأصلية، ويجب البت في أية تساؤلات حول تفسير النصوص بالرجوع إلى تلك النسخة فقط.

global witness